الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

العنوان

# مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا لSCF

## ـ دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولايتي جيجل وبجاية ـ

مذكرة مقدمة تدخل استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص :دراسات محاسبية وجبائية معمقة

إعداد الطالبتين :

خليدة قدور

مريم حنك

إشراف الأستاذ:

سمير سالمي

السنة الجامعية 2016/2015

| قائمة المحتويات | صفحة |
|---|---|
| شكر | I |
| الإهداء | II |
| الفهرس | IV |
| قائمة الجداول | VII |
| قائمة الأشكال | VIII |
| **مقدمة** | أ– و |
| **الفصل الأول: الإطار النظري لإفصاح المحاسبي** | 07 |
| **تمهيد** | 08 |
| **المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي** | 09 |
| المطلب الأول:التطور التاريخي للإفصاح المحاسبي | 09 |
| المطلب الثاني: مفهوم الإفصاح المحاسبي | 10 |
| المطلب الثالث: أهمية الإفصاح المحاسبي وأنواعه | 12 |
| **المبحث الثاني:آليات الإفصاح المحاسبي** | 16 |
| المطلب الأول:مقومات الإفصاح المحاسبي | 16 |
| المطلب الثاني:العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي و المشاكل المرتبطة به | 21 |
| المطلب الثالث:أساليب الإفصاح المحاسبي | 24 |
| **المبحث الثالث: قواعد الإفصاح عن المعلومات المحاسبية** | 26 |
| المطلب الأول:الإفصاح عن السياسة المحاسبية | 26 |
| المطلب الثاني:المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية | 32 |
| **خلاصة الفصل** | 37 |
| **الفصل الثاني: ضوابط العرض والإفصاح في القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي** | 38 |
| **تمهيد** | 39 |
| **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول النظام المحاسبي المالي** | 40 |
| المطلب الأول: أسباب الإنتقال من المخطط الوطني(PCN) إلى النظام المحاسبي المالي | 40 |
| المطلب الثاني: مفهوم النظام المحاسبي المالي | 43 |
| المطلب الثالث: فرضيات و مبادئ النظام المحاسبي المالي | 46 |
| **المبحث الثاني: عموميات حول القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي** | 49 |
| المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية | 49 |
| المطلب الثاني: مستخدمو القوائم المالية. | 53 |

| | |
|---|---|
| **المبحث الثالث:عرض القوائم المالية ومتطلبات الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي** | 56 |
| المطلب الأول:الإفصاح المحاسبي في الميزانية | 56 |
| المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي في جدول حسابات النتائج | 59 |
| المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي في جدول سيولة الخزينة | 62 |
| المطلب الرابع: الإفصاح المحاسبي في جدول تغير الأموال الخاصة | 66 |
| المطلب الخامس: الإفصاح المحاسبي في الملاحق | 69 |
| **خلاصة الفصل** | 70 |
| **الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مدى إلتزام المؤسسات الإقتصادية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية حسب النظام المحاسبي المالي(SCF)** | |
| **تمهيد** | 72 |
| **المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة** | 73 |
| المطلب الأول: منهجية الدراسة | 73 |
| المطلب الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة الميدانية | 74 |
| المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل | 84 |
| **المبحث الثاني: تحليل بيانات ونتائج الاستبيان** | 86 |
| المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعيKolmogorov-Smirnov | 86 |
| المطلب الثاني: تحليل خصائص عينة الدراسة | 87 |
| المطلب الثالث: تحليل فقرات الاستبيان | 90 |
| **المبحث الثالث: اختبار الفرضيات وتحليل الفروق** | 108 |
| المطلب الأول: اختبار الفرضيات | 108 |
| المطلب الثاني: تحليل الفروق | 115 |
| **خلاصة الفصل** | 119 |
| **خاتمة** | 120 |
| **قائمة المراجع** | |
| **قائمة الملاحق** | |
| **الملخص** | |

| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | الشكل رقم (3 - 1): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس | 87 |
| 02 | الشكل رقم (3 - 2): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر | 88 |
| 03 | الشكل رقم (3 - 3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة | 88 |
| 04 | الشكل رقم (3 - 4): توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة | 89 |
| 05 | الشكل رقم (3 - 5): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي | 90 |

## قائمة الجداول


| رقم و عنوان الجدول | الصفحة |
| --- | --- |

| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | الجدول رقم(3-1) اختيار عينة الدراسة | 74 |
| 02 | الجدول رقم (3 - 2): درجات مقياس" ليكرت الخماسي" | 75 |
| 03 | الجدول رقم (3 - 3): الصدق الداخلي لفقرات الجزء الأول من المحور الثاني | 76 |
| 04 | الجدول رقم (3 - 4): الصدق الداخلي لفقرات الجزء االثاني من المحور الثاني | 77 |
| 05 | الجدول رقم (3 - 5): الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثالث من المحور الثاني | 78 |
| 06 | الجدول رقم (3 - 6): الصدق الداخلي لفقرات الجزء الرابع من المحور الثاني | 79 |
| 07 | الجدول رقم (3 - 7): الإتساق البنائي لأجزاء المحور الثاني | 80 |
| 08 | الجدول رقم (3 - 8): الصدق الداخلي لفقرات الجزء الأول من المحور الثالث | 80 |
| 09 | الجدول رقم (3 - 9): الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثاني من المحور الثالث | 81 |
| 10 | الجدول رقم (3 - 10): الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثالث من المحور الثالث | 82 |
| 11 | الجدول رقم (3 - 11): الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثالث من المحور االثالث | 82 |
| 12 | الجدول رقم (3 - 12): الإتساق البنائي لأجزاء المحور االثالث | 83 |
| 13 | الجدول رقم (3 - 13): معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة | 83 |
| 14 | الجدول رقم (3 - 14): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبيان | 84 |
| 15 | الجدول رقم (3 - 15): التوزيع لمقياس ليكرت | 85 |
| 16 | الجدول رقم (3 – 16): اختبار التوزيع الطبيعي | 87 |
| 17 | الجدول رقم (3 – 17): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس | 87 |
| 18 | الجدول رقم (3 - 18): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر | 88 |
| 19 | الجدول رقم (3 - 19): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة | 88 |
| 20 | الجدول رقم (3 - 20): توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة | 89 |
| 21 | الجدول رقم (3 - 21): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي | 90 |
| 22 | الجدول رقم (3 - 22): تحليل فقرات الجزء الأول من المحور االثاني | 91 |
| 23 | الجدول رقم (3 - 23): تحليل فقرات الجزء االثاني من المحور الثاني | 94 |
| 24 | الجدول رقم (3 – 24): تحليل فقرات الجزء الثالث من المحور الثاني | 97 |
| 25 | الجدول رقم (3 - 25): تحليل فقرات الجزء الرابع من المحور االثاني | 100 |

| | | |
|---|---|---|
| 26 | الجدول رقم (3 - 26): تحليل فقرات الجزء الأول من المحور الثالث | 102 |
| 27 | الجدول رقم (3 - 27): تحليل فقرات الجزء الثاني من المحور الثالث | 104 |
| 28 | الجدول رقم (3 - 28): تحليل فقرات الجزء الثالث من المحور االثالث | 105 |
| 29 | الجدول رقم (3 - 29): تحليل فقرات الجزء الرابع من المحور الثالث | 107 |
| 30 | الجدول رقم(3–30): لإختبار الفرضية الأولىT_testالجدول رقم (3 – 30): نتائج اختبار | 109 |
| 31 | الجدول رقم( 3-31 ) :لإختبار الفرضية الجزئية T_testالجدول رقم (3 - 31): نتائج اختبار الأولى | 109 |
| 32 | الجدول رقم( 3-32 ): لإختبار الفرضية الجزئية T_testالجدول رقم (3 - 32): نتائج اختبار الثانية | 110 |
| 33 | الجدول رقم (3–33): لإختبار الفرضية الجزئية T_testالجدول رقم (3 - 33): نتائج اختبار الثالثة | 111 |
| 34 | الجدول رقم(3–34): لإختبار الفرضية الجزئية T_testالجدول رقم (3 - 34): نتائج اختبار الرابعة | 111 |
| 35 | الجدول رقم(3-35): لإختبار الفرضية الثانيةT_testالجدول رقم (3 - 35): نتائج اختبار | 112 |
| 36 | الجدول رقم( 3–36):لاختبار الفرضية الجزئية T_testالجدول رقم (3 - 36): نتائج اختبار الأولى | 113 |
| 37 | الجدول رقم(3–37): لاختبار الفرضية الجزئية T_testالجدول رقم (3 - 37): نتائج اختبار الثانية | 113 |
| 38 | الجدول رقم(3-38): لاختبار الفرضية الجزئية T_testالجدول رقم (3 - 38): نتائج اختبار الثالثة | 114 |
| 39 | الجدول رقم (3–39):لإختبار الفرضية الجزئية T_testالجدول رقم (3 - 39): نتائج اختبار الرابعة | 115 |
| 40 | الجدول رقم (3 - 40): اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الجنس | 115 |
| 41 | الجدول رقم (3 - 41): اختبار الفروق بالنسبة لمتغير العمر | 116 |
| 42 | الجدول رقم (3 - 42): اختبار الفروق بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة | 116 |
| 43 | الجدول رقم (3 - 43): اختبار الفروق بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي | 117 |
| 44 | الجدول رقم (3 - 44): اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الوظيفة | 118 |

يعتبر الإفصاح الوسيلة التي تمكن المؤسسات من توصيل معلوماتها المالية الموجودة في قوائمها المالية إلى مختلف المستخدمين لهذه المعلومات وكلما زادت درجة الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة كلما كان ذلك في مصلحة مختلف الأطراف ذات المصلحة بالمؤسسة لأن نقص الإفصاح يزيد من المخاطر المتعلقة باتخاذ قراراتهم نتيجة لنقص المعلومات المفصح عنها في هذه الحالة.

يختلف الغرض من الإفصاح من نظام محاسبي إلى آخر حسب الخلفية الفكرية والإطار المفاهيمي الذي يتبناه كل نظام نظرا لاختلاف الأطراف المستهدفة بالمعلومة من حيث الأهمية النسبية، إذ توجد أنظمة تستهدف المستثمرين بالدرجة الأولى بالمعلومات المفصح عنها وهناك أنظمة أخرى تستهدف الدولة بالدرجة الأولى فيكون الهدف من النظام في هذه الحالة جبائي.

لقد كان النظام المحاسبي القديم في الجزائر ذو طبيعة جبائية يستهدف الدول بالدرجة الأولى بالمعلومات التي تنتج عنه، لكن المتمعنين في الإصلاحات الأخيرة والمتمثلة في النظام المحاسبي المالي يجد أن فلسفة الإفصاح قد تغيرت فأصبح بالدرجة الأولى يستهدف المستثمرين، إذ نجد أن الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي يتحدث عن الخصائص النوعية للمعلومات ونجد كذلك أن المشرع يتحدث عن ضوابط للعرض والإفصاح في القوائم المالية.

**إشكالية الدراسة:**

من خلال الدور الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية على وبغية الإلمام بجميع جوانب هذا الموضوع والخوض فيه بصفة أكثر تفصيلا قمنا بتوزيع استمارة البحث على عينة الدراسة والمتمثلة في مجموع المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولايتي جيجل وبجاية.

ومن هنا تبرز إشكالية هذا الموضوع التي يمكن طرحها من خلال التساؤل الرئيسي الآتي:

**- ما مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية حسب النظام المحاسبي المالي؟**

للإجابة على هذه الإشكالية تقودنا الدراسة إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالإفصاح المحاسبي؟ وماهي أنواعه ومقوماته و العوامل المؤثرة فيه؟
- فيما تتمثل القوائم المالية؟ وما الهدف من إعدادها؟ وكيف يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي؟
- ما المقصود بالنظام المحاسبي المالي؟ وماهي مبادئه وفروضه؟

❖ هل المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة ملتزمة بضوابط العرض والإفصاح في قوائمها المالية حسب النظام المحاسبي المالي؟

❖ هل المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة تتوفر على الخصائص النوعية لجودة المعلومات؟

❖ هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية لمتغيرات الديموغرافية على إجابات المستجوبين حول مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية حسب النظام المحاسبي المالي؟

**فرضيات الدراسة:**

إنّ الإجابة على الإشكالية و التساؤلات الفرعية المنبثقة عنها تفرض ضرورة وضع فرضيات كإجابة مسبقة، حيث تقوم هذه الدراسة على اختبار صحة الفرضيات العلمية التالية:

❖ تعتبر القوائم المالية من أهم أدوات الإفصاح المحاسبي حيث تساهم في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة؛

❖ تبنى النظام المحاسبي المالي ضمنيا مختلف المبادئ والفروض المتعارف عليها؛

❖ المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة ملتزمة بضوابط العرض والإفصاح في قوائمها المالية حسب النظام المحاسبي المالي؛

❖ المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة تتوفر على الخصائص النوعية لجودة المعلومات؛

❖ توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتغيرات الديموغرافية على إجابات المستجوبين حول مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية حسب النظام المحاسبي المالي.

**أهمية الدراسة:**

تتجسد أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

❖ التركيز على المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية وذلك وفق النظام المحاسبي المالي، ودور هذه المعلومات في اتخاذ القرارات السليمة والتي تحقق المنفعة لجميع الأطراف؛

❖ مشكلة نقص الإفصاح المحاسبي بسبب السرية التي تلتزم بها معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وهو ما يؤثر على جودة المعلومات التي يتبنها النظام المحاسبي المالي؛

❖ توفير مادة علمية نظرية و تطبيقية حول موضوع مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفق النظام المحاسبي المالي،ومن ثم إثراء الرصيد المكتبي بشكل عام وجعله مرجعا لدراسات أخرى.

**أهداف الدراسة:**

تقوم هذه الدراسة على تحقيق الأهداف التالية:

- ❖ التعرف على الإفصاح المحاسبي وإبراز أهميته في المؤسسات الاقتصادية؛
- ❖ التعرف على القوائم المالية وإبراز الهدف من إعدادها؛
- ❖ معرفة النظام المحاسبي المالي ومبادئه وفروضه؛
- ❖ الوقوف على مدى التزام للمؤسسات الاقتصادية بضوابط العرض والإفصاح في قوائمها المالية حسب النظام المحاسبي المالي؛
- ❖ الوقوف على مدى توفر الخصائص النوعية لجودة المعلومات في المؤسسات الاقتصادية؛
- ❖ نسعى من خلال هذه الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي واختبار الفرضيات المتبناة.

**أسباب الدراسة:**

إن اختيار هذا الموضوع لم يكن بمحض الصدفة، و إنما كان نتيجة تأمل وفحص دقيق، ويمكن إيجاز أسباب اختياره في النقاط التالية:

- ❖ الأسباب الذاتية: وتتمثل في:
  - ✓ ارتباط الموضوع المعالج مع التخصص الجامعي في مجال دراسات محاسبية وجبائية معمقة؛
  - ✓ الفضول العلمي والرغبة في تحليل هذا الموضوع من الناحية النظرية و التطبيقية.
- ❖ الأسباب الموضوعية: وتتمثل في:
  - ✓ كون موضوع البحث يدخل ضمن المواضيع المطروحة في الساحة الاقتصادية والمهنية الحالية؛
  - ✓ الدور الفعال الذي يمكن للقوائم المالية أن تأديه من خلال الإفصاح عن معلومات مالية ومحاسبية لجميع الأطراف المختلفة لاتخاذ قراراتهم المختلفة.
  - ✓ الرغبة في معرفة دور النظام المحاسبي المالي في تحسين عرض القوائم المالية المفصح عنها.
  - ✓ الرغبة في إنجاز عمل جاد يشكل عصارة الجهود المبذولة طيلة المسار الدراسي.

**الدراسات السابقة:**

لقد أجريت بعض الدراسات التي تناولت موضوع القوائم المالية والنظام المحاسبي المالي ومن بينها:

❖ دراسة شناي عبد الكريم (2009): "**تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية دراسة حالة مؤسسة مطاحن الجنوب الكبرى**". هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أوجه

التقارب والاختلاف بين المخطط الوطني المحاسبي والنظام المحاسبي المالي، واستنتاج الرهانات والآثار المحتملة جراء اعتماد هذه الإصلاحات المحاسبية، وتوضيح كيف تتكون القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية بعد تكييفها مع المعايير المحاسبة الدولية.

ونتيجة لهذه الدراسة تتكيف القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبة الدولية، وتطبيقها أمر ممكن يتطلب فقط التحضير الجيد في أقرب وقت، وتوفير الوسائل الضرورية لتسهيل عملية الإنتقال من النظام المحاسبي القديم إلى النظام المحاسبي الجديد مما يسمح للجزائر من تحسين صورة مؤسساتها على المستوى العالمي وما يترتب عنه من جلب المستثمر الأجنبي.

الملاحظة في هذه الدراسة أن الباحث ركز بشكل كبير على كيفية إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية دون التطرق إلى أهمية وأهداف هذه القوائم وفقا لنظام المحاسبي المالي.

❖ مدني بن بلغيث (2004): "**أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**". هدفت هذه الدراسة إلى معالجة موضوع إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في الجزائر لهدف بعث وإثراء الحوار العلمي حول موضوع ببعد تصوري يأخذ بالاعتبار التوحيد والتوافق المحاسبي الدوليين.

ونتيجة لهذه الدراسة أصبح النظام المحاسبي للمؤسسات أمرا ضروريا لضمان مسايرة الممارسة المحاسبية لكافة التحولات العميقة التي تفرضها الجزائر على الصعيد الاقتصادي، السياسي والاجتماعي.

الملاحظة في هذه الدراسة أن الباحث ركز بشكل كبير على التوحيد والتوافق المحاسبي دون التطرق إلى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

❖ عبد المنعم عطا العلول(2008): "**دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات العامة الفلسطينية**". هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية في دعم نظام الرقابة الداخلية ومدى تطبيق الشركات لمبادئ والسياسات المحاسبية التي تساهم في زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية، وخلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

✓ يوجد اهتمام من الشركات المساهمة العامة بالإفصاح عن جميع البنود المالية العادية والغير العادية في القوائم المالية؛

✓ إن الهدف من زيادة إفصاح الشركات عن البيانات المالية في جميع قوائمها هو إظهار مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية.

من خلال هذه الدراسة نلاحظ أن الباحث اقتصرت دراسته على الشركات المساهمة دون غيرها من المؤسسات الاقتصادية وقد أبرز متطلبات الإفصاح في مختلف القوائم المالية ولكن لما تطلبته معايير المحاسبة الدولية.

**منهج الدراسة والوسائل المستعملة:**

من أجل تقديم المعلومات بصورة واضحة ومفصلة والإجابة على الإشكالية البحث والتحقق من مدى صحة الفرضيات تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي في الجانب النظري، القائم على جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة، بينما في الجانب التطبيقي الذي تم فيه دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولايتي جيجل، وبجاية فقد استخدمنا المنهج الاستدلالي القائم على دراسة حالة من خلال الاستبيان.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا على مصادر متنوعة للحصول على البيانات اللازمة كما يلي:

**المصادر الأولية:** ومتمثلة في الاستبيان حيث تم توزيعها على عينة معتبرة من المدققين الداخلين والمسيرين والمحاسبين بالمؤسسات الاقتصادية على مستوى ولايتي جيجل وبجاية لمعرفة رأيهم حول بعض جوانب الموضوع .

**الأدوات الإحصائية:** وتتمثل في تقنيات الإحصاء الوصفي ( النسب المئوية، والتكرارات، المتوسط الحسابي، ألفا كرونباخ، بيرسون،T-Test، نموذج الانحدار، معامل الارتباط، الانحراف المعياري).

**البرامج:** وتتمثل في برنامج EXCEL،SPSS.

**المصادر الثانوية:**و تتمثل في الكتب، مواقع الإلكترونية، مذكرات التخرج السابقة التي تهتم ببعض جوانب الموضوع.

**حدود الدراسة:**

تتمثل الحدود الزمنية والمكانية لدراستنا في:

**الحدود الزمنية:** تجرى هذه الدراسة المسحية في الفصل الثاني من العام الدراسي 2015-2016.

**الحدود المكانية:** تمت الدراسة في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولايتي جيجل وبجاية.

**تقسيمات الدراسة:**

تبعا للأهداف المتوخاة من الدراسة، ولمعالجة الإشكالية والتساؤلات الفرعية، ولاختبار الفرضيات المتبناة، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

سيتناول الفصل الأول الإطار النظري للإفصاح المحاسبي من خلال ثلاثة مباحث حيث سيتم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية الإفصاح المحاسبي وفي المبحث الثاني آليات الإفصاح المحاسبي أما المبحث الثالث فسيتناول قواعد الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه، لدراسة ضوابط العرض والإفصاح في القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي، مقسما إلى ثلاثة مباحث، سنتطرق في المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي حول النظام المحاسبي المالي على النظام المحاسبي المالي من خلال مبحثه الأول، أما المبحث الثاني فسيتم التطرق فيه إلى عموميات حول القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي، وفي المبحث الثالث يتم التطرق إلى عرض القوائم المالية ومتطلبات الإفصاح حسب النظام المحاسبي المالي.

وأخيرا في الفصل الثالث الذي يمثل دراسة ميدانية حول مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية حسب النظام المحاسبي المالي، حيث تضمن المبحث الأول عرض الإجراءات المنهجية للدراسة، أما المبحث الثاني فقد تم التطرق فيه لتحليل الاستبيان، وفي المبحث الثالث تم اختبار فرضيات الدراسة وتحليل الفروق.

**تمهيد**

ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الإفصاح، وذلك لأن العديد من الجهات ذات المصلحة تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره المؤسسات من معلومات، حيث لا تمتلك هذه الفئات على سلطة الحصول على ما تحتاجه منها مباشرة ومما لا شك فيه أن في متطلبات الإفصاح يجعل البيانات والمعلومات التي تعبر عن الأوضاع الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية مما يؤذي إلى فقدان الثقة في هذه المعلومات والبيانات.

عليه يعتبر الإفصاح المحاسبي أداة رئيسية وهامة في مجال المحاسبة، وضروري لجميع الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية المنشورة في صلب القوائم المالية، وذلك أن الإفصاح المحاسبي يهدف إلى توفير المعلومات الملائمة والمفيدة لهؤلاء الأطراف سواء كانت لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمؤسسة مصدرة للقوائم المالية، وذلك من أجل مساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة والسليمة، وللتعرف أكثر على الإفصاح المحاسبي قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

**المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي؛**

**المبحث الثاني: آليات الإفصاح المحاسبي؛**

**المبحث الثالث: قواعد الإفصاح عن المعلومات المحاسبية به.**

## المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح المحاسبي وسيلة من وسائل اتصال المؤسسة بالعالم الخارجي، من خلال البيانات المعروضة في التقارير المالية ولهذا يجب أن يتم هذا الإفصاح وفق شروط ومبادئ وطرق متنوعة لتوفير معلومة مفيدة وملائمة لمستخدميها لاتخاذ القرارات الرشيدة.

### المطلب الأول: التطور التاريخية للإفصاح المحاسبي

ظهرت أهمية مبدأ الإفصاح مع ظهور الشركات المساهمة، وإلزام قوانين الشركات في معظم الدول هذه الشركات تنشر القوائم المالية قبل الاجتماع السنوي للجمعية العامة، ونتيجة لزيادة حجم الاستثمارات والمضاربة في أسهم الشركات زادت المطالبة بالمزيد من الإفصاح، وكان تعدد الأطراف المستفيدة من الشركة وخاصة كثرة عدد المساهمين وتوكيلهم الإدارة بتسيير نشاط الشركة دور كبير في نشوء الإفصاح الذي تمثل بداية في الإعلان عن الميزانية الشركة التي تلخص مركزها المالي في فترة معينة غالبا ما تكون في نهاية السنة المالية، بحيث يثبت فيها حساب رأس المال ولم تسمح القوانين لجميع الناس بمراجعة الحسابات الخاصة بالشركة، مما أدى ذلك إلى زيادة الحاجة إلى شخص يقوم بعملية التحقق من كفاءة استخدام الأموال التي تقوم باستثمارها في تلك الشركات ويتم ذلك عن طريق مدقق الحسابات الذي يجب أن يكون شخص محايد ولم تكن هناك ممارسات موحدة في معالجة حسابات الشركة أو الإفصاح من خلال ميزانيتها وتقاريرها المالية الأخرى فكانت كل شركة تختار ما تراه مناسبا من الطرق المحاسبية التي تمكنها من الإعلان عن نتائج أعمالها وفق ما تراه الإدارة العليا مناسبا وكان المحاسب مضطرا إلى قبول أية سياسة تمليها عليه الإدارة لكونه موظفا لديها كما كان مدقق الحسابات مضطرا للموافقة على بيانات تلك الإدارة طالما أنها لا تنطوي على الإخلال بالتوازن المحاسبي [1].

من عام 1929 حتى 1933 حدثت أزمة الكساد الكبير، والتي تسببت في إفلاس الكثير من الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، وذلك بسبب التضليل عن طريق إقرار سياسة محاسبية تؤذي إلى رفع قيمة الأصول أو زيادة الأرباح بشكل مغاير للواقع، أما المساهمون والمقرضون كانت مصالحهم تتضرر من جراء الأخذ بهذه المعلومات، وكانت نتيجة كل هذا المطالبة بما يلي:[2]

أ- مطالبة الدولة و المجتمع المالي بوضع مبادئ المحاسبة لإلزام الإدارة في مختلف الشركات بالتقيد بها

---

[1] عثمان زياد عاشور، **مدى التزام الشركات الصناعية الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 01**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص23.

[2] مرجع سابق، ص23 .

وحماية المحاسبين من ضغوط الإدارة، والتقليل من المخاطر التي يتعرض لها المجتمع المالي سبب ترك للشركات في اختيار الطرق المحاسبية المناسبة.

ب – إنشاء هيئة تداول الأوراق المالية SEC عام 1934 التي تتولى مراقبة تداول الأوراق المالية مع تمتعها بحق فرض القيود على الشركات المتداولة أسهمها وكذلك صدر قانون الأوراق المالية عام1933 والذي يعد قانونا متعلقا بالإفصاح، حيث ينص هذا القانون على نشر معلومات مالية بصورة دورية من خلال تقارير وقوائم مالية تقدم لهيئة تداول الأوراق المالية وتصبح متاحة لجميع من يريد الإطلاع عليها، وقد دعم هذا القانون دور المدقق الخارجي، بحيث أصبح يلعب دورا كبيرا في تحديد المعلومات المحاسبية التي يجب على الشركات تقديمها للمساهمين، وفي نفس الوقت زادت المسؤولية القانونية الملقاة على عاتق هذا المدقق في حالة اكتشاف معلومات غير صحيحة قام بالمصادقة عليها سواء بالإهمال أو التواطؤ.

وإثر تفاقم أزمة الكساد سعت الهيئات المحاسبية خلال فترة 1933–1973 إلى البحث عن مبادئ محاسبية مقبولة عموما تكون أساسا للإفصاح المحاسبي مع التركيز على مبدأ الإفصاح الكامل فمنذ عام 1933 أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين على ضرورة التزام مهنة المحاسبة بمبدأين، مبدأ الإفصاح الشامل أو الكامل ومبدأ الثبات في النسق الواحد، ومازال هذا المبدآن يمثلان حتى اليوم مركزا محوريا ضمن مجموعة المبادئ المحاسبية كما أن لجنة بورصة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) والتي تأسست في عام 1934 بالتعاون مع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين تصدر تعليماتها الملزمة للشركات المساهمة المتعاملة في البورصة بمراعاة الإفصاح الشامل ولقد توسع مضمون الإفصاح تدريجيا حيث أضيفت إلى قائمتي الدخل وقائمة المركز المالي قائمتين هما قائمة التدفقات النقدية للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالنقدية وقائمة التغير في حقوق المساهمين للإفصاح عن التغيرات في حقوق المساهمين وذلك عام 1987 في الولايات المتحدة تبعها إصدار المعايير الدولية للإفصاح عن تلك القوائم المالية[1].

**المطلب الثاني: مفهوم الإفصاح المحاسبي**

سنتطرق في هذا المطلب إلى مختلف التعاريف الخاصة بالإفصاح المحاسبي خصائصه.

**أولا: تعريف الإفصاح المحاسبي**

قدم الباحثون في مجالات الإفصاح المختلفة، تعريفات إلى حد ما في الشكل، إلا أنها تتفق في المضمون، لذا سنكتفي بتقديم بعض منها تعبر عن مدى تطور متعددة لعملية الإفصاح المحاسبي التي اختلفت عملية الإفصاح المحاسبي من الناحية العلمية، ولنخرج بعد ذلك بمفهوم مبسط للإفصاح المحاسبي

[1] مرجع سابق، ص23.

مع إبراز أهميته.

يعرف الإفصاح المحاسبي على أنه "شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية"[1].

حيث ركز هذا التعريف على الوضوح وصحة المعلومات التي تعرض في القوائم المالية للمؤسسة.

كما يعرف الإفصاح المحاسبي على أنه "إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبة بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل"[2].

الإضافة التي جاء بها هذا التعريف هو اشتراطه للقابلية للفهم بالنسبة للمعلومات التي تعرض في القوائم المالية

ويمكن تعريفه بأنه "عملة إظهار المعلومات المالية سواء أن كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمين القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة"[3].

يبين هذا التعريف مختلف الطرق التي يمكن للمؤسسة أن تلجأ إليها عند إفصاحها عن المعلومات التي نريد تبليغها للأطراف ذات المصلحة بالمؤسسة.

كما عرفه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أنه "عرض للقوائم المالية بكل وضوح طبقا للمبادئ المحاسبة المقبولة، ويتعلق ذلك بشكل المعلومات الواردة بالقوائم المالية وتصنيفها ومعاني المصطلحات الواردة فيها".

تطرق هذا التعريف إلى شرط تصنيف عناصر القوائم مع توضيح معاني هذه العناصر أو البنود .

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي على أنه" عملية إظهار جميع المعلومات المالية التي تختارها الأطراف ذات المصلحة بالمؤسسة في قوائم المالية تكون هذه المعلومات مرتبة ومصنفة بشكل منهجي مع الحرص على صحتها ووضوحها وجعلها مفهومة من طرف مختلف الأطراف على أن يتم اللجوء إلى طرق أخرى في الشرح و التفسير في حالة عدم كفاية القوائم المالية المعروفة

---

(1) الشيرازي، مهدي عباس، **نظرية المحاسبة**، مطبعة ذات السلاسل، الكويت،1991، ص322.

(2) الحيالي وليد ناجي، **المحاسبة المتوسطة، مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي**، دار حنين، الأردن، 1996، ص371 .

(3) زغدار أحمد وسفسر محمد، **خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية ( IFRS / IAS )** ، مجلة الباحث العدد السابع، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، الجزائر، 2010/2009، ص 84 .

**ثانيا: خصائص الإفصاح المحاسبي**

من خلال التعريف الإجرائي يمكن استخلاص خصائص الإفصاح المحاسبي كما يلي:

**1**- الإفصاح المحاسبي يعني الكشف عن المعلومات المالية التي تعتبر في عملية اتخاذ القرار لأطراف عديدة تربطها مصلحة بالمؤسسة؛

**2**- المعلومات التي يتم الإفصاح عنها تكون في شكل قوائم مالية هي الميزانية وجدول حسابات النتائج بالإضافة إلى جدول تدفقات الخزينة وجدول التغيرات في حقوق الملكية؛

**3**- يشترط في المعلومات التي تفصح عنها المؤسسة أن تكون مرتبة ومنظمة وأن تكون واضحة وخالية من الأخطاء وقابلة لأن تفهم من قبل مستعمليها؛

**4**- في حالة عدم كفاية القوائم المالية المعروفة لعرض المعلومات المالية أو وجود غموض في عناصرها يتم اللجوء إلى طرق أخرى مثل الملاحق المالية و التهميش وغيرها؛

**5**- عند عرض المعلومات في القوائم المالية قد تكون هذه المعلومات كمية وقد تكون معبر عنها بشكل نقدي.

**المطلب الثالث : أهمية الإفصاح المحاسبي وأنواعه**

**أولا: أهمية الإفصاح المحاسبي**

يعمل الإفصاح المحاسبي على توفير المعلومات اللازمة لمساعدة مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ القرارات المناسبة حيث يحقق الإفصاح المحاسبي المزايا التالية:[1]

1. توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من مستخدمي المعلومات لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية من القرارات الاقتصادية؛

2. توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين والمرتقبين حول التدفقات وذلك من حيث تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة؛

3. تقديم المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمنشأة والتزاماتها والتغيرات التي تطرأ على هذه الموارد والالتزامات؛

4. يساعد في توفير المعلومات اللازمة لتقييم أداء وقدرة الإدارة على النهوض بمسؤوليتها والحكم على كفاءة أدائها؛

---

[1] عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، **الحوكمة المؤسسية المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص 104.

5. تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الأموال إدارة اقتصادية تهدف إلى تنمية حقوق المساهمين؛

6. يؤذي إلى توفير قوائم وتقارير مالية إضافية معدلة للتقلبات في المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى القوائم التاريخية غير المعدلة؛

7. يمكن من إظهار القيمة الاقتصادية الحقيقية لبعض عناصر الموارد الهامة التي يرتكز عليها مستقبل الوحدة المحاسبية و استمرارها في صورة قوائم وتقارير مساعدة تهربا من الموضوعية والتكلفة التاريخية وإبقائها عليها في نفس الوقت؛

8. يمكن من إظهار مدى مساهمة الوحدة المحاسبة في تحمل مسؤوليتها الاجتماعية في صورة قوائم وتقارير لا يعتمد فيها على إمكانية القياس النقدي.

وعليه يعد الإفصاح المحاسبي أسلوب مثالي لتقليل الاعتماد على المعلومات الداخلية وتخفيض عدم تماثل المعلومات التي تقدم للمستخدمين لهذه المعلومات ويساعد في زيادة القدرة على اتخاذ القرارات بصورة أقل مخاطرة وفي ضوء معلومات كاملة وواضحة.

**ثانيا: أنواع الإفصاح المحاسبي**

يعد الإفصاح المحاسبي أهم الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط المهني سواء بين المحاسبين أنفسهم أو بينهم وبين الإدارة الواحدة و مراجعي الحسابات من جهة و بين مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى وهذا أدى إلى وجود أنواع مختلفة للإفصاح وهي كالآتي:

**1. من حيث درجة الإفصاح**

أ- **الإفصاح الكامل** : الإفصاح الكامل لا يعني أن تكون المعلومات كثيرة وتفصيلية، ولكن يقصد أن يوصل إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية كل الحقائق الهامة والملائمة والمتعلقة بنتيجة العمليات والمركز المالي وعادة ما يتطلب الأمر المفاضلة بين بديلين من أجل تحديد كمية ونوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها. ووفقا للبديل الأول يفصح عن قدر كاف من المعلومات قد تستلزم مزيد من الوقت والجهد لتحليلها و إستعابها فظلا عن زيادة تكاليف إعدادها. وقد يكون التفصيل الشديد في المعلومات على حساب العناصر الهامة الواجب إبرازها والتأكد منها أما البديل الثاني فهو الإفصاح عن المعلومات في شكل مختصر بحيث يسهل فهمها، ولكن لا يجب أن يكون الاختصار بالقدر الذي يخفي حقائق هامة أو يكون سببا في تضليل وسوء الفهم لمستخدمي هذه المعلومات[1].

[1] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، **المحاسبة المالية المتوسطة** ،الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص ص 48، 49.

والجدير بالذكر أن الإفصاح الشامل يمتد فيما وراء الأرقام المحاسبية فهو لا يقتصر على مخرجات النظام المحاسبي من بيانات مالية، و لكن يمتد الأمر إلى الإفصاح عن معلومات وصفية قد تكون لها تأثير جوهري على القرارات التي تتخذ، ويعني ذلك أن الاقتصار على المعلومات المالية وإخفاء المعلومات الوصفية الهامة قد يضلل متخذي القرارات و يعتمد الإفصاح الكامل على أربع افتراضات رئيسية:[1]

❖ إنّ احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية الخارجين يمكن الإيفاء بها بمجموعة من ذات الغرض العام؛

❖ انه هنالك احتياجات مشتركة للأطراف الخارجية يمكن مقابلتها بمعلومات ملائمة عن الدخل والثروة؛

❖ إن المحاسب في عملية الإفصاح عن المعلومات الملائمة للجهات الخارجية تتحدد في الأربع قوائم الأساسية، الدخل والمركز المالي والتدفقات النقدية التغير في حقوق الملكية؛

❖ إن هذا الأسلوب يعتبر الأفضل للإفصاح من وجهة النظر الاقتصادية، وذلك بمقارنة التكلفة بالعائد المتوقع.

ب- **الإفصاح العادل** : يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن[2].

ج- **الإفصاح الكافي:** يعتبر الإفصاح الكافي من أكثر الأنواع شيوعا في الاستخدام، ولكنه يفترض أدنى مقدار من الإفصاح حتى يتوافق مع هدف جعل القوائم المالية غير مضللة، ويشير هذا النوع من الإفصاح إلى الحد الأدنى الواجب نشره من المعلومات التي تفسر القوائم المالية ومفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات ، المصالح و خبرة مستخدمي تلك القوائم[3].

ويعتبر الإفصاح الكافي أيضا أن التقارير المحاسبية والمالية تفصح عما ينبغي من المعلومات حتى لا تكون تلك التقارير مضللة، وهذا الإفصاح واسع جدا ولكنه يفيد في إبراز ضرورة الإفصاح عن الحقائق الهامة

---

[2] هادي رضاء الصفار، **مبادئ المحاسبة المالية، القياس والاعتراف والإفصاح في التقارير المحاسبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع الأردن، 2009، ص 37 .

[3] لطفي زيود وآخرون، **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد رقم 01، 2007، سوريا، ص 180.

[4] مدحت فوزي عليان، **أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية**، مذكرة ضمن متطلبات نيل رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006/2005، ص69.

[5]

الضرورية للقارئ العادي للقوائم المالية حتى يستطيع تفسير اللوائح المحاسبية [1].

**د- الإفصاح الملائم:** وهو الإفصاح الذي يراعي فيه حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس من المهم الإفصاح عن المعلومات المالية فقط، بل أن تكون المعلومات المفصح عنها ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين و تتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية[2].

**2. من حيث الغرض**

أ- **الإفصاح التثقيفي (الإعلامي)** : أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل عن العناصر العادية وغير عادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصدر تمويله، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بالطرق غير رسمية بترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى[3].

ب- **الإفصاح الوقائي:** ويعني أن التقارير المالية يجب أن يتم الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن ويهدف هذا النوع إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستمر العادي الذي له قدرة محدودة على إستخدام المعلومات المحاسبة [4].

**3. من حيث الإلزام**

أ- **الإفصاح الإجباري:** نظرا لعدم إتفاق حول مدى الإفصاح الذي يلبي رغبات المستفيدين من المعلومات المنشورة في التقارير المالية وغيرها، ونظرا لتضارب المصالح بين مختلف الأطراف لجأت الجهات الرسمية المعنية بالإفصاح في التقارير إلى التدخل في زيادة محتوى المعلومات المنشورة في القوائم المالية، وعليه فإن هذا الإفصاح قائم على التشريعات والتعليمات التي تجبر المنشآت على الإفصاح عن المعلومات التي تحاول الإدارة حجبها[5].

---

[1] أحمد طرطار، شوقي جباري، **الإفصاح المحاسبي في قائمة تدفقات الخزينة**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول **معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الإقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق**، المنعقد بالمركز الجامعي، سوق أهراس، ماي 2010، ص5

[2] مرجع سابق، ص 69.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبية ( منظور التوافق الدولي)** ، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 491.

[4] لطفي زيود وآخرون، مرجع سابق، ص 181.

[5] نوفان حامد العليمات، **القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية**، أطروحة دكتوراه، جامعة، دمشق، سوريا، 2010، ص 77.

ويشمل هذا النوع من الإفصاح على:[1]

- ❖ السياسات المحاسبية التي تم اختيارها وتطبيقها عند إعداد وعرض القوائم المالية والختامية؛
- ❖ التغيرات التي طرأت على السياسات المحاسبية مثل تفسير طريقة الوارد أولا الصادر أولا(FIFO)، والوارد أخيرا الصادر أولا(LIFO) عند تسعير المخزون؛
- ❖ الإفصاح عن المكاسب و الخسائر المحتملة ويكون ذلك ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية؛
- ❖ الإفصاح عن الأحداث اللاحقة التي تقع بين تاريخ إعداد القوائم المالية وتاريخ إصدارها.

**ب- الإفصاح الاختياري**: يعد الإفصاح الاختياري محاولة جادة من قبل الوحدة الاقتصادية لتقديم معلومات إضافية قد لا تنص عليها التشريعات و لقوانين المالية أو المعايير المحاسبية، وذلك بهدف تقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات لمستخدمي القوائم المالية، وحتى لا يتوجهوا إلى مصادر أخرى للمعلومات قد تكون مضللة [2].

ومن أمثلة هذا النوع الإفصاح عن كل من:

- ❖ خطط الإدارة بشأن توزيع الأرباح؛
- ❖ التنبؤات المالية المستقبلية؛
- ❖ تحليلات الأصول طويلة الأجل والمخزون؛
- ❖ خطط الإنفاق الاستثماري،
- ❖ ربحية الأسهم.

## المبحث الثاني: آليات الإفصاح المحاسبي

إن الإفصاح المحاسبي الجيد والذي يمكن المستفيدين من المعلومات المحاسبية التي يقدمها، يمتاز بمجموعة من المقومات الأساسية حيث أن عملية الإفصاح عن تلك المعلومات المحاسبية ليس غاية ولكنها تهدف إلى تقديم معلومات لاتخاذ القرارات، فأهدافها ليست ثابتة ولكنها تتأثر بعدة عوامل، بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها للإفصاح عن المعلومات المحاسبية وذلك من خلال الحصول على معلومات غير مضللة تمتاز بدرجة عالية من الموثوقية والشفافية.

### المطلب الأول: مقومات الإفصاح المحاسبي

إن الإفصاح المحاسبي الجيد والذي يمكن المستفيدين من المعلومات المحاسبية التي يقدمها يمتاز

---

[1] محمد بن إبراهيم التويجري، **حوكمة الشركات وأسواق المال العربية**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر،2007، ص ص 14، 15.

[2] مرجع سابق، ص15.

بمجموعة من المقومات الأساسية نذكر منها:

**أولا: تحديد المستفيدين والمستخدمين المستهدف للمعلومة المحاسبية**

هناك فئات عديدة تهتم باستخدام المعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية من أجل تلبية حاجاتهم المتعلقة باتخاذ القرارات ومن بين هؤلاء المستخدمون نجد المساهمين، والمستثمرين، والمقرضين والدائنين، وكذلك العملاء والأجهزة الحكومية بمختلف مؤسساتها، وسنتطرق إلى هؤلاء المستفيدين بشيء من التفصيل كما يلي:

1. **المساهمين والمستثمرين والمحللين الماليين:** يعتبر المستثمرون والمساهمون من أهم الفئات التي تستخدم المعلومات المحاسبية من خلال ما تنشره القوائم المالية للوحدات الاقتصادية وتتسع هذه الفئة لتشمل المستثمرين من الأفراد ذوي الموارد المحدودة وكذا المؤسسات المالية كبيرة الحجم مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار وتتضمن القرارات التي تتخذ من جانب هذه الفئة تحديد قيم الأسهم التي تشتري والتي يحتفظ وتلك التي تباع إلى جانب تحديد التوقيت المناسب للشراء أو البيع، وبالنسبة للقرارات الاستثمارية يكون التركيز على كفاءة محفظة الأوراق المالية بدلالة المعلومات المحاسبية التي تساعد على قياس مستوى المخاطر المالية والعائد على الاستثمار وتوزيعات الأرباح ومستوى السيولة، أما فيما يتعلق بالقرارات الرقابية نجد أن اهتمام المساهمين يكون منصبا على متابعة سلوك الإدارة ومحاولة التأثير في هذا السلوك وتوجيهه بما يتفق مع أهداف الشركة [1].

2. **المقرضون والدائنون:** تلعب المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية دورا هاما في توضيح درجة العلاقة القائمة بين الشركة ومقدمي القروض من البنوك ومؤسسات الاستثمار، ففي مرحلة تقرير منح القرض يقوم المقرض بتطبيق إجراءات تقييم معيارية على مستوى بيانات القوائم المالية للشركة للوقوف على السيولة والربحية ودرجة الرفع التمويلي، ويعتمد على هذه المؤشرات في تحديد قيمة القرض ومعدل الفائدة ونوع الضمان المطلوب[2] .

3. **المديرون والعاملون:** يحتاج العاملون إلى المعلومات المحاسبية كونهم يتطلعون دائما إلى استمرار العمليات التشغيلية لشركا تهم مع تحقيقها لمعدلات أرباح مرتفعة، وبالإضافة إلى ذلك فإن المديرين يعتمدون على المعلومات المحاسبية لاتخاذ قراراتهم المختلفة وتقوم المحاسبة الإدارية باعتبارها جزء مهم في نظام المعلومات المحاسبي بإمداد المدراء بهذه النوعية من المعلومات بالإضافة إلى ذلك فإن المدراء يحتاجون إلى

---

(1) عطا الله وارد خليل، محمد الفتاح العشماوي، مرجع سابق، ص ص 107،108 .

(2) فايز سليم حداد، **المحاسبة المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 54.

معلومات القوائم المالية لتحديد مكافأتهم الدورية [1].

**4. العملاء:** تلعب المعلومات المحاسبية دورا أساسيا في توضيح درجة العلاقات بين الشركة وعملائها وتوظيف هذه العلاقة في شكل تعهدات قانونية.

**5. الحكومات ووكلاتها ومؤسساتها:** تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد، وبالتالي أنشطة الوحدة الاقتصادية، كما يطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبة، وكذلك استخدام تلك المعلومات كأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات أخرى.

وتحتاج الأجهزة الحكومية المختلفة إلى تقارير خاصة بالإضافة إلى حاجاتهم للمعلومات التي تنشرها القوائم المالية وذلك لتحقيق أهداف الرقابة والإشراف أو للاسترشاد في تعظيم موارد الدولة السيادية.

وخلاصة ما تقدم أن المستفيدين من المعلومات في القوائم المالية يعتمدون عليها في شأن إجراء التنبؤات التي تتعلق بمستقبل الوحدة المحاسبية، وتقييم ما تنطوي علاقتهم مستقبلية، وتقييم ربحيتها وإمكانيات استمرارها، وتقييم أداء إدارتها في شأن كفاءة تخصيص الموارد المتاحة لها وفي شأن فعاليتها في استغلال تلك الموارد في سبيل تحقيق الأهداف المبتغاة منها[2] .

**ثانيا: تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومة المحاسبية**

وهنا يجب ربط هذا العنصر بخاصيتين أساسيتين هما: خاصية الملائمة وخاصية الموثوقية.

1. **خاصية الملائمة** : ويقول أن خاصية ملائمة المعلومات تعتبر معلومة ملائمة لمستخدم معين إذا كان من المتوقع لهذا المستخدم الاستفادة من تلك المعلومة في غرض معين [3].

ويقصد كذلك بالملائمة وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية، الأغراض التي تعد من أجلها، وتعتبر المعلومات ملائمة إذا كانت متوفرة في الوقت المناسب وساعدت مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ قراراتهم.

وخاصية الملائمة تعني أيضا أن ترتبط المعلومات المحاسبية بالعمل أو الاستخدام الذي أعدت من أجله، أو ترتبط بالنتيجة المرغوب في تحقيقها، ويستلزم ذلك أن تكون للمعلومات المحاسبية القدرة التأثيرية على العمل المرغوب، ولضمان ذلك ينبغي أن تكون تلك المعلومات متاحة بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب وتساعد متخذي القرارات على التنبؤ بالأحداث المتوقعة في المستقبل وتساعدهم على تأكيد أو تصحيح التنبؤات السابقة، وتختلف درجة الملائمة من مستخدم إلى آخر، وبالتالي صفة الملائمة تقتضي توافر

---

[1] مرجع سابق، ص 54.

[2] محمد عباس بدوي، عبد الوهاب نصر علي، **المحاسبة المالية مدخل نظم المعلومات**، المكتب الحديث، مصر، 2008، ص 15.

[3] عبد السميع الدسوقي، **أساسيات المحاسبة المالية**، الجزء الأول، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 24.

مجموعة من الشروط الأساسية والتي يمكن لها أن تجعل من القيمة الإعلامية للمعلومة المحاسبية عالية، وهذه الشروط تتمثل في:

**أ- القيمة التنبؤية:** إن ملائمة المعلومة المحاسبية وجودتها ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة من طرف مستخدميها، حيث أنها وانطلاقا من مخلفات الأحداث الماضية والنتائج الحاضرة تمكن مختلف المستخدمين في بناء تنبؤات مستقبلية ( ربط الحاضر بالمستقبل) والمساهمة في اتخاذ القرار بناء على توقعات مستقبلية.

**ب- القيمة الإسترجاعية( التغذية العكسية):** خاصية القيمة الإسترجاعية للمعلومة المحاسبية تؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد لمتخذي القرارات، كما تؤدي إلى تعديل وتقييم وتصحيح توقعاتهم السابقة بالنسبة لنتائج القرارات الماضية .

**ج- التوقيت المناسب:** يقصد بالتوقيت المناسب تقديم المعلومة المحاسبية لمستخدميها عند احتياجهم لها وذلك لاتخاذ القرارات الملائمة لمعالجة الخلل في الوقت المناسب وذلك بأقل جهد وتكلفة.

2. **خاصية الموثوقية:** ويقصد بها إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية والوثوق بها عند اتخاذ القرار وحتى تتوفر خاصية الموثوقية لابد أن تتصف المعلومات المحاسبية بقدر كافي من الموضوعية وأن تكون بعيدة عن التحيز وخالية من الأخطاء وتمثل عرضا أمنا وصادقا، ولكي تتحقق خاصية الموثوقية لابد من توفر الخصائص التالية: [1]

**أ- القابلية للتحقق:** إن القابلية للتحقق مبدأ نسبي، وهو يشير إلى وجود درجة عالية في الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرق القياس عند فحص نفس المعلومات بأنهم يتوصلوا إلى نفس النتائج.

**ب- الصدق في التعبير:** الصدق في التعبير الذي تقوم به المعلومة المحاسبية يتمثل أصلا في وجود تطابق فعلي بين مختلف الأحداث والظواهر الاقتصادية التي عرفتها المؤسسة خلال فترة إعداد التقارير المالية حيث يجب أن تعكس الأرقام المحاسبية المرحلة للقوائم المالية المضمون الفعلي لمختلف الأحداث الواقعة من دون النظر لمختلف التأثيرات الشكلية.

**ج- الحياد:** حياد المعلومة المحاسبية يعني أن تكون خاصية الإعلام لهذه المعلومة عامة وغير موجهة بحسب افتراضات مسبقة ولصالح أطراف محددة من جهة، أما من جهة ثانية فإن شرط الحياد يتعلق كذلك بمرحلة إنتاج المعلومة، سواء في عملية اختيار بدائل القياس الطرق المحاسبية والإفصاح الكافي حيث

---

[1] مرجع سابق ص 24.

يشترط أن تكون عملية المفاضلة بين مختلف البدائل وطرق المؤسسة على معايير الكفاءة وليس بغية تحقيق أهداف محددة مسبقا.

**ثالثا: تحديد كمية ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها**

ويتمثل هذا التحديد في الإفصاح عن البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية كقائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية بالإضافة إلى الملاحظات والإيضاحات المرفقة التي تعد جزءا لا يتجزأ من القوائم المالية غير أن هناك اتجاها نحو زيادة حجم المعلومات المفصح عنها عموما والإفصاح عن معلومات جديدة لم تكن تتضمنها القوائم التقليدية والتركيز على المعلومات التي تحتاج درجة كبيرة من الخبرة و الكفاءة في استخدامها ومن أمثلة هذه المعلومات إعداد تقارير قطاعية والتنبؤات المالية ومحاسبة الموارد البشرية، كما أن التوسع في الإفصاح على هذا النحو سوف يحد من أهمية الاعتماد على المعلومات الداخلية لتحقيق مكاسب لبعض الفئات المتعاملين على حساب الفئات الأخرى التي لا توفرها تلك المعلومات وبالتالي سوف يمكن سوق المال من التوصل إلى الأسعار التوازنية وما يترتب على ذلك من عدالة توزيع العوائد و درجات المخاطر وهناك اعتبارين مهمين يجب مراعاتهما عند توسيع نطاق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية [1] وهما:

**1.** تتطلب بعض جوانب الإفصاح الجديدة من المحاسبين مهارات وخبرات متخصصة جدا مازالت محدودة مثل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الاجتماعية.

**2.** التوسع في الإفصاح قد يؤدي إلى نتائج عكسية من حيث إرباك المستخدم بكمية كبيرة من المعلومات وبالتالي عدم القدرة على الاستفادة منها في اتخاذ القرارات.

**رابعا: تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:**

يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطريقة يسهل فهمها، كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية[i]، بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة مع الإشارة إلى وجوب نشر المعلومات المعقدة رغم صعوبة فهمها مثل المعلومات المتعلقة بالمشتقات المالية والأدوات المالية

**خامسا: تحديد الوقت المناسب للإفصاح عن المعلومات المحاسبية:**

حتى يكون الإفصاح عن المعلومات فعالا لابّد من مراعاة توقيته، وقد شدد مجلس المبادئ المحاسبية في البيان رقم( 4) الصادر عنه بتاريخ 1997 على أهميته توقيت عنصر الإفصاح حيث نص ذلك البيان

[1] عثمان زياد عاشور، مرجع سابق، ص 46.

على" أنه يجب إيصال المعلومات المحاسبية لمتخذي القرار في وقت مبكر وذلك إذا ما كان أي تأخير في إيصالها له سيوثر على قراره" كما يجب الموازنة بين عامل السرعة في توفير الإفصاح من جهة، وعامل الدقة واكتمال المعلومات الموضح عنها من جهة أخرى وتجدر الإشارة أن الإفصاح المحاسبي يمكن إستخدامه عبر الانترنت كأداة حديثة لتوفير المعلومات للأطراف المستخدمة للمعلومات المالية والاستخدام الهائل للانترنت ساهم بشكل كبير في تطوير طرق الإفصاح عن البيانات المالية وغير مالية من قبل الشركات [1].

**المطلب الثاني :االعوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي والمشاكل المرتبطة به**

**أولا: العوامل المؤثرة على الافصاح المحاسبي**

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح في القوائم المالية، ويمكن تقسيمها إلى عوامل بيئية تتعلق بالمجتمع الذي تعد فيه القوائم المالية وأخرى تتعلق بالمعلومات المالية التي يتعين الإفصاح عنها، وأخيرا عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية ذاتها ويمكن توضيح هذه العوامل فيما يلي: [2]

**1. عوامل بيئية:** تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، وعوامل أخرى ناتجة من حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية وأثرها على المشروع، بغرض المقارنة بين الوحدات الاقتصادية مع بعضها وتحديد المسؤولية الاجتماعية لكل منها ويبدو ذلك من المقارنة بين التقارير المالية التي تعد في كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية حيث يحدد قانون المؤسسات في انجلترا التقارير التي يجب إعدادها وطرق عرض المعلومات المالية في القوائم المالية والعلاقة بين هذه المعلومات والمعلومات الأخرى الواردة بتقرير الإدارة، وأشار قانون المؤسسات الانجليزي أيضا إلى ضرورة توزيع هذه التقارير على المساهمين لمناقشتها قبل إقرارها.

بينما لا يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية قانون للشركات يحدد المعلومات التي يجب أن ترد بالتقارير المالية، وإنما تعد في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة، وهي تحوي غالبا تقرير مجلس الإدارة و قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وقائمة التدفق النقدي، بالإضافة إلى بعض المعلومات الإحصائية الأخرى، وقد يرجع أسباب هذا الاختلاف بين التقارير المالية والمعلومات الواردة بها في كل من انجلترا وأمريكا إلى السلطة التي تشرف وتراقب هذه الشركات، ومدى حاجة المستفيدين أو من يمثلهم من المعلومات

---

[1] عبد المنعم عطا العلول، **دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمبادلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة**، فلسطين رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص 30.

[2] تركي محمود إبراهيم السلام، **تحليل التقارير المالية** ، الطبعة الثانية، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1995 ص ص 27،30 .

المالية حيث يهتم المستثمر في أمريكا أساسا برقم صافي الدخل بينما يهتم المستثمر في انجلترا بقيمة المبالغ الموزعة ومدى قدرة المشروع على سداد التزاماته في المستقبل.

**2. عوامل تتعلق بالمعلومات:** تتأثر درجة الإفصاح في القوائم المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توافر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها وأهم تلك الصفات مدى ملائمة تلك المعلومات، بالإضافة إلى قابليتها للتحقق والمقارنة، وفي هذا الصدد أشارت لجنة معايير المحاسبية الدولية إلى أن المعلومات الواردة بالقوائم المالية ليست إلا أداة مثل أية أداة تتوقف منفعتها على مدى الاستفادة منها:

**3. عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية:** هناك مجموعة من العوامل أو الخصائص التي ترتبط بالوحدة الاقتصادية منها حجم المنشأة، وعدد المساهمين، صافي الربح، عمر المنشأة وحجم المديونية وغيره من الخصائص، وقد تؤثر في درجة الإفصاح في ظل فروض معينة ويتمثل ذلك فيما يلي:

أ- **حجم المنشأة:** تتطلب عملية إعداد المعلومات المحاسبية واستخراجها بشكل دقيق وبتوقيت مناسب وملائم للمستفيدين، منها تكاليف مباشرة ناتجة عن إعداد القوائم والتقارير المالية، وتكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات عن المشروع للشركات المنافسة الأخرى وناتجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمرين، كما يتبين وجود علاقة موجبة بين حجم المنشأة ودرجة الإفصاح في القوائم المالية، وقد يرجع ذلك إلى أن الوزن النسبي لتكلفة المعلومات من التكاليف الإجمالية للمشروع الكبيرة الحجم يكون عادة مقبولا للقياس كما هو عليه الحال بالمشروعات الأصغر حجما.

ب- **عدد المساهمين:** هناك علاقة بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح على أساس أن زيادة عدد المساهمين تؤدي إلى المزيد من المعلومات المطلوب الإفصاح عنها من قبل المساهمين أومن ينوب عنهم من المحللين الماليين.

ج- **حجم المديونية:** يؤثر حجم المديونية على درجة الإفصاح من خلال قيام الشركة بالإفصاح عن تفاصيل التزاماتها وتواريخ استحقاقها والرهانات المترتبة على مديونيتها، إضافة إلى أن دائني الشركة يرغبون بالحصول على معلومات مفصلة حول وضع الشركة من حيث الأداء المالي والتدفقات النقدية لتقييم ربحيتها ومقدرتها على السداد، الأمر الذي ينعكس بالمزيد من الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية.

د- **عمر المنشأة:** يكون عمر المنشأة عاملا مؤثرا في تحسين درجة الإفصاح عن المعلومات بافتراض أن المنشأة الأقدم من حيث التأسيس تتجه للإفصاح عن معلومات أكثر من المنشأة حديثة التأسيس وقد يعود ذلك لعدة أسباب:

- ❖ تساعد خبرتها التشغيلية السابقة في عملية الإبلاغ المالي على التنبؤ بالأداء المستقبلي؛

❖ قابلية أسهمها للتداول في السوق بشكل أكبر لطول مدتها وجودتها في الصناعة، مما يترتب عليه تفهم؛

❖ متطلبات الإفصاح التي يرغب فيها مستخدمي القوائم المالية.

هـ- **ربحية المنشأة:** يمكن قياس الربحية من خلال طرق عديدة، تتضمن هامش الربح ومعدلات العائد وتبقى العلاقة بين ربحية المنشأة ودرجة الإفصاح عنها على الرأي القائل بأن :المنشأة الأكثر ربحية تتجه للإفصاح عن المعلومات في تقاريرها السنوية بشكل أكبر من المنشآت الأقل ربحية، وذلك لتبرير المكافأة والمزايا التي تحصل عليها الإدارة.

**ثانيا: مشاكل الإفصاح المحاسبي**

يتم الوصول للمستوى الأمثل من الإفصاح عندما يتم تحديد احتياجات مستخدمي البيانات المالية بشكل دقيق ويرافقه القدرة والرغبة لدى العامة في نشر مثل هذه المعلومات وهناك العديد من المشاكل التي تحول دون الوصول إلى الإفصاح الأمثل منها: [1]

**1.** تساعد المنافسين في الحصول على المعلومات الخاصة بالمنشأة الأمر الذي يضر بمصلحتها؛

**2.** تباين إدراك و استيعاب ومقدرة المستخدمين على فهم و تفسير المعلومات المحاسبية وذلك لاختلاف مستواهم التعليمي من بلد لآخر؛

**3.** يؤذي الإفصاح إلى تحسين المناخ التفاوضي مع الاتحادات العمالية مما يزيد التكاليف المرتبة على المنشأة؛

**4.** زيادة كمية المعلومات المفصح عنها سيؤذي إلى تشويش وإرباك بين أولئك الذين يحاولون فهم واستخدام هذا الكم الكبير من المعلومات؛

**5.** وجود مصادر بديلة تزود متخذي القرارات بالمعلومات اللازمة بتكلفة أعلى من قيام إدارة المنشأة بنشرها في التقارير الدورية؛

**6.** عدم إلمام المنشأة بالاحتياطات المختلفة لفئات مستخدمي البيانات المالية من المعلومات؛

**7.** يوجد شك في ثقة المستخدمين من المعلومات الإضافية المفصح عنها كما أن المعلومات الإضافية قد تضر بالشركة مثلا في حالة أظهرت القوائم المالية انخفاض في النشاط قد يدفع ذلك المستثمرين إلى سحب أموالهم من هذه الشركة أو إذا أظهرت ارتفاع في حجم النشاط قد يدفع العمال إلى طلب حصة أكبر من الربح المتوقع قبل أن يتحقق؛

**8.** تتبع المعلومات من بلدان مختلفة الثقافات والتي تؤذي إلى بيئات تشغيلية متنوعة، حيث أن بعض الأنواع

---

[1] سعود جايد العامري، **المحاسبة الدولية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 479،480 .

من الإفصاح المحاسبي لا يتلاءم مع طبيعة المجتمع و متطلبات الحكومة المحلية، الأمر الذي ينعكس سلبا على الشركات متعددة الجنسيات.

**المطلب الثالث:أساليب الإفصاح المحاسبي**

حتى تكون عملية الإفصاح منظمة وغير عشوائية هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح، والتي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق في أوساط المحاسبين والمستخدمين للقوائم المالية منها:

**أولا: شكل وترتيب القوائم المالية**

يجب أن تظهر المعلومات الهامة والملائمة في صلب قائمة واحدة أو أكثر من القوائم المالية إن أمكن ذلك فالأصول والخصوم والنتيجة والأموال الخاصة يجب أن يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية حال ما يمكن قياس العمليات والتغيرات الأخرى بموثوقية وبدرجة عالية من الدقة، حيث أنّ الطريقة عرض المعلومات دورا في مساعدة مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالأرقام المستقبلية، فعلى سبيل المثال فان تصنيف الأعباء إلى ثابتة ومتغيرة في حساب النتيجة قد يساعد مستخدم القوائم المالية على التنبؤ بحجم تلك الأعباء تبعا للتغير في حجم المبيعات [1].

**ثانيا: المصطلحات والعرض التفصيلي:**

يمكن أن تؤدي العناوين الواضحة والأوصاف الملائمة لعناصر القوائم إلى الفهم الجيد لها،كما يؤدي استخدام المصطلحات العامة إلى التشويش وسوء الفهم، وقد تكون المصطلحات الفنية مفيدة إذا انطوت على معاني دقيقة وكانت معرفة جيدا بصفة عامة [2].

**ثالثا: القوائم الإضافية والكشوف الملحقة**

يحتاج الأمر أحيانا إلى إعطاء تفصيلات عن البنود التي ورد وصفها بإيجاز في القوائم المالية، حيث يستلزم إعداد كشوف مفصلة يفصح عنها في التقرير المالي، ومن أمثلة ذلك كشوف تفصيلية لبنود الأصول الثابتة و مجمع استهلاكها، أما بالنسبة للقوائم الإضافية التي يفصح عنها في التقارير المالية فعادة ما تبرز معلومات إضافية أو معلومات مرتبة طبقا لأسس أخرى، ومن أمثلتها القوائم المالية الإضافية للإفصاح عن أثر تغيرات الأسعار [3].

---

[1] ضيف الله محمد الهادي، **أثر تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالية الدولية على الإفصاح وجودة التقارير المالية**، أطروحة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2014، ص ص 106، 109 .

[2] مسعود راوي، **أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ضمن الماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2013/2012، ص 87.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص495.

**رابعا: المعلومات التي يفصح عنها في الملاحظات الهامشية**

لقد تطور حجم الملاحظات والهوامش في التقارير السنوية نتيجة لأهميتها في التفسير وشرح العناصر الغامضة وضرورتها لضمان أفضل عرض لتلك المعلومات، إلاّ أنّ الاستخدام المفرط للهوامش أو الإيضاحات قد يعوق دون تطور القوائم المالية نفسها، لأن ذلك سيؤدي إلى إحلال الإيضاحات الواردة في الهوامش بحيث تتضمن المعلومات الأكثر أهمية ويتم استعمالها كمبرر لعدم الإفصاح الكامل في صلب القوائم المالية[1].

ومن مزايا استخدام الملاحظات الهامشية ما يلي:[2]

**1.** عرض معلومات غير كمية كجانب مكمل للتقارير المالية؛

**2.** الإفصاح عن مقدار أكبر من التفاصيل بأكثر ما يعرض في القوائم؛

**3.** الإفصاح عن تحفظات و قيود عن عناصر القوائم.

ومن أكثر أنواع الملاحظات الهامشية شيوعا ما يلي:

- ❖ شرح الأساليب أو التغيرات في الطرق المحاسبية؛
- ❖ الإفصاح عن الأصول و الالتزامات المحتملة؛
- ❖ شرح أو بيان حقوق الدائنين على أصول معينة.

**خامسا: تقرير المراجع:**

يعد تقرير المراجع من مصادر المعلومات الأخرى التي غالبا ما يغض المستخدم طرفا عنها، والمراجع هو شخص مهني يقوم بإجراء فحص مستقل للبيانات المحاسبية التي تعرضها المنشأة، فإذا وصل المراجع لقناعة بأن القوائم المالية تمثل المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للمنشأة بصورة عادلة طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها فإنه يبدي رأي غير متحفظ ، وعند إعداد المراجع للتقرير فإنه يتبع معايير التقرير التالية:[3]

**1.** يجب أن يحدد التقرير ما إذا كانت القوائم المالية المعدة قد أعدت طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أم لا؛

**2.** يجيب أن يحدد التقرير الظروف التي أدت إلى عدم الثبات على استخدام مبادئ محاسبية معينة في الفترة الحالية مقارنة بالفترة السابقة؛

---

[1] ضيف الله محمد الهادي، مرجع سابق، ص 107.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 493.

[3] مرجع سابق، ص 496 .

**3.** ينظر إلى جوانب الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية على أنها كافية بصورة معقولة إلا إذا أشار تقرير المراجع لخلاف ذلك؛

**4.** يجب أن يتضمن التقرير رأي المراجع في القوائم المالية ككل أو بيان أسباب عدم إمكانية التعبير عن هذا الرأي، وفي كل الأحوال فإنه يقترن اسم مراجع بقوائم مالية معينة فإن التقرير يجب أن يتضمن إشارة قاطعة لنوع الفحص الذي قام به المراجع إن وجد ومدى المسؤولية التي يتحملها عنه.

**سادسا: المعلومات الإضافية التي تقدمها الإدارة:**

ترد المعلومات في تقرير رئيس مجلس الإدارة في حالة شركات المساهمة، والذي عادة ما يضم بعض الأحداث أو المتغيرات التي أثرت على نشاط المنشأة، والتوقعات المستقبلية والخطط الخاصة بالنمو والسياسات التشغيلية ولاستثمارية المتوقع أن تتبعها الشركة مستقبلا، ويجب أن يتضمن تقرير مجلس الإدارة ما يلي:[1]

**1.** الأحداث غير مالية، والتغيرات التي حدثت خلال السنة والتي تؤثر على عمليات المنشأة؛

**2.** التوقعات الخاصة بمستقبل الصناعة والاقتصاد و دور المنشأة في هذه التوقعات؛

**3.** خطط النمو والتغيرات في العمليات في الفترة أو الفترات التالية؛

**4.** المقدار أو الأثر المتوقع للنفقات الرأسمالية والجهود المبذولة في البحوث الجارية.

## المبحث الثالث: قواعد الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

تعتبر السياسات المحاسبية أساسية في مجال المحاسبة، وعليه يبرز أهمية الإفصاح عنها من خلال إعداد القوائم المالية وذلك حتى يستطيع المستخدم لمخرجات النظام المحاسبي أن يتعرف على نتائج الأعمال بصورة كاملة وواضحة، ومن أجل الفهم السليم واتخاذ القرارات السليمة لابد من قواعد يتم الإفصاح بها عن المعلومات التي نصت عليها معايير المحاسبة الدولية، وذلك لأهمية هذه القواعد بعد أن دخلت حيز التطبيق في غالبية بلدان العالم.

**المطلب الأول :الإفصاح عن السياسات المحاسبية**

تعتبر السياسة المحاسبية أساسية في مجال المحاسبة، وذلك من أجل الفهم السليم للمعلومات الواردة بالقوائم المالية المعدة من طرف إدارة المؤسسة، وينبغي على هذه الأخيرة أن تبرز بوضوح جميع السياسات المحاسبية التي قامت باستخدامها في إعداد القوائم المالية.

**أولا: تعريف السياسات المحاسبية**

[1] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص499.

وردت عدة تعاريف للسياسات المحاسبية نذكر منها:

**التعريف الأول:** عرفها المعيار المحاسبي الدولي رقم (01) بأنها" المبادئ والقواعد والأعراف والأحكام والإجراءات التي تتبعها الإدارة في إعداد البيانات المالية ".

**التعريف الثاني:** " السياسة هي عملية اختيار بديل ما بين البدائل المتاحة، وبالتالي تعبر السياسة المحاسبية على رأي مستقر في اختيار طريقة من بين طرق محاسبية متاحة لمعالجة البيانات المحاسبية" [1].

من خلال التعريفين السابقين تبين أن مفهوم السياسة المحاسبية مرتبط بوجود مجموعة من البدائل التي على المؤسسة أن تفاضل بينها[2].

وبسبب وجود بدائل متعددة للسياسات المحاسبية المعروضة أمام الإدارات لاستخدامها في معالجة المشاكل واتخاذ الحلول المناسبة، فإنه يتعين على الإدارة أن تختار أفضل البدائل من هذه السياسات التي تساعد على بيان المركز المالي لمختلف المؤسسات، وإظهار نتائج أعمالها بصورة دقيقة، ملائمة وشاملة في ضوء الظروف والبيئة المحيطة بها[3].

وعند المفاضلة بين السياسات المحاسبية لاختيار السياسة الأفضل يستحسن مراعاة الاعتبارات الثلاثة التالية:

1. **الحيطة والحذر** :يعني هذا الاعتبار أخذ كافة التكاليف والأعباء والخسائر المتوقعة عند تحديد الربح وعدم أخذ الأرباح المتوقعة إلا إذا تحققت فعلا[4].
2. **الجوهر الإقتصادي فوق الشكل القانوني:** بمعنى أن يتم عرض الأحداث المالية بالقوائم المالية على أساس جوهرها الاقتصادي وما يترتب عليه من آثار مالية وليس على أساس شكلها القانوني[5].
3. **الأهمية النسبية:** تتحدد الأهمية النسبية لبند معين أو لمجموعة من البنود من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية على أساس مدى ملائمة البند أو البنود لأغراض لتقييم واتخاذ القرارات[6].

وتعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية.

**ثانيا : نماذج عن السياسات المحاسبية**

---

(1) سعود جايد العامري، مرجع سابق، ص 510.

(2) عبد السميع بالدسوقي، مرجع سابق، ص 23.

(3) مرجع سابق، ص 510.

(4) محمود عبد السلام البيومي، **المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية**، شركة الجلال للطباعة، مصر، 2003، ص 14.

(5) مرجع سابق، ص15.

(6) أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 52.

هناك عدة نماذج عن السياسة المحاسبية الواجب الإفصاح عنها من قبل إدارة المؤسسة مصدرة القوائم المالية ونوجز بعضها فيما يلي :

**1. سياسة تقييم المخزونات:**

ويتم تقييم المخزونات من مدخلات ومخرجات وفق عدة طرق تتمثل أساسا في:[1]

أ- **تقييم المدخلات:** يتم تقييم عناصر المخزونات عند الشراء على أساس تكلفة شرائها الحقيقية.

ب- **تقييم المخرجات:** هناك عدة طرق مستخدمة من قبل المؤسسة في تقييم المخرجات، ونذكر بعض منها كالآتي:

❖ **طريقة الوارد أولا الصادر أولا:** تقوم على فرض أن صرف البضائع من المخازن يتم أولا بأول بمعنى يتم تصريف رصيد المخزون السلعي أول المدة أولا ثم ماتم شراءه أولا يصرف أولا وهكذا فيصبح مخزون أخر المدة الكميات المشتراة أخيرا .

❖ **طريقة المتوسط المرجح للتكلفة:** تقوم هذه الطريقة على افتراض أن تكلفة المخزون السلعي تمثل متوسط تكلفة كل من المخزون السلعي في بداية الفترة، وتكلفة الشراء أو الإنتاج خلال هذه الفترة.

❖ **تقييم المخزونات على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل:** على الرغم من أن التكلفة تعد الأساس الأكثر ملائمة لتقييم المخزونات إلا أنه عند ملاحظة في نهاية الفترة المحاسبية انخفاض قيمة المخزون نتيجة عوامل مثل :التلف أو التقادم أو انخفاض مستويات الأسعار، قد تجد المؤسسة أنه من الأجدر تقييم مخزوناتها على أساس أكثر تحفظا يمثل في التكلفة أو السوق أيهما أقل، وفقا لهذا الأساس يتم تحميل محاسبيا الخسارة الناتجة عن انخفاض قيمة المخزون على نفس الفترة التي تتحقق فيها.

**2. سياسة تحويل أو ترجمة العملات الأجنبية**

من خلال هذه السياسة يتضح أن جميع المعاملات المحققة من قبل المؤسسة مع الغير بعملة أجنبية يجب أن تظهر تلك المعاملات بالقوائم المالية بالعملة المحلية، علما أن التحول من العملة الأجنبية إلى العملة المحلية يتم على أساس سعر الصرف ليوم إتمام المعاملة، وذلك حسب ما جاء به المعيار المحاسبي رقم (21) آثار التغيرات في أسعار صرف العملات.

وسعر الصرف هو المعدل الذي على أساسه يتم تبديل عملة دولة بعملة دولة أخرى، وقد تتعدد أسعار الصرف الخاصة بعملة الدولة خلال الوقت الواحد كالأتي: [2]

---

[1] عاشور كتوش، **المحاسبة المعمقة**، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص 40،50.

[2] نبيه بن عبد الرحمان الجابر، محمد علاء الدين عبد المنعم، **المحاسبة الدولية**، إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة، الرياض، 1998 ص ص 256،257.

أ- **سعر الصرف الجاري** : وهو السعر الذي تحدده قوى العرض و الطلب في سوق العملات؛

ب- **سعر الصرف التاريخي** : وهو السعر الجاري لحظة نشأة الصفقات والعمليات التجارية؛

ج- **سعر الصرف الجزائي** :وهو السعر الذي تحدده الحكومة للحد من أنشطة معينة مثل :عدم تشجيع نوع معين من الواردات؛

د- **سعر الصرف في تاريخ الإقفال** :هو السعر الجاري في تاريخ إعداد القوائم المالية الختامية في نهاية الفترة المالية للمؤسسة.

وسعر الصرف المستخدم بالقوائم المالية يختلف من مؤسسة إلى أخرى وباختلاف النشاط والسياسة المالية لها .

**3. سياسة معالجة عقود المقاولات طويلة الأجل**

في حالة قيام إحدى المؤسسات بإنجاز مشاريع عادة تستغرق عدة سنوات (أكثر من سنة) تتبع سياسة معالجة عقود المقاولات طويلة الأجل، ويوجد طريقتان لتقدير الإيراد المحقق من تلك المشاريع والتكاليف الواجب إنفاقها على هذا الأخير، وتتمثل هاتان الطريقتان المستخدمتان في معالجة عقود المقاولات طويلة الأجل في التالي:[1]

أ- **طريقة نسبة الإنجاز(نسبة الإتمام) من العقد** : يتم وفقا لهذه الطريقة تقدير نسبة العمل المنجز من العقد لكل فترة محاسبية، وبضرب هذه النسبة في الإيراد الكلي للعقد نحصل على إيراد تلك الفترة .ويتم الحصول على الدخل المقدر لهذه الفترة بطرح التكاليف التي تم إنفاقها خلال هذه الفترة من قيمة الإيراد المحقق لتلك الفترة.

**ب- طريقة العقد الكامل ( العقد التام أو المنجز):** تقوم بعض المؤسسات باستخدام طريقة العقد الكامل بدلا من طريقة نسبة الإنجاز ( الإتمام )، ويتم وفقا لهذه الطريقة الانتظار حتى نهاية العقد وتسليمه وعندئذ يتم إثبات الإيراد و مقابلته بالتكاليف الفعلية لإظهار صافي الدخل أو الخسارة.

**4. سياسة حساب الإهتلاك**

مضمون هذه السياسة هو الإفصاح عن الطريقة المستخدمة من قبل المؤسسة في حساب الإهتلاك وتتمثل هذه الطرق فيما يلي:[2]

أ- **طريقة القسط الثابت:** الذي يعني توزيع متساوي لعبئ الأصل خلال عمره الإنتاجي؛

---

[1] يونس حسن الشريف وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1998، ص ص 143، 144.

[2] مرجع سابق، ص ص 425، 433.

ب- **طريقة القسط المتناقص:** يعني توزيع عبئ الأصل بشكل متناقص حسب مراحل فترة حياته؛

ج- **طريقة القسط المتزايد:** أي توزيع عبئ الأصل بشكل متزايد حسب مراحل حياته؛

د- **طريقة حجم النشاط أو الإنتاج:** أي تغير القسط حسب وتيرة استهلاك المنافع الإقتصادية.

وهنا شرح مفصل لهذه الطرق:

أ- **طريقة القسط الثابت** :تعتبر هذه الطريقة من أبسط الطرق وأكثرها استعمالا، وتكون قيمة قسط الإهتلاك متساوية لكل سنة من سنوات العمر الإنتاجي للأصل، وعادة ما يتم الخروج عن هذه القاعدة في السنة الأولى والسنة الأخيرة لإهتلاك الأصل.

**الإهتلاك السنوي= (تكلفة الأصل ـ قيمة الخردة إن وجدت)÷ العمر الإنتاجي**

**أو = القيمة القابلة للإهتلاك × معدل الإهتلاك الثابت (السنوي)**

**بحيث أن معدل الإهتلاك الثابت = 100 ÷ العمر الإنتاجي**

ب- **طريقة القسط المتناقص** :وتعني هذه الطريقة توزيع المبلغ القابل للإهتلاك على العمر الإنتاجي للأصل بشكل متناقص، ويحسب قسط الإهتلاك وفقا لهذه الطريقة كما يلي:

**قسط الإهتلاك المتناقص = المبلغ القابل للإهتلاك × معدل الإهتلاك المتناقص**

**المبلغ القابل للإهتلاك = تكلفة الأصل ـ قيمة الخردة إن وجدت**

**معدل الإهتلاك = 100 ÷ العمر الإنتاجي**

وتتحدد قيمة المعامل كمايلي :

- إذا كان العمر الإنتاجي مابين (3-4) سنوات فإن المعامل الموافق هو1.5؛
- إذا كان العمر الإنتاجي مابين (4-5) سنوات فإن المعامل الموافق هو2؛
- إذا كان العمر الإنتاجي 6 سنوات فأكثر فإن المعامل الموافق هو 2.5.

ج- **طريقة القسط المتزا يد** :تقوم هذه الطريقة على توزيع القيمة الأصلية على عدد سنوات مدة المنفعة المقدرة بشكل متزايد، ويتم حساب القسط السنوي للإهتلاك وفق طريقة القسط المتزايد على النحو التالي:

**قسط الإهتلاك السنوي = القيمة الأصلية × معامل الإهتلاك**

**قسط الإهتلاك المتزايد = القيمة القابلة للإهتلاك × رقم السنة المعنية بالإهتلاك ÷ مجموع سنوات مدة االمنفعة**

د- **طريقة حجم النشاط أو الإنتاج** :يلاحظ أن هذه الطريقة تستند إلى افتراض أن اقتناء الأصل الثابت ما هو إلا حصول على مجموعة من الخدمات، والاستهلاك يعني استخدام لتلك الخدمات، ولايعتبر مرور الوقت هو السبب الوحيد لاستهلاك الأصول الثابتة، لذلك فإن التوزيع الصحيح لتكلفة الأصل الثابت يجب أن يكون بنسبة استفادة كل سنة أو فترة محاسبية من كمية أو وحدات الإنتاج أو المساهمة في نشاط المشروع.

وطبقا لهذه الطريقة فقد استعملت بعض المؤسسات طرق استهلاك تستند إلى حجم الوحدات المنتجة أو عدد ساعات التشغيل للآلات أو عدد الكيلومترات التي تقطعها وسائل النقل وغير ذلك من المعدلات حسب طبيعة كل أصل.

**ثالثا: قواعد أخرى للإفصاح عن السياسات المحاسبية**

تتمثل القواعد الأخرى للإفصاح عن السياسات المحاسبية في مايلي:[1]

1. يجب الإفصاح عن مخالفة أو عدم الالتزام بالفرضيات المحاسبية الأساسية المتمثلة في الاستمرارية الاستحقاق ولكن عند الالتزام بهذه الفرضيات ليس من الضروري الإفصاح عنها؛
2. لا يجوز تبرير أية معالجة محاسبية خاطئة لعناصر القوائم المالية، وذلك بحجة الإفصاح عن هذه المخالفة؛
3. يجب الإفصاح عن أي تغير يحدث في السياسات المحاسبية وعن أسباب هذا التغيير ؛
4. يجب الإفصاح عن نوعية وكمية التغيير الذي يحصل في السياسات المحاسبية، خاصة عندما يكون لهذا التغيير أثر كبيرا على نتيجة أعمال الفترة المحاسبية أو الفترات اللاحقة؛
5. يجب إظهار أرقام المقارنة عن الفترة المحاسبية السابقة عند إعداد القوائم المالية.

**المطلب الثاني :المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية**

تتمثل هذه القواعد في المعلومات الواجب الإفصاح عنها بشكل عام وهي:[2]

---

[1] سعود جايد العامري، مرجع سابق، ص 512.

[1] مرجع سابق، ص 513.

**أولا: قواعد خاصة بالإفصاح العام**

1. يجب الإفصاح عن كافة المعلومات المهمة التي تساعد في إيضاح وفهم القوائم المالية؛

2. معلومات عن المؤسسة و تشمل :

أ- اسم المؤسسة؛

ب- الشكل القانوني للمؤسسة؛

ج- مكان وتاريخ تسجيل المؤسسة؛

د- الفترة المحاسبية التي تغطيها القوائم المالية؛

هـ- تاريخ إعداد القوائم المالية؛

و- نبذة مختصرة عن طبيعة نشاط المؤسسة؛

ز- نوع العملة النقدية التي استعملت لإعداد القوائم المالية.

3. لا يجوز إدماج البنود في بعضها البعض، أو إجراء مقاصة فيما بينها دون إعطاء المزيد من الشرح المفصل عنها؛

4. يجب أن تفصح القوائم المالية عن أرقام المقارنة للفترة المالية السابقة.

**ثانيا: قواعد خاصة بالإفصاح في الميزانية (قائمة المركز المالي)**

تتمثل هذه القواعد في المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في صلب قائمة المركز المالي(الميزانية)، وهي:

**1. الأصول** :يجب الإفصاح عن البنود التالية كل على حدا كما يلي:

أ- **الأصول طويلة الأجل (الأصول الثابتة)** وتتمثل هذه الأصول في:[1]

- ❖ الأ راضي؛
- ❖ المباني؛
- ❖ الآلات والمعدات؛
- ❖ الأصول الثابتة الأخرى سواء كانت:
- ✓ أصول ثابتة ملموسة مصنفة حسب أنواعها؛
- ✓ أصول ثابتة غير ملموسة مصنفة حسب أنواعها؛
- ✓ أصول مالية مصنفة حسب أنواعها.

[1] مرجع سابق، ص 514.

❖ مجمع الإهتلاك وطريقة الإهتلاك المطبقة؛

❖ العمر الإنتاجي للأصول ومعدل الإهتلاك المطبق؛

❖ الأصول المستأجرة والأصول التي تم اقتناؤها بالتقسيط؛

❖ القيود على ملكية الأصول إن وجدت.

بالإضافة إلى ذلك تعتبر المعلومات التالية ذات فائدة لمتطلبات مستخدمي القوائم المالية لذا فإنه من الأفضل قيام المؤسسات بالإفصاح عن مبالغها:[1]

✓ صافي القيمة الدفترية للأصول الثابتة المعطلة مؤقتا؛

✓ إجمالي القيمة الدفترية للأصول التي تم اهتلاكها بالكامل وما زالت قيد الاستخدام؛

✓ صافي القيمة الدفترية للأصول خارج الاستخدام والمحتفظ بها لحين التصرف فيها.

ب- **الأصول المتداولة** :يجب الإفصاح عن البنود التالية كل على حدا كما يلي:[2]

❖ المخزون السلعي مع ضرورة الإفصاح عن الطريقة المتبعة في تقييم المخزون؛

❖ الزبائن (العملاء) وأوراق القبض؛

❖ الأوراق المالية قصيرة الأجل، مع الإفصاح عن قيمتها السوقية إذا كانت تختلف عن قيمتها المدرجة في القوائم المالية ؛

❖ وتشمل النقدية بالصندوق والحسابات الأخرى في البنوك، وكذلك النقد الذي لا يمكن التصرف فيه فورا مثل: الأرصدة المجمدة؛

❖ أصول متداولة أخرى.

**2.الخصوم** :تتمثل الخصوم في:[3]

**أ- حقوق مساهمين:** وهنا يتم الإفصاح عن البنود الأتية:

❖ **أسهم رأس المال** :ويتم الإفصاح عن المعلومات التالية

✓ الجزء غير المدفوع من أسهم رأس المال؛

✓ القيمة الاسمية للسهم؛

✓ التغيرات التي طرأت على حسابات أسهم رأس المال خلال الفترة المحاسبية؛

✓ الحقوق والامتيازات أوالقيود المتعلقة بتوزيع الأرباح ورأس المال؛

---

[1] أحمد نور، المحاسبة المالية، **القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 514.

[2] سعود جايد العامري، مرجع سابق، ص 514.

[3] محمود عبد السلام البيومي، مرجع سابق، ص ص 69، 70.

✓ توزيع الأرباح المستحقة لحملة الأسهم الممتازة؛

✓ الأسهم التي أعادت المؤسسة شراؤها؛

✓ الأسهم المحجوزة للإصدار مستقبلا وفقا لما تقتضي به عقود البيع، مع بيان شروط الإصدار وقيمة الأسهم.

❖ **حقوق الملكية الأخرى** :وتشمل حقوق الملكية العناصر التالية:

✓ علاوة إصدار الأسهم المدفوعة؛

✓ الفائض الناتج عن إعادة التقييم؛

✓ الاحتياطات؛

✓ الأرباح المحتجزة.

**ب- الالتزامات** :وتتمثل الالتزامات في:

❖ **التزامات طويلة الأجل** :يتم الإفصاح عن البنود المبينة فيما يلي، كل على حدة، وذلك بعد استبعاد الأجزاء أو الأقساط التي تستحق السداد خلال سنة واحدة.

✓ القروض المضمونة برهن؛

✓ القروض الغير مضمونة برهن؛

✓ القروض فيما بين الشركة الأم والشركة التابعة؛

✓ القروض المستحقة للشركات الشقيقة؛

✓ أسعار الفائدة على هذه القروض، شروط سداد كل منها وإمكانية تحويل هذه القروض إلى مساهمات.

❖ **الالتزامات قصيرة الأجل**: تشمل الالتزامات قصيرة الأجل مايلي:

✓ القروض والتسهيلات المصرفية والسحب على المكشوف؛

✓ أقساط الالتزامات طويلة الأجل التي تستحق السداد خلال سنة واحدة؛

✓ الدائنون وأوراق الدفع وتشمل:

- الموردون: وتشمل أوراق دفع وديون مستحقة للموردين؛

- أعضاء مجلس الإدارة والمديرين؛

- أوراق الدفع والديون فيما بين للمؤسسة الأم والمؤسسات التابعة؛

- ضرائب الدخل، توزيعات الأرباح المستحقة والمستحقات الأخرى للغير.

-

**ثالثا: قواعد خاصة بالإفصاح في قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)**

يتوجب الإفصاح في قائمة الدخل على العناصر التالية: [1]

1. **المصروفات** :وتشمل البنود التالية:

أ- مصروف الإهتلاك؛

ب- مصروف الفوائد؛

ج- مصروف ضريبة الدخل؛

د- مصاريف البنود غير العادية؛

هـ- مصاريف أخرى.

2. **الإيرادات** :وتشمل البنود التالية:

أ- المبيعات؛

ب- إيرادات الفوائد؛

ج- إيرادات الاستثمار؛

د- إيرادات البنود غير العادية؛

هـ- إيرادات أخرى.

3. **القواعد الأخرى الواجب الإفصاح عنها في قائمة الدخل** وتتمثل القواعد الواجب الإفصاح عنها في:

أ- يجب الإفصاح عن الدخل الناتج عن العمليات العادية للمؤسسة بصورة منفصلة عن الدخل الناتج عن البنود غير العادية؛

ب- قيمة اثر المتراكم للتغير في السياسات المحاسبية إذا كان ذلك الأثر ماديا وبالإمكان قياسه؛

ج- مصروف الخاص بالأصول المستأجرة؛

د- صافي فروق التحويل، وكذلك صافي فروق ترجمة القوائم المالية للفروع الأجنبية التي تنشأ عن عمليات سعر الصرف؛

هـ- المكاسب والخسائر المحققة من بيع استثمارات طويلة الأجل.

**رابعا: قواعد خاصة بالإفصاح في قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة)**

يجب الإفصاح عن المعلومات التالية في قائمة التدفقات النقدية:[2]

---

[1] سعود جايد العامري، مرجع سابق، ص 515.

[2] أحمد نور، مرجع سابق، ص ص 790،792.

1. الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالعناصر غير العادية الناتجة عن أنشطة التشغيل الاستثمار والتمويل في قائمة التدفق النقدي بشكل منفصل عن التدفقات النقدية العادية لتلك الأنشطة؛
2. الإفصاح عن مكونات النقدية وما في حكمها؛
3. الإفصاح عن السياسة المحاسبية التي تطبقها المؤسسة في تحديد مكونات النقدية وما في حكمها؛
4. الإفصاح عن أثر التغيير في السياسة المتبعة لتحديد مكونات النقدية وما في حكمها؛
5. الإفصاح عن الأرصدة الهامة لمبلغ النقدية وما في حكمها، والتي تحتفظ بها المؤسسة وغيرمتاحة للاستخدام مع تعليق الإدارة على ذلك؛
6. قد تكون المعلومات الإضافية ضرورية لمستخدمي القوائم المالية من أجل فهمهم أكثر للمركز المالي وسيولة المؤسسة، ويشجع الإفصاح عن هذه المعلومات، مع تعليق الإدارة على ذلك ويتضمن هذا:

أ- تسهيلات الاقتراض الممنوحة مع الإشارة إلى القيود على استخدامها إن وجدت؛

ب- إجمالي مبالغ التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل والمتعلقة بالحقوق في المشروعات المشتركة باستخدام طريقة التوحيد النسبي للقوائم المالية؛

ج- إظهار إجمالي مبلغ التدفقات النقدية التي تمثل زيادات في طاقة التشغيل بشكل منفصل عن التدفقات النقدية التي تكون مطلوبة للاحتفاظ بطاقة التشغيل.

**خامسا: قواعد خاصة بالإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية**

تتمثل المعلومات الدنيا المطلوب الإفصاح عنها وتقديمها في هذه القائمة في:[1]

1. النتيجة الصافية للسنة المالية؛
2. التغيرات في الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛
3. عمليات الرسملة سواء الارتفاع، التسديد أو الانخفاض؛
4. الإيرادات والأعباء المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
5. توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال الدورة المالية .

[2] لخضر علاوي، **نظام المحاسبة المالية**، بدون طبعة، دار متيجة للطبع والنشر، الجزائر، 2010، ص 184.

**خلاصة الفصل**

يعتبر الإفصاح المحاسبي من القضايا الهامة لما لها من تأثير على المعلومات المحاسبية ونظرا لهذه الأهمية فقد أصبح شائع الاستخدام، حيث أصبح العديد من مستخدمي التقارير المالية يطالبون اليوم بالمزيد من الإفصاح وذلك بهدف إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية والتي يتم الإفصاح عنها في الملاحظات والإيضاحات المتممة لها، وعليه يتم استخدامها لأغراض عدة منها: اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل، كما يساهم في تحقيق فاعلية وكفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة سواء على مستوى المؤسسة أو على مستوى الاقتصاد الوطني.

**تمهيد**

أدت التحولات الاقتصادية الراهنة التي انتهجتها الجزائر بانتقالها من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، وكذلك الانفتاح على العالم الخارجي إلى قيامها بجملة من الإصلاحات من بينها إصلاح المنظومة المحاسبية، وذلك من خلال تبني نظام محاسبي مالي جديد يتوافق ومعايير الدولية(IAS/IFRS) وقادر على فرض مجموعة من القواعد والتعليمات التي يتعين على المؤسسات الأخذ بها أثناء إعداد و تقديم القوائم المالية وذلك من أجل إنتاج معلومات مالية ومحاسبية ذات جودة عالية تشبع احتياجات مستخدميها الداخليين و الخارجين على المستوى المحلي والدولي وللتعرف أكثر على القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

**المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول النظام المحاسبي المالي؛**

**المبحث الثاني: عموميات حول القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي؛**

**المبحث الثالث: عرض القوائم المالية و متطلبات الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي؛**

## المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول النظام المحاسبي المالي

بإلغاء العمل بالمخطط المحاسبي الوطني ودخول النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق في الفاتح من جانفي 2010، تكون الجزائر قد حققت قفزة نوعية باعتباره تغييرا حقيقيا في الثقافة المحاسبية، ولذلك سيتم من خلال هذا المبحث توضيح كل من مفهوم النظام المحاسبي المالي وأسباب ظهور ، وكذا أهدافه وطبيعته.

### المطلب الأول: أسباب الإنتقال من المخطط الوطني PCN إلى المخطط المحاسبي المالي SCF

أصبح المخطط المحاسبي الوطني، في ظل التوجهات الإقتصادية الجديدة لا يستجيب لاحتياجات المؤسسات والمساهمين من حيث المعلومات المحاسبية.

#### أولا: أسباب الإنتقال من المخطط الوطني (PCN ) إلى النظام المحاسبي المالي(SCF)

يمكن التطرق إلى أسباب الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي في جانبين أساسيين: [1]

**1.الأسباب الخارجية:** تتمثل في:

أ. مسار الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والتغيرات المستقبلية التي ستحدث خصوصا مع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMG)؛

ب. إيجاد إطار محاسبي يتميز بمجموعة من الأدوات المهيكلة في شكل مبادئ أساسية مرتبطة مع بعضها البعض، حتى يسمح بالتوحيد والتنسيق المحاسبي؛

ج. الحاجة إلى معلومات تأخذ بعين الاعتبار عدة معطيات:

- ❖ طرق التقييم المحاسبي، التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية؛
- ❖ توفير المعلومات غير المالية مثل المعطيات الخاصة بالإنتاج وعلاقات المؤسسة وتحديد نتائج المؤسسة وتوزيع الأرباح؛
- ❖ توفير المعلومات التقديرية لإعطاء بعد مستقبلي لنشاط المؤسسة.

د. يستلزم التفتح الاقتصادي درجة عالية من الشفافية وتأمين إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية ونوعيتها إذ يجب أن يتم إعدادها لتقديمها للمستثمرين والمقرضين ومختلف الأطراف المستخدمة لها، من أجل إعطاء الثقة في التعامل لهؤلاء المتعاملين .

---

[1] محمد العيد تجاني، رضوان عادل، **صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول **واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، المنعقد بجامعة الوادي، الجزائر، يومي 5-6 ماي2013، ص8،9.

**2.الأسباب الداخلية** : وتتمثل في :

الإنتقال من النهج الاشتراكي إلى نهج اقتصاد السوق؛

أ. أصبح المخطط المحاسبي الوطني بالدرجة الأولى إلى المستلزمات الجبائية، وتم وصفه بأنه نظام مؤسس لتحديد الضريبة؛

ب. أصبحت النظرة القانونية في المخطط المحاسبي الوطني، تطغى على النظرة الاقتصادية؛

ج. أصبحت المؤسسة عبر المخطط المحاسبي الوطني تستعمل مبدأ الحيطة والحذر بصفة مبالغ فيها عوض الصورة الصادقة بحثا على أكثر ضمانات عند ووقوعها المحتمل في الإفلاس؛

**د.** نقائص وعيوب المخطط الوطني للمحاسبة والتي يمكن حصرها في ما يلي:

❖ المخطط المحاسبي الوطني لا يحدد المفهوم المحاسبي للأصول والخصوم والأموال الخاصة ولا يعطي القيمة الحقيقة للتكاليف؛

❖ يتم إعداد الميزانية على أساس السنة الحالية وعدم إظهار نشاط السنة السابقة لغرض المقارنة؛

❖ أهمل المخطط المحاسبي الوطني بعض العمليات نذكر منها: العمليات بالعملة الأجنبية، الاستثمارات المعنوية، الاندماج، العطل المدفوعة الأجر، تكاليف البحث والتطوير، تغير الطرق المحاسبية التزامات التقاعد...الخ؛

❖ كذلك على مستوى القوائم المالية لا نجد بعض الجداول الهامة مثل جدول تدفقات الخزينة، رغم الأهمية البالغة التي توليها الأنظمة المحاسبية لهذا الجدول على اعتبار أن الخزينة لها دورا هاما في نشاطات المؤسسة؛

❖ كما أنّ المخطط المحاسبي الوطني أهمل التبويب (التصنيف) الوظيفي عند إعداد القوائم المالية، فهذا التصنيف يساعد على تحديد المسؤوليات، وتسهيل اتخاذ القرارات السليمة؛

❖ إهمال دور المحاسبة التحليلية التي تهدف إلى حساب مختلف التكاليف وسعر التكلفة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

**ثانيا: مراحل وضع النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF)**

بداية الثلاثي الثاني من سنة 2001 بدأت عملية الإصلاحات على (PCN)، والتي مولت من قبل البنك الدولي وقد أوكلت بهذه العملية مجموعة من الخبراء الفرنسيين وبالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة وتحت إشراف وزارة المالية، بحيث وضعت تحت مسؤوليتهم تطوير المخطط الوطني(PCN)، إلى نظام

محاسبي مالي جديد للمؤسسات يتوافق مع المعطيات الاقتصادية الجديدة والمتعاملون الاقتصاديون الجدد وقد مرت هذه العملية بالمراحل التالية :[1]

1. **المرحلة الأولى:** مرحلة تشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني مع إجراء مقارنة بينه وبين المعايير المحاسبية الدولية، وفي نهاية هذه المرحلة وضعت ثلاثة خيارات تطوير ممكنة وهي:

أ. **الخيار الأول** :الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني وتحديد الإصلاحات تماشيا مع تغيرات المحيط القانوني والاقتصادي في الجزائر.

ب. **الخيار الثاني:** ويتمثل في الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني، والعمل على ضمان توافق بعض المعالجات مع الحلول التقنية المطورة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية، لكن مع مرور الوقت سينتج على ذلك نظامين محاسبيين مختلفين يعطيان نظاما مختلطا ومعقد بالتالي يمكن له أن يكون مصدر للتناقض والاختلاف.

ج. **الخيار الثالث** :هذا الخيار يتضمن إنجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصرنة شكله ووضع إطاره التصوري المحاسبي، المبادئ والقواعد مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية.

2. **المرحلة الثانية( تطوير مشروع مخطط محاسبي جديد):** حيث تضمن تقرير هذه المرحلة إعداد مشروع لنظام محاسبي جديد، أعد بناء على اختيار المجلس السابق وقد تضمن هذا المشروع ما يلي:

**أ.** التعريف بالإطار التصوري؛

**ب.** التعريف بقواعد قياس الأصول والخصوم والإيرادات والأعباء؛

**ج.** مدونة الحسابات؛

**د.** قواعد عمل الحسابات؛

**هـ.** نماذج القوائم المالية ولواحقها ومصطلحات تفسيرية.

وقد تم تشكيل فوج عمل يضم خبراء من المجلس الوطني للمحاسبة وذلك بغرض تقييم التقرير المتعلقة بهذه المرحلة، غير أن هؤلاء الخبراء تباينت آراءهم حول مجموعة من النقاط إلى فريقين، خاصة فيما يتعلق الإطار المحاسبي المقترح الذي يعتبر نسخة عن الإطار الفرنسي(PCG) والذي يضم تسع( 09) مجموعات بالإضافة إلى المجموعة صفر، حيث:

---

[1] انظر :

- مداني بن بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسة في ظل أعمال التوحيد بالتطبيق على حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2004/2003، ص ص 172،174،173.

- شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 14.

❖ اعتبر الفريق الأول أنه في ظل غياب معيار دولي يحدد مدونة الحسابات،

❖ فإنه من الأفضل الاحتفاظ بالمدونة التي يتضمنها المخطط المحاسبي الوطني، ويضاف إليها فقط التعديلات الضرورية، لتجنب أي تأثير سلبي على الممارسة المحاسبية الحالية والتعليم المحاسبي.

❖ أما الفريق الثاني طلب تأكيد المدونة المقترحة من قبل الخبراء الفرنسيين، والتي تعكس بشكل جيد الخيار الثالث، وتقترب من المدونة الفرنسية التي تلقى تباينا واسعا في العديد من الدول الأوروبية والإفريقية والمغاربية.

تم تحويل ملاحظات أعضاء المجلس الوطني للمحاسبة للخبراء الفرنسيين، ليتم التكفل بها بناء على توصيات الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 27 ماي 2002، والتي أكدت موافقتها على إجمالي نتائج التقييم حول مشروع النظام المحاسبي المالي باستثناء ما تعلق بالإطار المحاسبي الجديد الذي تقرر تبنيه، على أن يتم إثراءه وتقويمه، وعلى هذا الأساس، تقدمت مجموعة من الخبراء الفرنسيين بمشروع ثان لنظام محاسبي مرفوقا بإجابات عن الأسئلة التي تشكلت بمناسبة المشروع الأول.

وفي هذا الإطار كُلف فوج العمل الذي قام بتقييم المشروع الأولي، بإعداد مقارنة بين المشروعين للتأكد من مدى أخذ الخبراء الفرنسيين فعليا بإيضاحات المجلس الوطني للمحاسبة، ومن ثم إعداد حوصلة يتم تبليغها للخبراء الفرنسيين من أجل أخذها بعين الاعتبار، ليتسنى لهم تقديم النسخة النهائية لمشروع النظام المحاسبي المالي الجديد.

**3. المرحلة الثالثة: وضع نظام محاسبي جديد**

لبلوغ هذه المرحلة تمخض عن أشغال اللجنة تقرير، ومشروع برنامج تكوين اشتمل على ما يلي:

أ. تنظيم يوم دراسي حول موضوع التوحيد المحاسبي؛

ب. تنظيم أربعة تجمعات جهوية تهدف إلى شرح محتوى برنامج النظام المحاسبي المالي، وكانت موجهة أساسا للمهنيين والممارسين.

**المطلب الثاني: مفهوم النظام المحاسبي المالي**

سيتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى تعريف النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه، وأهم أهدافه

**أولا: تعريف النظام المحاسبي المالي(SCF)**

**1. من الناحية القانونية:** النظام المحاسبي المالي هو مجموعة من الإجراءات المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون، ووفقا للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها [1].

[1] كتوش عاشور، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009، ص ص7،8.

**2. من الناحية الاقتصادية:** جاء مفهوم النظام المحاسبي المالي في المادة 03 من قانون رقم 11/07 الصادر بتاريخ 2007/11/25" المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوفات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية ".[1]

وعليه من خلال التعريف السابق يمكن القول بأن المحاسبة المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي هي " طريقة لجمع، تفسير ومعالجة معلومات متعلقة بتدفقات حقيقية ومالية، تخضع للقياس النقدي، والتي تدخل وتخرج وتبقى في الوحدة الاقتصادية، هذه التدفقات الناشئة أساًسا عن أحداث اقتصادية، تشريعية أو مادية سيكون لها أثر على الأموال داخل هذه الوحدة الاقتصادية (المؤسسة)".

من خلال التعاريف السابقة نستخلص خصائص النظام المحاسبي المالي فيما يلي:[2]

أ. نظام للمعلومة المالية، حيث يركز على المفهوم المالي أكثر من المفهوم المحاسبي؛

ب. كشوف مالية تعكس بصدق المركز المالي تتمثل في الميزانية؛

ج. معلومات يمكن قياسها عدديا؛

د. تصنيف وتقييم وتسجيل المعلومات المالية وفق المعايير الدولية؛

هـ. قياس أداء ونجاعة الكيان من خلال جدول النتائج؛

و. قياس وضعية الخزينة من خلال جدول التدفقات النقدية، وذلك من أجل معرفة قدرة الكيان على توليد التدفقات النقدية.

**ثانيا: مجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي**

تم تحديد مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي من القانون 11/07 المؤرخ في 2007/11/25 كمايلي: [3]

يطبق النظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، غير أنه يستثني هذا التطبيق الأشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية.

ويمكن حصر الكيانات الملزمة بمسك محاسبة مالية فيما يلي

---

[1] المادة03، **قانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي**، في 15 ذي القعدة 1428هـ الموافق ل 25 نوفمبر2007، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد74،2007، ص3.

[2] المادة 03، مرجع السابق، ص3.

[3] المادة 02-03، مرجع سابق، ص 3.

**1.** الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري ؛

**2.** التعاونيات؛

**3.** الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛

**4.** كل شخص طبيعي أو معنوي خاضع لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي؛

**5.** كل شركة تخضع للقانون الجزائري سواء كانت وطنية أو أجنبية.

يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها أحد الأسقف الآتية خلال سنتين ماليتين متتاليتين، مسك محاسبة مالّية مبسطة: [1]

**1.النشاط التجاري :**

أ. رقم الأعمال لا يتعدى 10 ملايين دينار ؛

ب. عدد المستخدمين لا يتعدى 9 أجراء؛

**2.النشاط الإنتاجي و الحرفي:**

أ. رقم الأعمال لا يتعدى 6 ملايين دينار ؛

ب. عدد المستخدمين لا يتعدى 9 أجراء.

**3. النشاط الخدمي والنشاطات الأخرى :**

أ. رقم الأعمال لا يتعدى 6 ملايين دينار ؛

ب. عدد المستخدمين لا يتعدى 9 أجراء.

**ثالثا: أهداف النظام المحاسبي المالي**

هناك العديد من الأهداف المرجوة تحقيقها من النظام المحاسبي المالي في الجزائر ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:[2]

1.سد الثغرات التي كان يعاني منها المخطط المحاسبي الوطني؛

2. تقريب الممارسات المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية؛

3. تمكين المؤسسة الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية و أكثر شفافية؛

4. تقييم عناصر الميزانية وفق لمبدأ الصورة الوفية و العادلة؛

---

[1] المادة 02، **القرار الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها** المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، 2009، ص91.

[2] عاشور كتوش، مرجع السابق، ص ص 292،293 .

5. يعمل على تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسة الاقتصادية الوطنية والمؤسسة الأجنبية؛

6. الاستفادة من تجربة الدول المتطورة في تطبيق هذا النظام؛

7. تحديد طبيعة وقواعد إعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية؛

8. تعزيز مكانة وثقة الجزائر لدى المنظمات المالية والتجارية العالمية؛

9. الاستفادة من تجربة الدول المتطورة في تطبيق هذا النظام؛

10. إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة؛

11. جلب المستثمرين الأجانب من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايتهم من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية؛

12. ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق و الأنظمة المحاسبية للدولية.

**المطلب الثالث: فروض و مبادئ النظام المحاسبي المالي**

تعتبر الفروض والمبادئ المحاسبية قمة البناء الفكري لأي حقل من حقول المعرفة، حيث أنه لا يمكننا الحديث عن المبادئ المحاسبية دون ذكر الفروض المحاسبية، حيث أن هذه الأخيرة تعتبر بمثابة مقدمات علمية تتميز بالعمومية.

**أولا: فروض النظام المحاسبي المالي**

الفروض المحاسبية التي يتم من خلالها إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي هي:[1]

1. **فرض محاسبة التعهد (الالتزام):** تتم محاسبة آثار المعاملات وغيرها من الأحداث على أساس محاسبة الالتزام عند حدوث هذه المعاملات أو الأحداث وتعرض في الكشوف المالية للسنوات المالية التي ترتبط بها.

2. **فرض استمرارية النشاط:** تعد الكشوف المالية على أساس استمرارية الاستغلال بافتراض متابعة الكيان لنشاطاته في مستقبل متوقع، إلاّ إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات والتي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في مستقبل قريب، وإذا لم يتم إعداد الكشوف المالية على هذا الأساس، فإنّ الشكوك في استمرارية الاستغلال تكون مبينة ومبررة ويحدد الأساس المستند عليه في ضبطها في ملحق.

---

[1] المادة 06-07 من **المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07**، المؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429هـ الموافق ل26 ماي 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد27، 2008، ص11.

اعتمد النظام المحاسبي المالي المبادئ المحاسبية المعترف بها على المستوى العام من خلال تبنيه لمبادئ المحاسبة الدولية ولا سيما المبادئ التالية: [1]

أ. **مبدأ الوحدة المحاسبية:** نصت المادة 09 من المرسوم التنفيذي 08- 156 المؤرخ في 26 ماي 2008 يتضمن تطبيق أحكام القانون07 - 11 على أن كل كيان يجب أن يعتبر كما ولو كان وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، فالمحاسبة المالية تقوم على مبدأ الفصل بين أصول الكيان وخصومه وأعبائه ونواتجه وبين أصول وخصوم وأعباء ونواتج الشركاء أو المساهمين في رأس المال، إذ كل كيان مهما كانت طبيعته ونوعية نشاطه عند تأسيسه وبداية ممارسة نشاطه يكتسب شخصية معنوية ومادية مستقلة عن شخصية مالكيه .

ب. **مبدأ القيد المزدوج:** جاء في المادة 16 من القانون07 -11 أن الكتابات المحاسبية تحرر وفقا للقيد المزدوج، أين يمسك كل تسجيل محاسبي على الأقل حسابين أحدهما مدين والآخر دائن، في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات والأحداث الاقتصادية، ويجب أن يكون المبلغ المدين مساوي للمبلغ الدائن، كما يجب أن يحدد كل تسجيل مصدر كل معلومة ومضمونها وتخصصها، وكذا مرجع وثيقة الثبوتية التي يستند إليها.

ج. **مبدأ الفترة المحاسبية** : نصت المواد12، 13، 14 من المرسوم التنفيذي رقم08-156 على مجموعة من النقاط تكرس في مجملها العمل بمبدأ الفترة المحاسبية أو مبدأ استقلالية الدورات وهي:

أ- تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي سبقتها وعن السنة التي تليها، ومن أجل تحديدها يتعين أن تنسب لها الأحداث والعمليات الخاصة بها فقط؛

ب- يربط حدث بالسنة المالية المقفلة إذا كان له صلة مباشرة ومرجحة مع وضعية قائمة عند تاريخ إقفال حسابات السنة المالية؛

ج- كما حددت المادة 30 من القانون 07-11السنة المالية أو المحاسبية 12 شهر تغطي السنة المدنية (أي من الفاتح جانفي إلى الحادي و الثلاثون من ديسمبر) إلا أنه يمكن في بعض الحالات الاستثنائية السماح للكيان بغلق السنة المالية في تاريخ آخر غير 31 ديسمبر، وهذا عندما:

✓ يرتبط نشاط الكيان بدورة استغلال لا يتماشى مع السنة المدنية؛

---

[1] انظر:

- المادة 9-12-13-14 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سابق، ص 12.
- المادة 15-16-30 من القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص5.
- شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية**، جزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية، 2008، ص ص30،31.

✓ مدة السنة المالية أقل أو أكثر من 12 شهر،لا سيما في حالة إنشاء أو وقف نشاط الكيان أو حالة تغيير تاريخ الغلق و، يجب تحديد المدة المقررة وتبريرها في الملحق.

**د. مبدأ ثبات وحدة النقود:** يقوم هذا المبدأ على أساس أن النقود هي أساس المعاملات الاقتصادية، وعلى ذلك يتم استخدامها للقياس و التحليل المحاسبي، وبناء على هذا الأساس يتم ترجمة جميع العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة على أساس النقد، أي تلتزم كل مؤسسة باحترام مبدأ الوحدة النقدية، وأن يشكل الدينار الجزائري وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات المؤسسة، كما أنه يشكل وحدة قياس المعلومة التي تحملها القوائم المالية، ولا تدرج في الحسابات إلا المعاملات والأحداث التي يمكن تقييمها نقدا، غير أنه يمكن أن تذكر في الملحق بالقوائم المالية المعلومات غير القابلة للتحديد الكمي والتي يمكن أن تكون ذات أثر مالي.

**هـ. مبدأ التكلفة التاريخية:** يجب أن تقّيد عناصر الأصول والخصوم والمنتوجات والأعباء وتعرض في الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة، غير أنّ الأصول والخصوم الخصوصية مثل الأصول البيولوجية أو الأدوات المالية تقدم بقيمتها الحقيقية.

**و. مبدأ الحيطة والحذر:** ويعني هذا المبدأ بالتقييم المنقول في ظل ظروف عدم التأكد بغض تفادي تحويل مستقبلي للشكوك الحالية بما يمكن أن يسئ لثروة المؤسسة أو نتيجة نشاطها بحيث لا تؤدي التقديرات إلى التضخيم والمبالغة في قيمة الأصول و الإيرادات، أو التقليل في قيمة الخصوم والتكاليف.

**ز. مبدأ عدم المقاصة:** جاء في المادة 15 من القانون 07- 11 أنه لا يمكن إجراء مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين عنصر من النواتج وعنصر من الأعباء، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والأعباء والنواتج بالتتابع أو على أساس صافي، أي أن الأحداث والمعاملات التي يقوم بها الكيان خلال السنة المالية تسجل كاملة دون اختصار، فلا يجوز مثلا القيام بمقاصة بين الرسم على القيمة المضافة المسترجعة والمستحقة رغم أن هذه المقاصة لا تؤثر على الوضعية المالية للكيان في نهاية الدورة المحاسبية، فمبدأ عدم المقاصة هدفه إعطاء صورة صادقة على نشاط الكيان ومعاملاته مع الغير،كما يهدف لمنع فقدان المعلومات المالية وخاصة تلك التي تعتبر مؤشرا على الإفلاس.

**ح. مبدأ الصورة الصادقة:** يجب أن تعطي القوائم المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة، وحتى تتوفر هذه الصورة لا بد من احترام القواعد والمبادئ المحاسبية، وتكون القوائم المالية للمؤسسة قادرة على تقديم المعلومات ذات الصلة عن الوضع المالي والأداء والتغييرات في الوضع المالي لها وإذا كانت هناك قاعدة أو مبدأ يؤثر سلبا على هذه الصورة يجب حذفه وتبرير ذلك في الملحق.

**ط. مبدأ ثبات الطرق المحاسبية:** أن المؤسسة ملزمة بتطبيق نفس الطرق المحاسبية المطبقة خلال الفترات المتعاقبة، ذلك لان انسجام المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة يقضي بدوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات.

كما أكد ذلك القرار المؤرخ في 26 جويلية2008 والمتعلق بتحديد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، بقوله" لا يعمد إلى تغيير طريقة محاسبية إلا إذا كان هذا التغيير مفروضا في إطار تنظيم جديد أو كان يسمح بنوع من التحسين في عملية تقديم الكشوف المالية للكيان المعني".

**ي. مبدأ تغليب الواقع المالي على الظاهر القانوني:** تقّيد العمليات الحسابية وتعرض ضمن كشوف مالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي، دون التمسك فقط بمظهرها القانوني، ويعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر، حيث كانت الممارسات المحاسبية تضبط استنادا للإجراءات القانونية والنصوص التشريعية التي لا يمكن الخروج عنها.

**ك. مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية:** يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لسنة مالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة، وهذا يتوافق مع فرض استمرارية النشاط .

**ل. مبدأ الإفصاح عن المعلومة الجيدة:** كرست المادة 11 من المرسوم التنفيذي08 – 156 مبدأ الإفصاح عن المعلومة الجيدة أو مبدأ الأهمية النسبية، فبمقتضى هذا المبدأ تبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها اتجاه الكيان، فيجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية معرفة المسيرين للأهمية النسبية للمعلومات عند تسجيلهم للأحداث والمعاملات التي يقوم بها الكيان، وبمقتضى هذا المبدأ يمكن أن لا تطبق المعايير أو المبادئ المحاسبية على العناصر قليلة الأهمية، فيمكن مثلا جمع المبالغ المتماثلة من حيث الطبيعة والوظيفة الناجمة عن نشاط الكيان والتي تكون قليلة أو غير معتبرة.

## المبحث الثاني: عموميات حول القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي

تمثل القوائم المالية الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية بهدف بيان المركز المالي للمؤسسة تضل القوائم المالية حلقة اتصال بين الوحدة الاقتصادية والمستخدمين الخارجين للبيانات المالية لذا فمن الضروري أن تعد وتعرض هذه القوائم بطريقة التي تستفيد منها كل الأطراف المستخدمة لها.

### المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي

إن عملية الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية ليس غاية في حد ذاتها ولكنها تهدف إلي تقديم المعلومات التي تكون مفيدة في اتخاذ القرار.

**أولا: تعريف القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي**

تعبر القوائم المالية عن السجلات والتقارير المالية الرسمية لمجموع العمليات المالية للشركة خلال فترة زمنية معينة حيث تلخص هاته القوائم الوضع المالي العام والنتيجة التشغيلية للشركة بهدف إيصال المعلومة بوضوح و دون تعقيد لجميع الأطراف ذات الاهتمام بالوضع المالي للشركة ،وفي إطار ذلك تقوم المؤسسة بإصدار مجموعة من القوائم الملحقة تساعد في تبسيط و تفصيل العمليات المالية حيث تلتزم المؤسسات على اختلافها بإعداد أربع قوائم مالية أساسية متمثلة في:[1]

1. الميزانية (المركز المالي للمؤسسة)؛
2. جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)؛
3. جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية)؛
4. جدول تغيرات الأموال الخاصة (قائمة التغير في حقوق الملكية)؛
5. ملحق بين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويقدم معلومات تكميلية على الميزانية وحساب النتائج.

**ثانيا: خصائص النوعية للقوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي**

حدد النظام المحاسبي المالي أربع خصائص نوعية ينبغي توفرها في القوائم المالية حتى تكون ذات فعالية وفائدة لمستخدمي القوائم المالية، وتتمثل في:

1. **الموثوقية:** ويقصد بها خلو القوائم المالية من الأخطاء الهامة والتحيز وتوفير إمكانية الاعتماد عليها كمعلومات صادقة تعرض نتائج المحاسبة عن العمليات وتقديمها طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وأن تكون محايدة وخالية من التحيز، وتتخذ الإجراءات الضرورية في حالات عدم التأكد من خلال ممارسة سياسة الحيطة والحذر وعرض المعلومات بشكل كامل ضمن حدود الأهمية النسبية[2].
2. **الملائمة:** لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة يجب أن تكون ملائمة لاحتياجات متخذي القرارات، وتعتبر المعلومة ملائمة للمستخدمين إذا كان لها تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذونها، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية أو تعزيز أو تعديل ما سبق التوصل إليه من تقييم[3].

---

[1] المادة 25 من القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المرجع السابق، ص5.

[2] سعاد شدري معمر، **دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009/2008، ص134.

[3] محمد لزعر، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2012/2011، ص30.

3. **القابلية للفهم:** وتعني هذه الخاصية أن المعلومات المالية يجب عرضها بطريقة تمكن المستخدمين من فهمها، فهي من ناحية تتطلب أن تكون معروضة بوضوح بعيدة عن التعقيد، ومن ناحية أخرى يلزم أن تكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة التي تمكنهم من فهم المعلومات التي وردت في القوائم المالية.

4. **قابلية للمقارنة:** وتعني هذه الخاصية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة معينة أو لفترات أخرى سابقة لنفس المؤسسة، أو مقارنة القوائم المالية لمؤسسة بقوائم مالية لمؤسسات أخرى (بنفس الإجراءات والأساليب) وهذا ما يساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية.

**ثالثا: أهداف القوائم المالية**

يتم إعداد القوائم المالية على أساس مراعاة أهداف مختلفة الأطراف المهتمة بها سواء كانوا من داخل الوحدة الاقتصادية أو خارجها وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي: [1]

**1. تقديم المعلومات لاتخاذ القرارات:** الهدف العام للقوائم المالية هو تقديم المعلومات لاتخاذ القرارات لذلك يجب أن نقدم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين وكذلك الدائنين والمستخدمين الآخرين لاتخاذ القرارات المحتملة للاستثمارات والاقتراض والقرارات المماثلة، وهذه المعلومات يجب أن تكون مفهومة من قبل الأشخاص الذين لديهم فهم معقول للأنشطة الاقتصادية ولهم الرغبة في دراسة المعلومات بعناية كافية.

**2. تقديم معلومات عن مواد المؤسسة والالتزامات قبل هذه الموارد:** يجب أن تقدم القوائم المالية معلومات تحدد بشكل واضح موارد المؤسسة (الأصول) والالتزامات قبل هذه الموارد (الخصوم)، فمن خلال معرفة العلاقة بين الموارد والالتزامات وحقوق الملاك فإن المستثمرين والدائنين والمستخدمين الآخرين تكون لديهم القدرة على تحديد نقاط القوة والضعف في المركز المالي للمؤسسة، وكذلك تحديد السيولة واليسر المالي، وهذه المعلومات تساعد المستخدمين على تحديد المركز المالي للمؤسسة والذي يقدم بالتبعية معلومات حول التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وبالتالي مساعدة المستخدمين على تقديم القيمة الإجمالية للمؤسسة كما يجب أن نقدم القوائم المالية معلومات عن التغيرات الجوهرية في الموارد والالتزامات الناتجة عن العمليات والأحداث الاقتصادية.

**3. تقديم معلومات عن أداء المؤسسة والعوائد المكتسبة:** فالهدف الأساسي للقوائم المالية هو تقديم معلومات عن أداء المؤسسة عن طريق مقاييس العائد المحاسب ومكوناته، ورغم أن المستثمر يهتم أساسا بالأداء المستقبلي فإنه يهتم وبدرجة كبيرة بأداء المؤسسة في السنوات السابقة كمؤشر للأداء في المستقبل.

**4. تقديم المعلومات المرتبطة بالتدفقات النقدية:** يهتم المستفيدون الخارجون اهتماما مباشرا بقدرة المؤسسة

---

[1] كمال الدين الدهراوي، عبد الله هلال، المحاسبة المتوسطة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000، ص20.

على سداد التزاماتها عند استحقاقها وتوزيع الأرباح على أصحاب رأس المال بدون تقليص نطاق عملياتها الجارية، وعلى ذلك يجب أن تحتوي القوائم المالية على معلومات التدفق النقدي، والمعلومات التالية مفيدة للمستخدمين ويجب أن يتم الإفصاح عن الناصر التالية:

أ. الأموال الناتجة أو المستخدمة في التشغيل؛

ب. الأموال الناتجة من الافتراض أو المستخدمة في تسديد القروض؛

ج. الأموال الناتجة من الاستثمارات جديدة من قبل أصحاب رأس المالح؛

د. التدفقات النقدية الأخرى.

**رابعا: طرق قياس عناصر القوائم المالية**

ترتكز عملية التقييم في النظام المحاسبي المالي على مبدأ التكلفة التاريخية، إلا أن النظام المحاسبي المالي قد أشار إلى عدة طرق في التقييم و هي:[1]

**1. التكلفة التاريخية:** تمثل التكلفة التاريخية للحدث المالي التكلفة الحقيقة الفعالية المدفوعة أو الملتزم بدفعها وقت اقتناء الأصل أو نشوء الالتزام، بحيث يتطلب تسجيل الأحداث المالية وجود دليل مادي للإثبات والتوثيق يوفره أساس التكلفة التاريخية من خلال مستندات تكفي لإقامة الحجة على وقوع الحدث المالي وأدلة إثباته، وتتألف التكلفة التاريخية للسلع والممتلكات المقيدة في أصول الميزانية عند إدراجها في الحسابات، عقب خصم الرسوم القابلة للاسترجاع والتخفيضات التجارية والتنزيلات، وغير ذلك من العناصر المماثلة حسب الآتي:

**أ.** بالنسبة إلى السلع المكتسبة بمقابل فتقيم بتكلفة الشراء؛

**ب.** بالنسبة للسلع المستلمة كمساهمة عينية فالتقييم يكون حسب قيمة المساهمة؛

**ج.** بالنسبة للسلع المكتسبة مجانا فتقيم بالقيمة العادلة في تاريخ دخولها؛

**د.** بالنسبة للسلع المكتسبة عن طريق التبادل، تسجل الأصول غير المتماثلة بالقيمة العادلة الأصول المستلمة، وتسجل الأصول المتماثلة بالقيمة المحاسبية الأصول المقدمة للمبادلة؛

**هـ.** بالنسبة للسلع أو الخدمات التي تنتجها المؤسسة فتقيم بتكلفة الإنتاج.

**2. القيمة العادلة:** تعرف القيمة العادلة بأنها المبلغ الذي يمكن أن يتم مبادلة الأصل به، أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل في إطار الاتفاق المبرم، وفي شروط المنافسة العادية، وتؤدي عملية التقييم بالقيمة العادلة إلى أظهار عناصر القوائم المالية بالقيمة الأقرب إلى قيمتها الحالية في تاريخ

---

[1] بن عروج صبرينة، **أهمية انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012/2011، ص18.

إعداد القوائم المالية، حيث أن أفضل دليل على القيمة العادلة هو الأسعار المعروضة في سوق نشيط يكثر فيه البائعون والمشترون وتتوفر فيه المعلومات للأطراف مطلعة وراغبة في التعامل.

**3.القيمة القابلة للتحقيق:** تظهر الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة. وتظهر الالتزامات بالقيم المستحقة الأداء، أي المبالغ غير المخصومة النقدية أو ما يعادل التي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات في المسار العادي للعمل.

**3. القيمة المحينة( الحالية):** يتم الإثبات الأصول بالقيمة المحينة لصافي التدفقات النقدية الداخلة المستقبلية المستقبلية المنتظر طلبها لتسديد الالتزامات ضمن النشاط العادي.

**المطلب الثاني: مستخدمو القوائم المالية**

هناك العديد من الأطراف المستخدمة المستفيدة من المعلومات التي تفصح عنها المؤسسة في قوائمها المالية، ويمكن تقسيمها إلى فئات ذات الاستخدام الخارجي وفئات ذات الاستخدام الداخلي.

**أولا: فئات ذات الاستخدام الخارجي**

تتمثل هذه الفئات في المستعملين الخارجي الذي يرغبون في الحصول على المعلومات الإضافية وهم:[1]

**1. المستثمرون:** يعد المستثمرون من أكثر الأطراف المرتبطة بالمنشآت وقوائمها المالية، وتعد هذه الفئة أكثر تعرضا للمخاطر وتحمل ما قد بترتب عليها من خسائر في حالة فشل المنشأة في تحقيق أهدافها، كما أنهم أكثر الأطراف استفادة من العائد في حالة نجاحها، لذلك يحتاج المستثمرون الحاليين والمحتملين بالحصول على المعلومات التالية:

أ. تقييم المخاطر والعوائد المرتبطة بالاستثمار في الشركة؛

ب. أداء الشركة على المدى القصير والطويل وقدرتها على تحقيق أرباح؛

ج. تقييم الوضع المالي للشركة حاليا والعوامل الممكن أن نؤثر فيه مستقبلا؛

د. إمكانيات تطور الشركة ونموها وبيان أثر ذلك كله على الأرباح وقيمة السهم.

**2. المقرضون:** تمدهم القوائم المالية بمعلومات عن قدرة المنشأة على سداد أصل الديون والفوائد المستحقة عنها في مواعيد استحقاقها، وأهم دائني المنشأة من المقرضين العاديين كالمصاريف أو حملة السندات أو صناديق التنمية أو المنشآت المالية الأخرى غير الهادفة للربح ويعتمدون على التقارير المالية في اتخاذ

---

[1] انظر:

- محمد العيد تيجاني، رضوان عادل، مرجع سابق، ص5.
- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص5.

قرارات الائتمان أو الإقراض أو شراء سندات سواء في الأجل الطويل أو المتوسط أو القصير، حيث يهتم هذا القطاع بتوفير المعلومات التي تساعدهم في معرفة ما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سواء يتم دفعها في تواريخ الاستحقاق، وبالتالي فهم يركزون على الضمانات إلى توفرها المنشأة على القروض والسندات المعروفة ما إذا كانت المنشأة قادرة على الوفاء بالتزاماتها في تواريخ استحقاقها.

**3. الموردون والعملاء:** يهتم هذين القطاعين بالحصول على معلومات تمكنهم من اتخاذ قرار بشأن استمرار أو عدم استمرار تعاملهم مع المنشأة، بتالي فهم يستخدمون التقارير المالية في دراسة قدرة المؤسسة على الاستمرارية ويركزون على هذه المعلومات بدرجة أكبر عند وجود تعاملات طويلة الأجل بينهم وبين المنشأة، ولكن أغلب الموردين يهتمون بها على مدى أقصر من المقرضين.

**4. الدائنون التجاريون:** يهتم الدائنون بالحصول على المعلومات التالية من أجل تقييم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها:

أ. تقييم موقف السيولة؛

ب. تقييم هيكل الشركة المالي والمصادر الرئيسية للأموال واستخدامها والتوقعات الطويلة الأجل؛

ج. قدرة الشركة تقييم الجدارة الائتمانية للشركة؛

**د.** على تحقيق الأرباح والتي تعتبر أحد الموارد الرئيسية للوفاء بالديون؛

هـ. مدى سلامة المركز المالي للشركة.

**5. المنافسون:** يهتم المنافسون بصفة عامة بتلك المعلومات المتعلقة بنتائج المنشآت ومقارنتها مع نتائجهم ومركزهم المالي ثم وضع إستراتيجية معينة تعطيهم وضعا أفضل في السوق على حساب منافسيهم.

**6. الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها:** تتنوع الدوائر والمنشآت وبتالي تتنوع استخداماتها للقوائم المالية:

**أ. وزارة المالية، إدارة الضرائب والجمارك:** الذين يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من وضع السياسات الضريبية وفحص مدى الالتزام بقانون الضريبة على الدخل؛

**ب. سلطة النقد:** تطلع على التقارير المالية للبنوك لأغراض الرقابة والإشراف عليها وفحص مدى إلتزامها باللوائح والقوانين ذات العلاقة؛

**ج. دائرة الإحصاء المركزية:** تطلع على التقارير المالية لأغراض الإحصائيات العامة وإعداد ميزان المدفوعات وإحصائيات الدخل القومي وغيرها من الاحتياجات؛

**د. وزارة التخطيط:** تحتاج إلى المعلومات التي يمكن استخدامها في التخطيط الشامل والتنمية المستدامة ومساهمة المنشأة أو القطاع في الاقتصاد الوطني ممثلا بالقيمة المضافة؛

**هـ. غرف التجارة والصناعة واتحادات أرباب العمل:** يتم استخدام التقارير المالية في الترويج للاقتصاد الوطني وتبادل المعلومات.

**7.الجمهور:** تؤثر المؤسسة على قرار الجمهور بطرق متنوعة فعلى سبيل المثال، قد تقدم المؤسسات مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلى بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم تعاملها مع الموردين المحليين، ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المؤسسة وتنوع أنشطتها.

**8.أسواق المال والبورصات العالمية والمحلية:** تدرس التقارير المالية بعناية لتستطيع قبول أو عدم قبول تداول الأوراق المالية للشركات فيها بناء على الكثير من المعايير التي تتطلبها والتي تحاول من خلالها تحقيق أعلى حد من الشفافية.

**ثانيا: فئات ذات الاستخدام الداخلي**

هم في غنى عن أية معايير تساعدهم للحصول على معلومات إضافية غير ظاهرة في القوائم المالية لأنهم هم المسؤولين عن تصميم واستغلال نظام المعلومات المحاسبية وتعد التقارير الداخلية أداة الاتصال بين هذه الفئة والنظام المحاسبي المالي وتتمثل فيما يلي: [1]

**1. إدارة المنشأة:** تهتم إدارة الشركة بالحصول على المعلومات التالية للحكم على مدى كفاءتها في إدارة دقة الأمور بالشركة خلال الفترة المعنية:

أ. ربحية الشركة وعوائد الاستثمار؛

ب. الاتجاهات التي يتخذها أداء الشركة؛

ج. مقارنة أداء الشركة بأداء الشركات الأخرى المثيلة بالإضافة إلى المقارنة مع متوسط الصناعة؛

د. تقييم فاعلية الرقابة الداخلية؛

هـ. كيفية توزيع الموارد على أوجه الاستخدام؛

و. كفاءة إدارتها للأصول.

**2. الملاك (حملة الأسهم):** ينصب اهتمام حملة الأسهم على معدل توزيع الأرباح للسنة الحالية والسنوات السابقة والاعتماد على تلك المعلومات في تحديد معدل التوزيع في المستقبل، كما يهتم بعض المساهمون بالتنبؤ بالقيمة السوقية للسهم والتي تتأثر إلى حد كبير بتوقعات توزيعات الأرباح للأسهم في المستقبل وعلى ذلك فإنّ فئة الملاك يتركز إهتمامتهم في تحليل القوائم المالية التي تفيد في تقدير العائد على الاستثمار.

[1] رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، **مبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص23.

**3. العمال:** يحتاج العمال في المؤسسة إلي معلومات لمعرفة المركز المالي لها ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح، فالوضع المالي الجّيد وتحقيق الأرباح يساعد بشكل عام على تحقيق الأمن الوظيفي ودفع رواتبهم.

## المبحث الثالث: عرض القوائم المالية ومتطلبات الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي

تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية ، إن وجود اختلافات في احتياجات الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة أدى إلى إعداد قوائم مالية مختلفة حتى تلبي كل منها احتياجات جهة معينة من مستخدمي القوائم المالية.

### المطلب الأول: الإفصاح المحاسبي في قائمة المركز المالي

تعتبر الميزانية مرآة تعكس الوضع المالي حيث أنها تحتوي على ملخص لنشاط المؤسسة، وهي تحتوي على موجودات وحقوق المؤسسة من جهة ومطالب والتزامات المؤسسة من جهة أخرى.

**أولا: تعريف الميزانية**

عرفت المادة 32 من المرسوم التنفيذي 08_156 الميزانية كالتالي "تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم. يبرز عرض الأصول وخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر الغير جارية" [1].

إذن وطبقا لنظام المحاسبي المالي فالميزانية هي جدول أو قائمة تظهر عناصر كل من الأصول والخصوم وعلى أساس تصنيف خاص، حيث تصنف الأصول إلى عناصر جارية وأخرى غير جارية، أما الخصوم فتصنف إلى أموال خاصة وخصوم غير جارية وخصوم جارية.

**ثانيا: أهمية إعداد الميزانية**

تتمثل أهمية إعداد الميزانية فيما يلي:[2]

**1. تلبية المتطلبات القانونية:** إنّ كلا من القانون التجاري ونظام المحاسبي المالي وقانون الضرائب المباشرة، تنص على أن تقوم المؤسسات التي تستجيب لشروط محددة بإعداد الميزانية الختامية وحساب النتيجة.

**2. تمكن الميزانية من تعريف الغير (بنوك، دائنون، عملاء...) عن الوضعية المالية للمؤسسة.**

**3. حساب نتيجة الدورة:** وهذه النتيجة يمكن حسابها بواسطة الميزانية أو بواسطة حساب نتيجة.

---

[1] عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي (المخطط الوطني الجديد)**، الطبعة الأولى، دار النشر جيطلي، 2009، الجزائر، ص 10.

[2] مرجع سابق، ص12.

**4. إظهار أصول وخصوم المؤسسة بتاريخ محدد ومنه تحديد مركزها المالي:** وهذا ما جعل البعض يعرف الميزانية على أنها صورة فوتوغرافية لثروة المؤسسة بتاريخ محدد.

**ثالثا: تبويب عناصر الميزانية**

عرض الميزانية المحاسبية تتم بتبويب حسابات الميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي ضمن ثلاثة مجموعات ونسبه، حيث تصنف البنود المختلفة ضمن: الأصول، الخصوم والأموال الخاصة، ويتم تنظيم الأصول والخصوم في الميزانية ضمن عناصر جارية وعناصر غير جارية.

1. **الأصول:** تعرف على أنها "المنافع الاقتصادية في المستقبل من الموارد المملوكة للمنشأة سواء كانت هذه الموارد ملموسة أو غير ملموسة [1]. لذا يجب توفر ثلاث خصائص رئيسية في الأصول وهي:[2]

أ. وجود تدفق لمنافع اقتصادية متعلقة بالأصل؛

ب. سيطرة المؤسسة على المنافع الاقتصادية المتعلقة بالأصل؛

ج. أن يكون حق السيطرة على المنافع الاقتصادية المستقبلية لأصل قد نتج عن أحداث أو عمليات تمت فعلا في الماضي.

د. وتصنف عناصر الأصول داخل الميزانية إلى:

❖ **الأصول غير الجارية:** وهي التي تبقى بقصد استخدامها في الإنتاج وتوليد إيرادات المؤسسة وليس بقصد إعادة بيعها، وعادة تستفيد منها المؤسسة لأكثر من مدة مالية واحدة[3]. وتتمثل هذه الأصول فيما يلي:[4]

✓ **القيم الثابتة المعنوية:** هي الأصول أو الحقوق لا تمثل عناصر مادية، مثل شهرة المحل، مصاريف البحث والتطوير، براءات الاختراع، البرمجيات، وغيرها.

✓ **التثبيتات العينية (المادية):** هي عبارة عن أصول مملوكة من قبل المنشأة سواء من أجل استعمالها في الإنتاج أو تقديم الخدمات أو من أجل تأجيرها للغير أو لأغراض إدارية ويفترض أن مدة إستعمالها تتعدى الدورة المحاسبية مثل الأراضي، البناءات، المنشآت التقنية،المعدات والأدوات الصناعية، وغيرها.

✓ **التثبيتات المالية:** وهي الأصول المالية التي تحوزها المؤسسة بغرض الحصول على منافع مستقبلية

وتشمل الاقتراض، السندات المساهمة، مساهمات وحقوق مماثلة، وغيرها.

---

[1] سليمان مصطفى الدلاهم، **مبادئ وأساسيات علم المحاسبة**، الطبعة الأولى، الوارق للنشر والتوزيع، الأردن،2007، ص136.

[2] عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد**، الطبعة الثانية، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2010/2010 ص110.

[3] خالد أمين عبد الله، صايل رمضان، **مبادئ المحاسبة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الأردن، 2009، ص260.

[4] هوام جمعة، **المحاسبة المعمقة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010، ص40.

❖ **الأصول الجارية** : وهي الأصول تتوقع المؤسسة بأن يتم بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال والتي تمتد بين تاريخ شراء المواد الأولية وتاريخ بيع المنتجات، كما تشمل الأصول الجارية على الأصول التي يتم شراؤها بهدف بيعها خلال الإثنى عشرة شهر وكذا على العملاء والنقديات[1].

2. **الخصوم:** وهي الالتزامات حالية للمؤسسة ناتجة عن أحداث ماضية، والتي تتطلب عملية سدادها وتسويتها خروج تدفقات من الموارد التي تمتلكها المؤسسة وتمثل منافع اقتصادية وتنقسم الخصوم إلى:[2]

أ. **الأموال الخاصة:** وهو ما تبقى من أصول المؤسسة بعد طرح كل خصومها، فهي تمثل فائض أصول المؤسسة عن خصومها الجارية و غير الجارية، وتضم كل من رأس المال الصادر، العلاوات والاحتياطات، فارق التقييم، فارق إعادة التقييم، فارق المعادلة، الترحيل من جديد ونتيجة السنة المالية.

ب. **الخصوم غير الجارية(غير المتداولة):** وهي الالتزامات التي يتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمؤسسة، أو التي لا تستحق خلال اثني عشر شهرا، أو تلك التي قد يكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من اثني عشر شهرا، وكذلك الالتزام الذي يتوقع أن يتم إعادة تمويله بموجب تسهيلات قروض حتى لو استحق خلال الإثني عشر شهرا، وهي: قروض وديون المالية، التزام ضريبي مؤجل، خصوم أخرى غير متداولة، مؤونات وإيرادات مقدمة والخصوم المماثلة.

ج. **الخصوم الجارية( المتداولة):** وهي الإلتزامات التي تتوجب على المنشأة الوفاء بها خلال فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز السنة، مثل: الموردين والحسابات الملحقة ،الضرائب،ديون ودائنون آخرون حسابات الخزينة (السالبة) وما يعادلها.

**رابعا: الإفصاحات الواجب مراعاتها بالنسبة لقائمة الميزانية:**

يوجد نوعين من الإفصاح في الميزانية الأول يتعلق بالأمور العامة والآخر يتعلق بكل نوع من أنواع الحساب المدرج في قائمة المركز المالي، بالنسبة للأمور عامة التي الإفصاح عنها وتتضمن ما يلي:[3]

**1. القيود على ملكية الأصول؛**

**2. الرهونات كتأمين مقابل الالتزامات:** يجب الإفصاح عن الضمانات التي قدمتها الشركة كضمان الالتزامات المستحقة كقيمة الأصول الثابتة أو المخزون المرهون كضمان للقروض على الشركة؛

---

[1] عبد الرحمان عطية، مرجع سابق، ص11.

[2] على عباس، **الإدارة المالية**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 24.

[3] حسين يوسف القاضى، سمير معذى الريشاني، **موسوعة المعايير المحاسبية الدولية: معايير إعداد التقارير المالية عرض البيانات المالية**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص226.

**3. الالتزامات التعاقدية:** للحصول على أصول ثابتة يجب الإفصاح على هذه الالتزامات ومن أمثلتها حالة تعاقد الشركة مع جهة معينة لتوريد أصول رأس مالية حيث يتم توريد جزء من تلك الأصول حتى تاريخ إعداد الميزانية والباقي يتم لاحقا لتاريخ الميزانية.

**4. الالتزامات والأصول المحتملة:** مع بيان قيمة كل منها حيث يجب الإفصاح على الأصول المحتملة الممكن الحصول عليها، مثلا في حالة ما كان الحكم لصالح الشركة باسترداد هذا الأصل، كما يجب الإفصاح على الالتزام المحتمل في حالة صدور حكم يترتب عليه التزام الشركة بالتعويض كالتنازل على أصل.

بالإضافة إلى ذلك يتم الإفصاح عن بنود المركز المالي حيث يجب على كل شركة أن تعرض الأصول المتداولة وغير المتداولة والالتزامات المتداولة وغير المتداولة كفئات منفصلة في صلب قائمة الميزانية، إلا إذا كان العرض حسب درجة السيولة مما يقدم معلومات أكثر ملائمة (المؤسسات المالية)، وعند قيام المؤسسات بعمليات بيع السلع أو تقديم خدمات (مؤسسة اقتصادية) خلال دورة التشغيل، فيكون من الأفضل تبويب منفصل للأصول والالتزامات كمتداولة وغير المتداولة في صلب قائمة الميزانية.

**المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي في جدول حسابات النتائج**

هناك تسميات متعددة لجدول حسابات النتائج إذ أنه يستخدم تعبير قائمة الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية وفي بريطانيا يستخدم تعبير حساب الأرباح والخسائر، أما في فرنسا يسمى بجدول حسابات النتائج، ويعتبر هذا الجدول أحد الحسابات المفتوحة للسجلات وذلك لتحقيق التوازن المحاسبي.

**أولا: تعريف جدول حسابات النتائج**

عرف النظام المحاسبي المالي حساب النتائج بأنه " بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية. ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة)[1] .

**ثانيا: أهمية جدول حسابات النتائج:**

يعتبر جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل) من القوائم التي بدأ ينظر إليها باهتمام متزايد لا يقل أهمية عن قائمة المركز المالي، إذا تقوم بتحقيق الميزات التالية: [2]

1. التعرف على نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة؛

---

[1] المادة 230 .1 من القرار19، مرجع سابق، ص 48.

[2] جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص ص 120،121.

2. التمييز بين صافي الربح التشغيلي وصافي الربح؛

3. التعرف على كفاءة الإدارة في آدائها المالي، ويستخدم الربح كمقياس لقياس الأداء؛

4. معرفة ربحية السهم الواحد؛

5. معرفة إمكانية توزيع أرباح الملاك؛

6. التعرف على مقدار ضريبة الدخل الواجب دفعها؛

7. احتساب بعض النسب المالية مثل نسب الربحية.

**ثالثا: تبويب جدول حسابات النتائج**

يتكون جدول حسابات النتائج من عنصرين رئيسين هما المنتوجات والأعباء ولقد عرفهما النظام المحاسبي المالي كما يلي:[1]

**1. المنتوجات:** تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مدا خيل، أو زيادة في الأصول، أو انخفاض في الخصوم، كما تمثل المنتوجات استعادة خسارة في القيمة والاحتياطات .

**2. الأعباء:** تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول، أو في شكل ظهور خصوم، وتشمل الأعباء مخصصات الاهتلاكات والاحتياطات وخسارة القيمة.

كما فرض النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا سيتوجب إظهارها في حسابات النتائج وهي:

أ. منتجات الأنشطة العادية؛

ب. المنتوجات المالية والأعباء المالية؛

ج. أعباء المستخدمين؛

د. الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛

هـ. المخصصات للإهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية؛

و. المخصصات للإهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛

ز. نتيجة الأنشطة العادية؛

ح. العناصر غير العادية؛

ط. النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛

---

[1] المادة 25-26، من المرسوم التنفيدي 08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07، مرجع سابق، ص 13.

ي. النتيجة لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة؛

ك. المعلومات المقدمة إما في جدول حساب النتيجة، وفي الملحق المكمل له؛

ل. تحليل منتجات الأنشطة العادية.

م. مبلغ الحصص في الأسهم مصوتا عليها أو مفتوحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى شركات شركات المساهمة.

لقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض حسابات النتائج يجب ملائمتهما مع كل مؤسسة قصد تقديم معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم وهما:

1. **حسابات النتائج حسب الطبيعة:** يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها مثل حصص الاهتلاكات، مشتريات البضاعة وهو ما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية ومن أجل حساب النتيجة النهائية.

2. **حسابات النتائج حسب الوظيفة:** يقوم على مقارنة تحليلية للمنشأة بحيث ترتب الأعباء على عاتق الوظيفة التجارية، المالية والإدارية دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية، من أجل إعداد هذا فإنه يتطلب إعادة ترتيب الأعباء حسب الطبيعة مثل حصص الاهتلاكات، مشتريات البضائع...إلخ.

تختلف هذه الطريقة عن الأولى في كيفية حساب النتيجة التشغيلية وتشترك معها في كيفية حساب كل من النتيجة المالية، والنتيجة الجارية قبل الضرائب والنتيجة الاستثنائية.

**رابعا: الإفصاحات الواجب مراعاتها بالنسبة لجدول حسابات النتائج**

يتم تبويب المصروفات التشغيلية وغيرها وفقا لنظام المحاسبي المالي بإحدى الطريقتين الأولى التصنيف حسب الطبيعة والثانية التصنيف الوظيفي، حيث في ظل التصنيف حسب الطبيعة للمصاريف يتم تصنيفها حسب نوعها مثل الأجور المرتبات، المواد الأولية المستخدمة، وإهتلاك الأصول الثابتة، وفي ظل التصنيف الوظيفي يتم تصنيف التكاليف بحسب الغرض منها، مثل التكاليف الصناعية المصروفات البيعية، المصروفات الإدارية والمصروفات التمويلية[1].

1. **بالنسبة للأنشطة غير المستثمرة:** يجب الإفصاح عن أي توقيف لهذه الأنشطة من طرف الإدارة وعن آثاره المرتقبة دون انتظار، ويكون ذلك ضمن الإيضاحات المرفقة بقائمة الدخل، حيث يتسنى وصفها بصفة دقيقة وتاريخ وطبيعة الواقعة.

2. **بالنسبة للبنود غير العادية:** يجب الإفصاح على طبيعة وقيمة كل بند عادي إفصاحا منفصلا ضمن الإيضاحات المرفقة بقائمة الدخل.

---

[1] سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2005/2004، ص224.

**3. الإفصاح عن عائد السهم:** يستخدم عائد السهم لتقديم أسعار الأسهم للشركة وتحديد القدرة على سداد التوزيعات، ولأهمية هذا الرقم فإن الجهات المعنية تتطلب الإفصاح عن هذا الرقم بصفة مستقلة و يتحدد عائد السهم بقسمة صافي الربح من البنود المختلفة على عائد الأسهم العادية المصدرة للشركة ونظرا لأهمية هذا البند يتم إدراجه لاحقا.

**المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي في جدول سيولة الخزينة**

تعد قائمة التدفقات النقدية خلاصة لجهود دراسات متعددة حيث أصبحت الآن تمثل إحدى الركائز المهمة التي يتم الاعتماد عليها في فهم نشاطات المؤسسة، ومن تم الحصول على نتائج حول المركز المالي للمؤسسة.

**أولا: تعريف جدول سيولة الخزينة**

حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري فإن قائمة التدفقات النقدية تعرف بأنها "جدول يقدم مداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشأها." [1]

يتبين لنا من خلال التعريف أنه هناك عدة مصادر للتدفقات النقدية نتيجة اختلال الأنشطة داخل المؤسسة، حيث يعبر كل واحد منها عن التغيرات الحاصلة في النقدية وما يعادلها.

**ثانيا: أهمية جدول سيولة الخزينة**

لقد أصبح جدول سيولة الخزينة في الوقت الحاضر إحدى القوائم المالية المطلوب إعدادها في أغلب الدول إن لم نقل كل الدول، وقد يرجع سبب زيادة الإهتمام بهذه القائمة إلى بعض المزايا التي يمكن أن تحققها وتتمثل في ما يلي:[2]

**1.** تقديم معلومات مختلفة في مضمونها ودلالتها عن تلك التي تعطيها قائمة حسابات النتائج والميزانية، فمعلومات قائمة التدفقات النقدية تساعد مستخدمي القوائم المالية على تقدير إمكانية تحقيق المؤسسة للتدفقات النقدية المستقبلية، وكذا تجعلهم قادرين على تقييم التغيرات في صافي موجودات المؤسسة وهيكلها التمويلي بما في ذلك السيولة والملاءة المالية؛

**2.** تعزز قائمة التدفقات النقدية من القدرة على إجراء مقارنة تقارير الأداء التشغيلي لمختلف المؤسسات لأنها تستبعد آثار استخدام معالجات وسياسات محاسبية مختلفة لنفس العمليات والأحداث أي ترفع مستوى قابلية المقارنة وتقييم الأداء بين المؤسسات المتماثلة،

---

[1] المادة 1.250 من القانون **المتعلق بالنظام المحاسبي المالي**، العدد19، ص 26.

[2] طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة، عرض القوائم المالية**، الجزء الأول، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص ص148،150.

**3.** تعد قائمة التدفقات النقدية كمؤشر للمبالغ والتوقعات وعنصر التأكد المتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية، وكذلك يمكن استخدامها كأساس لتقييم دقة التخطيط لهذه التدفقات؛

**4.** تعتبر كمصدر مهم للعديد من المؤشرات والمعلومات المتعلقة بمدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال التمويل والاستثمار كما يمكن الاسترشاد بها في تقييم أوجه النشاط المختلفة للمؤسسة خاصة في ما يتعلق بملائمة توظيف الموارد المالية.

**ثالثا: تبويب جدول سيولة الخزينة**

إن الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام السيولة المالية، ويعطي صورة صادقة عن دخول وخروج الموجودات المالية الحاصلة أثناء الدورة المحاسبية والمعلومات التي تخص استخداماتها، ويقسم هذا الجدول إلى ثلاثة أقسام وهي: [1]

1. **التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:** هي التدفقات المولدة لإيرادات االمؤسسة وكذلك الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمارية أو تمويلية، وتنشأ التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل في المقام الأول عن طريق أنشطة تنتج بصفة عامة من المعاملات والأحداث الأخرى التي تدخل في:[2]

**أ.** تحديد صافي الربح أو الخسارة؛

**ب.** المتحصلات من بيع السلع والخدمات أو من تحصيل الحسابات المدينة الخاصة بالعملاء (مدينون وأوراق القبض) والمتحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية أو أي نشاط لا يدخل ضمن النشاط الاستثماري أو التمويلي؛

**ج.** المدفوعات مقابل تكلفة البضاعة المباعة والخدمات المقدمة للعملاء وكذلك مقابل سداد الحسابات الدائنة الخاصة بالموردين والمدفوعات عن فوائد القروض وسداد الضرائب.

**2. التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:** وهي التدفقات النقدية التي تشمل بيع وشراء الموجودات الطويلة الأجل، ويتطلب تحديدها تحليل عناصر الميزانية في جانب الموجودات والتي لم يتم تحليلها عند تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وتتضمن التدفقات التالية:

**أ.** المتحصلات والمدفوعات لبيع أو حيازة الأصول المادية، غير المادية والأصول الأخرى طويلة الأجل؛

**ب.** المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن التنازل أو حيازة أسهم منشآت أخرى؛

**ج.** المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن القروض الممنوحة لأطراف أخرى.

---

[1] مفلح عقل، **مقدمة في الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 176.

[2] حنان رضوان حلوة، مرجع سابق، ص346.

**3. التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:** وهي التدفقات النقدية المتعلقة بالحصول على الموارد من المالكين وإعادتها لهم، وذلك فيما يتعلق الحصول على التمويل من المقرضين أو تسديد القروض لهم، ومن الأمثلة عليها مايلي:[1]

**أ.** النقد المتحصل من إصدار أسهم جديدة أو زيادة رأس المال؛

**ب.** النقد المتحصل من إصدار سندات طويلة الأجل؛

**ج.** النقد المدفوع على توزيع الأرباح؛

**د.** النقد المدفوع لتسديد السندات؛

**هـ.** النقد المدفوع لتسديد القروض والتسهيلات البنكية.

فخلاف القائمة الدخل وقائمة المركز المالي اللتان تعدان على أساس الاستحقاق فإن جدول سيولة الخزينة يتم إعداده على الأساس النقدي، وهذا يتطلب توفر ما يلي:[2]

❖ **قائمتين من قوائم المركز المالي:** ويعود السبب في أخذ قائمتين من قوائم المركز المالي إلى أن قائمة المركز المالي في السنة الأولى تعبر عن أرصدة الأصول و الخصوم في أول المدة، في حين تعرض قائمة المركز المالي في السنة الثانية أرصدة آخر المدة لتلك البنود، وهذا ما يساعد على معرفة التغير الحاصل في تلك الفترات.

❖ **قائمة الدخل للفترة المطلوب إعداد الكشف عنها:** وتمثل نتيجة نشاط المؤسسة من ربح أو خسارة خلال السنة المدروسة.

❖ **بيانات إضافية:** ويتم الحصول عليها من دفتر الأستاذ للوصول إلى مزيد من البيانات الإضافية التي تساعد على تحديد التدفقات النقدية.

ويوجد طريقتين للإعداد جدول سيولة الخزينة وعلى المؤسسة اختيار إحدى الطريقتين وهما: [3]

1. **الطريقة المباشرة:** ويطلق على هاته الطريقة أيضا طريقة حسابات النتائج ،حيث يتم بموجبها تحديد كل من المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل، ويكون الفرق بينهما هو صافي

---

[1] أحمد نور، مرجع سابق، ص788.

[2] مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص277.

[3] أنظر:

- أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص289.
- أحمد نور، مرجع سابق، ص 786.
- محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية مشاكل الإعتراف والقياس والإفصاح**، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، الأردن، 2007 ص ص356،357.

التدفقات النقدية المرتبطة بذلك النشاط، ويتم الإفصاح إما من خلال:

**أ.** السجلات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة؛

**ب.** عن طريق تعديل المبيعات، تكلفة المبيعات، وكذلك باقي بنود حسابات النتائج بما يلي:

- ❖ التغيرات خلال الفترة في المخزون والمدينين الزبائن والدائنين من العمليات التشغيلية؛
- ❖ البنود غير النقدية الأخرى مثل مصروفات الإهتلاك، المؤونات، وخسائر القيمة؛
- ❖ البنود الأخرى التي يكون أثرها النقدي مرتبط بالتدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.

**2. الطريقة غير مباشرة:** وتعرف بطريقة التسوية، تبدأ هذه الطريقة بتعديل صافي الربح المحاسبي المعد وفقا لأساس الاستحقاق ضمن قائمة الدخل وذلك عن طريق إضافة أو طرح البنود التي لا يترتب عليها تدفق نقدي مثل: مصروف الإهتلاك أو الإطفاء، وكذلك التغيرات الحادثة في المخصصات مع مراعاة طرح المكاسب والخسائر الرأسمالية أو غير العادية، يتبع ذلك أثر التغيرات الحادثة في بنود رأس المال أي بنود الموجودات والمطلوبات وذلك وفقا للقاعدة العامة التالية:

أ. جميع ما يحدث من زيادة في أرصدة الموجودات المتداولة يؤدي إلى نقص في رصيد النقدية (استخدام للنقدية)، في حين يؤدي جميع ما يحدث من نقص في أرصدة تلك الموجودات إلى زيادة في رصيد النقدية (مصدر للنقدية)؛

ب. جميع ما يحدث من زيادة في أرصدة المطلوبات المتداولة يؤدي إلى زيادة في رصيد النقدية (مصدر للنقدية) في حين يؤدي أي نقص في أرصدة تلك المطلوبات إلى نقص النقدية.

يتم تحديد صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل وفقا للطريقة غير المباشرة عن طريق تعديل صافي الربح أو الخسارة بالآثار المتعلقة بالآتي:

- ❖ التغيرات التي حدثت أثناء الفترة في المخزون وحسابات مدينو ودائنو التشغيل؛
- ❖ العناصر غير النقدية مثل الإهتلاك والمخصصات، الضرائب المؤجلة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية غير المحققة وأرباح الشركات غير الموزعة وحقوق الأقلية؛
- ❖ جميع العناصر الأخرى التي يكون أثرها النقدي متعلق بالتدفقات النقدية لأنشطة الاستثمار.

**رابعا: الإفصاحات الواجب مراعاتها بالنسبة لجدول سيولة الخزينة:**

هناك بعض الاعتبارات يجب أخذها بالحسبان عند إعداد جدول سيولة الخزينة أهمها ما يلي:

1. يجب تصنيف التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود غير المادية التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية حسب واقعها ويجب الإفصاح عنها بشكل منفرد؛

2. فيما يتعلق بالتدفقات النقدية للشركة الزميلة والعقود المشتركة عند استخدام أسلوب الملكية، فإن قائمة التدفقات النقدية يجب أن تتضمن فقط التدفقات النقدية بين المستثمر والجهة المستثمر فيها وكذا حصة المتعاقد في التدفقات النقدية للجهة المستثمر فيها؛

3. بالنسبة للنقدية والنقدية المعادلة الموجودة في المؤسسة التي لا تكون قابلة للاستخدام فيجب الإفصاح عنها مع تعليق المؤسسة على ذلك؛

4. التدفقات النقدية الإجمالية المتعلقة باقتناء الشركات التابعة والتخلص منها ووحدات الأعمال الأخرى، يجب عرضها بشكل منفصل أي في قائمة منفصلة وتصنيفها كنشاطات استثمارية، مع إفصاحات أخرى إضافية تتعلق بإجمالي قيمة الشراء أو البيع وكذلك إجمالي التدفقات النقدية المستلمة والمدفوعة بعد استبعاد النقدية والنقدية المعادلة التي تعتبر جزء من عملية الاقتناء أو التخلص؛

5. يتم الإفصاح عن المعلومات التي تتعلق ببعض النشاطات الاستثمارية أو التمويلية غير النقدية، نظرا لأهميتها في فهم المركز النقدي والمتمثل في تحويل السندات القابلة لتحويل إلى أسهم عادية، استئجار الأصول استئجارا تمويليا؛

6. فيما يتعلق بالمشتقات كالعقود المستقبلية والعقود الآجلة، فيتم تصنيفها كنشاطات استثمارية، إلا إذا كانت مقتناة للمتاجرة فيتم تصنيفها كأنشطة تشغيلية، وإذا كانت الأغراض التمويل فيتم تصنيفها كنشاطات تمويلية؛

7. يجب استثناء العمليات الاستثمارية والتمويلية التي لا تتطلب استخداما لنقدية من جدول سيولة الخزينة، ولكن يجب الإفصاح عنها بشكل منفرد في مكان آخر في القوائم المالية؛

8. يتم الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود غير العادية بشكل منفصل، وذلك حتى تكتمل الصورة لدي مستخدمي قائمة التدفقات النقدية عن كافة النشاطات النقدية في المؤسسة.

**المطلب الرابع :الإفصاح المحاسبي في جدول تغير الأموال الخاصة**

يعد جدول تغير رؤوس الأموال آخر جدول أساسي من الجداول الختامية المنصوص عليها، ويمتلك خاصية تميزه عن باقي القوائم في كونه يهتم بدراسة عنصر واحد فقط ألا وهو حقوق الملكية.

**أولا: تعريف جدول تغير الأموال الخاصة**

عرفه النظام المحاسبي المالي على أنه" جدول يعبر عن تحليل حركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية"[1].

[1] المادة 1.250 من القانون المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص 26.

**ثانيا: أهمية جول تغيرات الأموال الخاصة**

تتمثل في:[1]

**1.** أداة ربط بين قائمة الدخل والميزانية،

**2.** يفصح عن التغير الناجم في جدول حسابات النتائجمتمثلاً في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة؛

**3.** يقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من أول الدورة المالية وصولا إلى الأموال الخاصة في آخر الدورة.

**ثالثا: تبويب جدول تغيرات الأموال الخاصة**

تحتوي قائمة التغيرات في حقوق الملكية على التغيرات التالية :[2]

**1. التغير في رأس المال المدفوع** :يتكون رأس المال المدفوع من رأس المال القانوني والذي يمثل القيمة الاسمية للأسهم أو قيمة الحصص، رأس المال الإضافي والذي يشمل علاوة أو خصم إصدار الأسهم والهبات الرأسمالية وأسهم الخزانة، ويشمل التغيرات في رأس المال المدفوع العناصر التالية:

**أ. زيادة رأس المال:** وهي عبارة عن استثمارات إضافية يقدمها أصحاب رأس المال وتكون هذه الزيادة في صورة نقدية، عينية أو سداد الملاك لبعض التزامات المؤسسة مباشرة من قبلهم بدلا عنها.

**ب. تخفيض رأس المال:** وهي عبارة عن توزيعات رأس المال المستثمر ويتم هذا التوزيع من رأس المال المدفوع.

**2. التغير في الأرباح المحتجزة** :أن التغيرات في هذا الجزء من حقوق الملكية تعود إلى المصادر التالية:

أ. رصيد الأرباح المحتجزة للسنة أو الدورة وتعديله بتسويات السنوات السابقة؛

ب. توزيعات الأرباح على الملاك أو المساهمين خلال الدورة؛

ج. صافي الدخل الشامل أو الخسارة حسب ما تظهره قائمة الدخل للدورة الجارية علما أن توزيعات الأرباح تتم نقدا أو عينا، وفي كلتا الحالتين تؤثر هذه التوزيعات على إجمالي حقوق الملكية.

**3. التغير في رأس المال المحتسب** :تتمثل أهم مصادر هذا التغير في العناصر التالية:

أ. أرباح وخسائر إعادة التقدير ؛

ب. مكاسب وخسائر ترجمة أرصدة العملات الأجنبية المتوفرة في نهاية الدورة؛

ج. مكاسب وخسائر الحيازة غير المحققة.

---

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص168.

[2] رضوان حلوة حنان، **مدخل النظرية المحاسبية**، مرجع سابق، ص ص 124،128.

يمكن أن تنتج تغيرات حقوق الملكية خلال الدورة المالية من مصدرين للمعاملات وهي:

- ❖ المعاملات بين المساهمين زيادة رأس المال، توزيعات أرباح الأسهم...الخ؛
- ❖ النتيجة المحققة الظاهرة بقائمة الدخل وغير الظاهرة بقائمة الدخل، ويقصد بعناصر الأداء غير الظاهرة بقائمة الدخل أثر التغير في طرق القياس، المعاملات الخاصة كالتحويلات بالعملة الأجنبية والتغير في القيمة العادلة للأدوات المالية.

**رابعا: الإفصاحات الواجب مراعاتها بالنسبة لجدول تغير الأموال الخاصة**

لا تخضع قائمة تغيرات الأموال الخاصة لمعايير وشروط مشددة مثل تلك التي تخضع لها كل من قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج، حيث أنه لم تلتزم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ضرورة إتباع شكل معين أو ترتيب خاص لعناصر القائمة، مما يحقق مرونة عملية لطرق الإفصاح عن عناصر ذات الأهمية الملموسة على المركز المالي، فغالبا ما يتم إعداد القائمة في شكل قائمة متوازنة حيث يتساوى إجمالي مصادر واستخدامات الموارد المالية والذي يمثل التغيرات( بالزيادة أو النقصان ) في رأس المال العامل أو نقدية، ولقد نصت المبادئ المحاسبية المتعارف عليها التي أقرها مجمع المبادئ المحاسبية الأمريكي على ضرورة إعداد قائمة الأموال الخاصة بشكل ملائم للإفصاح الشامل عن عمليات التمويل والاستثمار التي قامت بها الوحدة المحاسبية خلال الفترة المالية، والى جانب ذلك نصت هذه المبادئ على ضرورة الالتزام بما يلي:

**1.** يجب اعتبار جدول تغير الأموال الخاصة كقائمة أساسية من قوائم التقرير المالي الذي يشمل بالإضافة إلى هذه القائمة على كل من قائمة الدخل والميزانية وتدفقات النقدية؛

**2.** يجب أن يفصح الجدول عن الزيادة أو النقص في أي من رأس المال العامل أو النقدية الناتجة من عمليات التشغيل، ويفضل التفرقة بين نتائج عمليات التشغيل العادية والبنود غير العادية؛

**3.** يجب أن يبدأ الجدول بقيمة صافي الدخل أو الخسائر من العمليات العادية ثم يضاف أو يطرح منها قيمة العناصر التي لا تستخدم أو التي ينتج عنها رأس المال العامل؛

**4.** يجب الإفصاح عن عمليات التمويل والاستثمار الهامة في الجدول كل على حدة، مثل التفرقة بين كلا من الموارد الناتجة من بيع الأصول الثابتة والمدفوعات في سبيل شراء أصول ثابتة أخرى، حيث يتم الإفصاح عن العملية الأولى ضمن مصادر الأموال والثانية ضمن الاستخدامات، وكذلك عند سداد قيمة قروض طويلة الأجل أو إصدار سندات جديدة؛

**5.** يفضل عرض العناصر المرتبطة مع بضها معا لزيادة الإيضاح في الإفصاح عن تلك العناصر مثل عملية التخلص من أصول ثابتة أو بيعها وشراء أصول جديدة، حيث يمكن طرح النقدية المحصلة عن بيع

الأصل القديم من تكلفة شراء الأصل الجديد، ومن الخطأ أن يفصح الجدول عن مقدار الفرق فقط إلا إذا كان ضئيل الأهمية وأن هذا الفرق ناتج عن عملية مبادلة أصل ثابت بآخر؛

**6.** يجب استخدام اصطلاح" جدول تغير الأموال الخاصة "ليشير إلى ملخص التغيرات في المركز المالي للوحدة المحاسبية.

**المطلب الخامس:الإفصاح في الملاحق**

بالإضافة إلى القوائم المالية السابقة الذكر، أوجب النظام المحاسبي المالي إعداد الملاحق:

**أولا: تعريف الملحق**

هو وثيقة تلخيص، وهي جزءًا من الكشوف المالية، ويشتمل على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية:[1]

1. القواعد والطرق المحاسبية المتعددة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية؛
2. مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الكشوف المالية؛
3. المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة والشركة الأم؛
4. المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة والضرورية للحصول على صورة أوضح وأشمل.

وهناك العديد من نماذج الجداول التي يمكن إدراجها في الملحق مثل جدول تطور التثبيتات والأصول المالية غير الجارية، جدول الاهتلاكات، المؤونات، جدول خسائر القيمة عن التثبيتات والأصول الأخرى جدول غير الجارية، كشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية وجدول المساهمات.

[1] العايش ربيع بوصبيح، سردوك فاتح، عالي خليد، **أثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على الممارسة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول **واقع أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، جامعة الوادي الجزائر، 05-06 ماي 2013، ص8.

**خلاصة الفصل**

يتضح مما سبق أن تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي الذي يتوافق إلى حد كبير معها، سواء من حيث الإطار المفاهيمي أو من حيث القياس والتقييم والمحاسبيين إضافة إلى طريقة إعداد وتقديم القوائم المالية، يعتبر خطوة عملاقة للتكيف مع السياسات الاقتصادية والدولية الجديدة، وكذا مواكبة التطورات الحاصلة في العالم، وهو ما سينعكس إيجابا على الممارسة المحاسبية في بلادنا، ويسمح بتقديم معلومات محاسبية ومالية تتميز بالصدق والموثوقية والقابلة للمقارنة، كما أن دراسة القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي سمحت لنا بالتعرف على أهم الخصائص النوعية للقوائم الدالية ولكي تلاءم وترضي مستخدميها وتساعدهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة، ينبغي أن تتوفر جميع الخصائص النوعية السابقة الذكر( الملائمة، الموثوقية، القابلية للفهم والقابلية للمقارنة) في المعلومة الواردة في هاته القوائم وهذا من خلال الالتزام بالفروض والمبادئ المحاسبية.

**تمهيد**

إن الجزء النظري في البحوث يهدف إلى تعزيز الخلفية المعرفية للباحث حول موضوع الدارسة قصد الإحاطة بجميع جوانبه، ولكنه لا يعطي حقيقة ولا يعتبر تعميم لكل الظواهر من نفس النوع لذا يجب أن تكون هذه الدراسة ميدانية تحاكي الواقع، وعليه تم تخصيص هذا الجزء التطبيقي لإسقاط المكتسبات النظرية على أرض الواقع من خلال القيام بدراسة ميدانية بالاعتماد على الاستبيان.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار التطبيقي للدراسة الميدانية من خلال المباحث التالية :

**المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة؛**

**المبحث الثاني: تحليل بيانات ونتائج الدراسة؛**

**المبحث الثالث: اختبار الفرضيات وتحليل الفروق.**

## المبحث الأول :الإجراءات المنهجية للدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى وصف وإبراز مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية حسب النظام المحاسبي المالي الذي طبق على عينة الدراسة وذلك لكشف حقيقة الظاهرة وإبراز خصائصها والجوانب المحيطة بها، وهذا يتطلب تحديد الإطار المنهجي للدراسة الميدانية، طالما أنه يعتبر أساس تنظيم الأفكار والمعلومات من أجل البحث عن الحقائق والوصول إلى النتائج، كما أنه يسمح بدراسة الموضوع بطريقة علمية واضحة لهذا سيتم التركيز على تحديد أدوات جمع البيانات وتحديد عينة الدراسة وكذا أساليب التحليل المستعملة

### المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورا رئيسيا يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء موضوع الدراسة، وقد تم استخدام منهج دراسة الحالة لدراسة "مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة" وهذا بغرض الخروج بنتائج تزيد من المستوى المعرفي للموضوع.

#### أولا: مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في المراجعين الداخلين للمؤسسات الاقتصادية وقد تم الاعتماد أيضا على المحاسبين والمسيرين الماليين ومدراء المؤسسة، ونظرا لصغر حجم مجتمع الدراسة في ولاية جيجل تم اللجوء إلى ولاية بجاية حتى تكون هذه الدراسة شاملة نوعا ما وذات مصداقية أكبر ونتمكن من الحكم من خلالها على موضوع الدراسة.

#### ثانيا: عينة الدراسة

في بحثنا هذا اخترنا عينة عشوائية بسيطة تتكون من 40 مؤسسة اقتصادية، قمنا بتوزيع الاستبيان على مختلف أفرادها، حيث وزعنها 23 استبيان في ولاية جيجل والنصف الأخر في ولاية بجاية، لكنها لم تطبق بحذافيرها لأن بعض المؤسسات التي تم توزيع فيها لم تسترجع منها الاستبيانات، حيث استرجعنا من ولاية جيجل19 و13 من ولاية بجاية وبذلك فالحجم النهائي للعينة يتكون من 32 مؤسسة اقتصادية من مجتمع الدراسة، وهي تمثل ما نسبته 80 %من حجم المجتمع.

**الجدول رقم (3 – 1) اختيار عينة الدراسة**

| عدد الاستبيانات | الموزعة | المستردة | المستبعدة | المستردة الصالحة |
|---|---|---|---|---|
| المجموع | 40 | 38 | 6 | 32 |
| النسبة المئوية% | %100 | %95 | %15 | %80 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين.

**ثالثا:حدود الدراسة**

حددت هذه الدراسة بحدود مكانية وزمانية.

**1. الحدود المكانية:** ويقصد به مكان إجراء الدراسة الميدانية لتوزيع الاستبيان، وهنا نشير إلى أن الدراسة اقتصرت على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولايتي جيجل وبجاية.

**2. الحدود الزمانية:** تم تطبيق الدراسة الميدانية من 08 فيفري إلى غاية 27 أفريل من السنة الجامعية 2015/ 2016.

**المطلب الثاني: صدق و ثبات أداة الدراسة الميدانية**

تتمثل أداة الدراسة الميدانية في الاستبيان "وهي وسيلة لجمع البيانات من خلال احتوائها على مجموعة من الأسئلة والفقرات، ويتم توزيعها من خلال التسليم باليد من أجل تعبئتها من قبل أفراد العينة "

**أولا :تحضير الاستبيان**

قصد إكمال الجانب التطبيقي من الدراسة تم وضع الاستبيان لجمع البيانات الأولية عن متغيرات الدراسة، وقمنا بإعداده بناءا على إشكالية الدراسة وفرضياتها، ولقد مرت هذه الخطوة بمجموعة من المراحل تتمثل أساسا فيما يلي:

1. **تصميم الاستبيان:** في هذه المرحلة حاولنا إعداد أسئلة الاستبيان بصيغة بسيطة والابتعاد عن التعقيد حتى تكون الأسئلة قابلة للفهم من قبل جميع أفراد عينة الدراسة، وتم تقسيمه إلى ثلاثة محاور وهي:

أ- **المحور الأول:** يتضمن هذا المحور البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة من حيث الجنس العمر،المستوى الدراسي، الوظيفة وعدد سنوات الخبرة.

ب- **المحور الثاني:** تناول هذا المحور 41 سؤالا موجه لأفراد عينة الدراسة من أجل معرفة مدى توفر متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي.

أ- **المحور الثالث:** تناول هذا المحور 20 سؤالا موجه لأفراد عينة الدراسة من أجل معرفة هل المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية تحتوي على الخصائص النوعية.

كما تم استخدام مقياس"ليكرت (likert)الخماسي (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة) في جميع أسئلة الاستبيان، كما هو موضح في الجدول الموالي:

**الجدول رقم ( 3 ـ 2 ): درجات مقياس" ليكرت الخماسي"**

| 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
|---|---|---|---|---|
| غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |

**المصدر**:من إعداد الطالبتين

**ثانيا: صدق الاستبيان**

1. **صدق فقرات الاستبيان:**صدق الاستبيان يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه كما يقصد بالصدق" شمول الاستبيان لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها"، تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان من خلال:

أ- **صدق المحكمين:** تم التحقق من صدق الاستبيان من خلال عرضه على أربعة أساتذة متخصصين ولهم خبرة في هذا المجال من قسم العلوم التجارية وقسم علوم التسيير لمناقشته، حيث تم استرجاعه بعد تدوين الملاحظات حول أسئلة المحاور الثلاثة التي تضمنها الاستبيان، وذلك بحذف وتعديل بعض الأسئلة وبناءا على ملاحظات الأساتذة المحكمين تم تعديل الاستبيان وإخراجه في شكله النهائي.

ب- **صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان:** يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وتم التأكد من الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان لعينة الدراسة البالغة 32 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية لكل فرع والدرجة الكلية لكل جزء والدرجة الكلية للمحور التابعة له كالتالي:

❖ **الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: مدى توفر متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسة حسب النظام المحاسبي المالي.**

✓ **الصدق الداخلي لفقرات الجزء الأول من المحور الثاني: مدى توفر متطلبات الإفصاح المحاسبي الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي.**

**الجدول رقم (3-3) الصدق الداخلي لفقرات الجزء الأول من المحور الثاني**

| الرقم | الفقرة | معامل الإرتباط | القيمة الإحتمالية |
|---|---|---|---|
| 1 | تلتزم المؤسسة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي ضمن الميزانية في نهاية السنة بالمقارنة مع السنة الماضية. | 0.471 | 0.007 |
| 2 | تعرض المؤسسة عناصر الأصول والخصوم في الميزانية على أساس أصول وخصوم جارية وغير جارية. | 0.611 | 0.000 |
| 3 | تقوم المؤسسة بتصنيف عناصر الخصوم في الميزانية على أساس درجة الإستحقاق المتزايد. | 0.601 | 0.000 |
| 4 | تقوم المؤسسة بتصنيف عناصر الأصول في الميزانية على أساس مبدأ السيولة المتزايدة. | 0.756 | 0.000 |
| 5 | تقيم المؤسسة العناصر الموجودة في الميزانية بالقيمة الحقيقية لها. | 0.568 | 0.001 |
| 6 | تلتزم المؤسسة بالإفصاح عن الأصول الضريبية(أي الضرائب المؤجلة). | 0.702 | 0.000 |
| 7 | تقوم المؤسسة بالإفصاح عن القرض الإيجاري من عناصر الميزانية. | 0.571 | 0.001 |
| 8 | تتمتع المعلومات الموجودة داخل صلب الميزانية على الملائمة والموثوقية. | 0.739 | 0.000 |
| 9 | تلتزم المؤسسة بوصف طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات ضمن الميزانية. | 0.660 | 0.000 |
| 10 | تلتزم المؤسسة بالإفصاح عن التغيرات التي تطرأ على حسابات أسهم رأس المال خلال الفترة المحاسبية. | 0.524 | 0.002 |
| 11 | تفصح المؤسسة عن الجزء غير المدفوع من أسهم رأس المال. | 0,637 | 0.000 |
| 12 | تلتزم المؤسسة بالإفصاح عن الطريقة المتبعة في تقييم المخزون. | 0.327 | 0.068 |
| 13 | تفصح المؤسسة عن صافي القيمة الدفترية للأصول الثابتة المعطلة مؤقتا. | 0.465 | 0.007 |

**المصدر :** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

يبين الجدول رقم (3-3) معاملات الارتباط بين فقرات الجزء الأول للمحور االثاني مع المعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية لأغلب الفقرات أقل من 0.05 مما يدل على أن فقرات الجزء صادقة لما وضعت لقياسه.

✓ **الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثاني من المحور الثاني: (مدى توفر متطلبات الإفصاح المحاسبي جدول حسابات النتائج حسب النظام المحاسبي المالي.).**

**الجدول رقم (3-4): الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثاني من المحور الثاني**

| الرقم | الفقرة | معامل الإرتباط | القيمة الإحتمالية |
|---|---|---|---|
| 1 | تلتزم المؤسسة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي ضمن جدول حسابات النتائج في نهاية السنة بالمقارنة مع السنة الماضية. | 0.469 | 0.007 |
| 2 | تفصح المؤسسة في صلب جدول حسابات النتائج عن الأنشطة العادية والنواتج المالية، ونتيجة الأنشطة العادية وغير العادية. | 0.676 | 0.000 |
| 3 | تفصح المؤسسة عن مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية والعينية. | 0.719 | 0.000 |
| 4 | تعرض المؤسسة ضمن جدول حسابات النتائج الأعباء والنواتج وذلك حسب الطبيعة. | 0.695 | 0.000 |
| 5 | تعرض المؤسسة ضمن جدول حسابات النتائج الأعباء والنواتج وذلك حسب الوظيفة. | 0.475 | 0.006 |
| 6 | تحدد المؤسسة أرصدة التسيير الرئيسية،الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال. | 0.740 | 0.000 |
| 7 | تبرز المؤسسة النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع. | 0.785 | 0.000 |
| 8 | تفصح المؤسسة عن الخسائر الطارئة وتحملها إلى حساب الأرباح والخسائر. | 0.617 | 0.000 |
| 9 | تتميز المعلومات الموجودة داخل صلب جدول حسابات النتائج بالثقة وإمكانية الاعتماد عليها. | 0.461 | 0.008 |
| 10 | تلتزم المؤسسة بالإفصاح عن نتيجة النشاط الذي قامت به خلال الفترة المالية. | 0.561 | 0.001 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

يبين الجدول رقم (3-4) معاملات الارتباط بين فقرات الجزء الثاني للمحور الثاني مع المعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية لكل الفقرات أقل من 0.05 مما يدل على أن فقرات الجزء صادقة لما وضعت لقياسه.

✓ **الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثالث من المحور الثاني: مدى توفر متطلبات الإفصاح المحاسبي جدول سيولة الخزينة حسب النظام المحاسبي المالي.**

**الجدول رقم (3-5): الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثالث من المحور الثاني**

| الرقم | الفقرة | معامل الإرتباط | القيمة الإحتمالية |
|---|---|---|---|
| 1 | تفصح المؤسسة ضمن قائمة التدفقات النقدية عن مداخيل ومخارج الموجودات المالية. | 0.711 | 0.000 |
| 2 | تفصح المؤسسة عن التغيرات الحاصلة خلال الفترة عن أرصدة المخزون والمدينين والدائنين والمتعلقة بالأنشطة التشغيلية. | 0.563 | 0.001 |
| 3 | تلتزم المؤسسة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة التدفقات النقدية في نهاية كل سنة بالمقارنة مع السنة الماضية. | 0640 | 0.000 |
| 4 | تعرض المؤسسة قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة. | 0.852 | 0.000 |
| 5 | تعرض قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة. | 0.706 | 0.000 |
| 6 | تفصح المؤسسة عن التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود غير المادية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية حسب واقعها وكل منها على حدة. | 0.622 | 0.000 |
| 7 | تقدم المؤسسة تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملياتية إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة. | 0.405 | 0.021 |
| 8 | تستخدم المؤسسة جدول التدفقات النقدية كأساس لتقييم دقة التخطيط لأدائها. | 0.719 | 0.000 |
| 9 | تفصح المؤسسة عن السيولات التي تشمل الأموال في الصندوق والودائع عند الاطلاع. | 0.719 | 0.000 |
| 10 | تفصح المؤسسة عن أشباه السيولات المختارة قصد الوفاء بالتوظيفات المالية قصيرة الأجل. | 0.653 | 0.000 |
| 11 | تفصح المؤسسة عن معلومات حول مقدار التسهيلات والقروض غير | 0.712 | 0.000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | المسحوبة والمتاحة للأنشطة والتشغيل والمستقبل. | | |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

يبين الجدول رقم (3-5) معاملات الارتباط بين فقرات الجزء الثالث للمحور الثاني مع المعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية لكل الفقرات أقل من 0.05 مما يدل على أن فقرات الجزء صادقة لما وضعت لقياسه.

✓ **الصدق الداخلي لفقرات الجزء الرابع من المحور الثاني: مدى توفر متطلبات الإفصاح المحاسبي جدول تغيرات الأموال الخاصة حسب النظام المحاسبي المالي.**

**الجدول رقم (3-6):الصدق الداخلي لفقرات الجزء الرابع من المحور الثاني**

| الرقم | الفقرة | معامل الإرتباط | القيمة الإحتمالية |
|---|---|---|---|
| 1 | تلتزم المؤسسة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة تغيرات الأموال الخاصة في نهاية السنة. | 0.540 | 0.001 |
| 2 | تفصح المؤسسة عن عمليات الرسملة سواء الارتفاع، التسديد أو الانخفاض. | 0.691 | 0.000 |
| 3 | تفصح المؤسسة عن النتيجة الصافية للسنة المالية. | 0.689 | 0.000 |
| 4 | تبرز المؤسسة الإيرادات والأعباء المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء عامة. | 0.761 | 0.000 |
| 5 | تقدم المؤسسة التغيرات في الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة. | 0.690 | 0.000 |
| 6 | تظهر المؤسسة توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال الدورة المالية. | 0.727 | 0.000 |
| 7 | تقوم المؤسسة بالإفصاح عن المكاسب والخسائر المرتبطة مباشرة بحقوق الملكية. | 0.830 | 0.000 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

يبين الجدول رقم (3-6) معاملات الارتباط بين فقرات الجزء الثالث للمحور الثاني مع المعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية لكل الفقرات أقل من 0.05 مما يدل على أن فقرات الجزء صادقة لما وضعت لقياسه.

❖ **الاتساق البنائي لأجزاء المحور االثاني: مدى توفر متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسة حسب النظام المحاسبي المالي.**

**الجدول رقم (3-7):الاتساق البنائي لأجزاء المحور الثاني**

| الرقم | الفرع | معامل الإرتباط | القيمة الإحتمالية |
|---|---|---|---|
| 1 | الميزانية . | 0.864 | 0.000 |
| 2 | جدول حسابات النتائج. | 0.828 | 0.000 |
| 3 | جدول سيولة الخزينة. | 0.886 | 0.000 |
| 4 | قائمة تغيرات الأموال الخاصة | 0.806 | 0.000 |

**المصدر :** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

يبين الجدول رقم (3-7) معاملات الارتباط بين معدلات كل جزء من أجزاء المحور االثاني مع المعدل الكلي للمحور والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية لمعدلات كل الأجزاء أقل من 0.05 مما يدل على أن أجزاء المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

❖ **الصدق الداخلي لفقرات المحورالثالث (الخصائص النوعية للمعلومات المفصح عنها في القوائم المالية).**

✓ **الصدق الداخلي لفقرات الجزء الأول من المحور الثالث( الموثوقية).**

**الجدول رقم (3-8): الصدق الداخلي لفقرات الجزء الأول من المحور الثالث**

| الرقم | الفقرة | معامل الإرتباط | القيمة الإحتمالية |
|---|---|---|---|
| 1 | المعلومات التي تعرضها المؤسسات تعبر بصدق عن العمليات المالية التي حدثت فيها. | 0.763 | 0.000 |
| 2 | المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسات تعبر بصدق عن الأحداث والظواهر التي يجب أن تعبر عنها. | 0.797 | 0.000 |
| 3 | القوائم المالية التي تعرضها المؤسسات تحتوي على كافة المعلومات الضرورية لفهم الأحداث التي تعبر عنها بما في ذلك المعلومات الوصفية والتوضيحية. | 0.766 | 0.000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **4** | **تحرص المؤسسات عند إعدادها للقوائم المالية على خاصية الحياد.** | **0.774** | **0.000** |
| **5** | **المعلومات المالية التي تفرضها المؤسسات لا تحتوي على أخطاء أو حذف في وصف وبيان الأحداث الاقتصادية.** | **0.725** | **0.000** |
| **6** | المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسات خالية من أخطاء المعالجة. | **0.766** | **0.000** |

**المصدر :** من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج spss

يبين الجدول رقم (3-8) معاملات الارتباط بين فقرات الجزء الأول للمحور االثالث مع المعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية لكل الفقرات أقل من 0.05 مما يدل على أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

✓ **الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثاني من المحور الثالث (الملائمة).**

**الجدول رقم (3-9 ):الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثاني من المحور الثالث**

| الرقم | الفقرة | معامل الإرتباط | القيمة الإحتمالية |
|---|---|---|---|
| **1** | **تحرص المؤسسات على عرض معلومات مالية نافعة لمختلف متخذي القرار.** | **0.790** | **0.000** |
| **2** | **تعرض المؤسسات الاقتصادية معلومات تؤثر على قرارات المستخدمين.** | **0.757** | **0.000** |
| **3** | **المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسات الاقتصادية صالحة للتنبؤ بالأحداث الاقتصادية المستقبلية لها.** | **0.882** | **0.000** |
| **4** | **المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسات الاقتصادية صالحة للتنبؤ بالأداء المتوقع لها.** | **0.867** | **0.000** |
| **5** | **المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسة تفر تغذية عكسية حول التنبؤات التي يقوم بها المستخدمون.** | **0.580** | **0.001** |

**المصدر :** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

يبين الجدول رقم (3-9) معاملات الارتباط بين فقرات الجزء الثاني للمحور الثالث مع المعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية لكل الفقرات أقل من 0.05 مما يدل على أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

✓ **الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثالث من المحور الثالث(القابلية للفهم)**

**الجدول رقم (3-10) :الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثالث من المحور الثالث**

| الرقم | الفقرة | معامل الإرتباط | القيمة الإحتمالية |
|---|---|---|---|
| 1 | تعرض المؤسسات معلومات محاسبية خالية من التعقيد مما يسهل على المستثمر عملية اتخاذ القرارات. | 0.842 | 0.000 |
| 2 | تحرص المؤسسات الاقتصادية على إصدار قوائم مالية تتضمن معلومات محاسبية واضحة. | 0.714 | 0.000 |
| 3 | تحرص المؤسسات الاقتصادية على إصدار قوائم مالية تتضمن معلومات محاسبية سهلة الفهم. | 0.842 | 0.000 |
| 4 | تحرص المؤسسات على عرض معلومات المالية المعقدة بذاتها وتبسيطها قدر المستطاع. | 0.491 | 0.000 |
| 5 | تأخذ المؤسسات بعين الاعتبار مستوى المعرفة لدى مستخدمي المعلومات عند عرضها. | 0.754 | 0.000 |

**المصدر :** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

يبين الجدول رقم (3-10) معاملات الارتباط بين فقرات الجزء الثالث للمحور الثالث مع المعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الإرتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيمة الإحتمالية لكل الفقرات أقل من 0.05 مما يدل على أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

✓ **الصدق الداخلي لفقرات الجزء الرابع من المحور الثالث ( القابلية للمقارنة).**

**لجدول رقم (3-11): الصدق الداخلي لفقرات الجزء الرابع من المحو الثالث**

| الرقم | الفقرة | معامل الإرتباط | القيمة الإحتمالية |
|---|---|---|---|
| 1 | القوائم المالية التي تعرضها المؤسسات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة. | 0.635 | 0.000 |
| 2 | تحرص المؤسسات الاقتصادية عند تطبيق خاصية القابلية للمقارنة بالإفصاح عن كافة الطرق والبدائل المحاسبية في إعداد القوائم المالية. | 0.874 | 0.000 |
| 3 | المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة تسمح بزيادة كفاءة وفاعلية القوائم المالية للمؤسسة. | 0.805 | 0.000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **4** | **تحرص المؤسسات عند عرضها للمعلومات المالية ان تكون هذه المعلومات قابلة للمقارنة مع المعلومات التي تعرضها المؤسسات الأخرى.** | **0.777** | **0.000** |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

يبين الجدول رقم (3-11) معاملات الارتباط بين فقرات الجزء الرابع للمحور الثالث مع المعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية لكل الفقرات أقل من 0.05 مما يدل على أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

❖ **الاتساق البنائي لأجزاء المحور الثالث:الخصائص النوعية للمعلومات المفصح عنها في القوائم المالية.**

**الجدول رقم (3-12):الاتساق البنائي لأجزاء المحور الثالث**

| الرقم | الفرع | معامل الإرتباط | القيمة الإحتمالية |
|---|---|---|---|
| **1** | القابلية للفهم. | **0.928** | **0.000** |
| **2** | الملائمة. | **0.959** | **0.000** |
| **3** | الموثوقية. | **0.920** | **0.000** |
| **4** | القابلية للمقارنة. | **0.828** | **0.000** |

**المصدر:** من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج spss

يبين الجدول رقم (3-12) معاملات الارتباط بين معدلات كل جزء من أجزاء المحور الثالث مع المعدل الكلي للمحور والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية لمعدلات كل الأجزاء أقل من 0.05 مما يدل على أن أجزاء المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

1. **صدق الإتصاق البنائي لمحاور الدراسة:**

**الجدول رقم (3-13): معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الإستبانة**

| المحور | العنوان | معامل الإرتباط | القيمة الإحتمالية |
|---|---|---|---|
| **االثاني** | مدى توفر متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسة. | **0,918** | **0.000** |
| **االثالث** | الخصائص النوعية للمعلومات المفصح عنها في القوائم المالية. | **0.820** | **0.000** |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

الجدول رقم(3-13) يبين معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الإستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0,05،حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0,05 .

**رابعا: ثبات فقرات الإستبانة:**

1. **الثبات الداخلي:** هو مدى اتصاف الفقرات بالتناسق الداخلي، وهناك عدة مقاييس لاختبار الثبات الداخلي للأداة من أهمها معامل ألفا كرونباخ (crombachsAlpha)، والتجزئة النصفية.

وللتحقق من ثبات الاستبيان تم حساب الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ (crombachsAlpha) وهذا الأخير يكون مقبولا كلما كان أكبر أو يساوي 0,60، أما إذا كانت نسبته تقدر بـ 0,80 يعتبر ذو مستوى ممتاز من الثقة والثبات في القياس، والجدول رقم(3-13) يوضح معامل الاتساق الداخلي لألفا كرونباخ

**الجدول رقم (3-14): معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)**

| المحور | العنوان | عدد فقرات المحاور | معاملألفا كرونباخ |
|---|---|---|---|
| **الثاني** | مدى توفر متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسة حسب النظام المحاسبي المالي. | **41** | **0,934** |
| **الثالث** | الخصائص النوعية للمعلومات المفصح عنها في القوائم المالية. | **20** | **0.947** |
| **جميع فقرات الاستبيان** | | **51** | **0.954** |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

يتضح من خلال الجدول رقم (3-14) يتضح من خلال الجدول رقم(3-14) أن إجمالي معاملات الثبات فاقت النسبة المقبولة 0,60 فقد تراوحت بين 0,934في حدها الأدنى وهي للمحور الثالث، وبين 0.947في حدها الأعلى وهي للمحور الثاني، وبلغ معامل الثبات الإجمالي 0.954 يدل على أن هذه المعاملات مرتفعة ومناسبة لأغراض الدراسة وهناك اتساق داخلي لأسئلة الاستبيان.

**المطلب االثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل**

بعد تفريغ الإستبانات وترميز البيانات وإدخالها للحاسوب بتشغيل برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(spss) "وهو برنامج إحصائي يعتمد على الحاسب الآلي يتميز بالمرونة والتكامل، يقوم

بإنجـاز الكثير من العمليات وإعطاء النتائج في وقت قصير ودقة فائقة، ويتميز بإمكانية هائلة للتحرير والتخزين والمراجعة فيكفي إدخال البيانات الخام مرة واحدة ويوفر إمكانية التصحيح والتعديل".

وقد تم الاستعانة ببعض الأدوات الإحصائية أهمها:

**أولا:المدى**

بعد إدخال البيانات إلى برنامج (spss) نقوم بتحديد طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في محاور الاستبيان، ثم حساب المدى بين أكبر وأصغر قيمة لدرجات مقياس ليكرت الخماسي (5 . 1= 4) حيث أن 4 تمثل عدد المسافات، المسافة الأولى من (1 إلى 2)، المسافة الثانية من (2 إلى 3) المسافة الثالثة من (3 إلى 4) والمسافة الرابعة من (4 إلى 5). ثم تقسيمه على عدد درجات المقياس للحصول في الأخير على طول الخلية الصحيحة إي (4 ÷ 5 = 0.8)، ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (+1) وذلك لتحديد الحد الأعلى لأول خلية أو فئة (0.8 + 1 = 1.8).

**الجدول رقم(3 –15): التوزيع لمقياس ليكرت**

| مجال الفئة | [1 - 1,80] | [1,80 - 2,60 [ | [ 2,60 - 3,40 [ | [ 3,40 - 4,20 [ | [ 4,20 - 5] |
|---|---|---|---|---|---|
| درجة الموافقة | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |

**المصدر**:من إعداد الطالبة.

**ثانيا:التكرارات والنسب المئوية**

هو أسلوب لتبويب البيانات الإحصائية وعرضها بشكل بسيط وواضح، ويعتمد على تقسيم ظاهرة معينة إلى فئات وتسجيل عدد مرات كل فئة من هذه الفئات، وتحسب النسبة المئوية بقسمة عدد التكرارات الموافقة لكل فئة على عدد أفراد العينة.

**ثالثا: المتوسط الحسابي**

يعتبر المتوسط الحسابي من أكثر مقاييس النزعة المركزية استخداما، حيث يتم الحصول عليه من خلال جمع القيم وتقسيمها على عدد أفراد العينة.

**رابعا:الانحراف المعياري**

يعتبر الانحراف المعياري من أهم مقاييس التشتت، وهو الجدر التربيعي لمجموع مربعات الانحرافات عن وسطها الحسابي مقسوما على حجم العينة.

**خامسا :معامل الارتباط بيرسون**

تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل وتحديد نوع وشدة العلاقة وكذلك قياس صدق فقرات الاستبيان.

**سادسا: اختبار ألفا كرونباخ**

تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات فقرات الاستبيان.

**سابعا :برنامجExcel**

تم استخدام برنامج Excel من أجل تدعيم تحليل خصائص عينة الدراسة بالدوائر النسبية وإعطائها المزيد من الوضوح.

**ثامنا:اختبار تحليل التباين الأحادي ـ ذو الاتجاه الواحد One Way Analysis of A NOVA**

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ـ ذو الاتجاه الواحد لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات البيانات.

**تاسعا: اختبارTفي حالة عينة واحدة (T-Test)**

تم استخدام اختبارTفي حالة عينة واحدة (T-Test)لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى الدرجة المتوسطة وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك، وقد تم استخدام هذا الاختبار للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبيان.

**عاشرا: اختبار(T-Test)T للعينة المستقلة**

تم استخدام اختبار(**T-Test**)T للعينة المستقلة لمعرفة الفروق في حالة الأسئلة التي تحتوي على خيارين الإجابة.

## المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان

في هذا المبحث سنعرض اختبار التوزيع الطبيعي وكذلك تحليل كل من خصائص عينة الدراسة وفقرات الاستبيان وتكون كالتالي:

**المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعيKolmogorov-Smirnov**

سنعرض اختبار كولمجروف ـ سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لاوهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا.
يوضح الجدول رقم (3-15) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي:

**الجدول رقم(3-16):اختبار التوزيع الطبيعي**

| المحاور | قيمة Z | القيمة الاحتمالية(sig) |
|---|---|---|
| **جميع محاور الدراسة** | **0.092** | **0.200** |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

يتضح من الجدول أن القيمة الاحتمالية لمجموع محاور الدراسة أكبر من 0.05 وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، حيث سيتم استخدام الاختبارات المعلمية.

**المطلب الثاني: تحليل خصائص عينة الدراسة**

بغرض التعرف على الخصائص البيانية لأفراد عينة الدراسة تناولت محاور الاستبيان بعض البيانات الشخصية لأفراد العينة وهي كما يلي:

**أولا:الوصف والتحليل الإحصائي لمتغير الجنس**

1. **الجنس:**

يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من حيث الجنس وفق ما يوضحه الجدول والشكل المواليين:

**الجدول رقم (3-17): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس.**

| الجنس | التكرارات | النسبة المؤوية% |
|---|---|---|
| **ذكر** | **28** | **%87,5** |
| **أنثى** | **4** | **%12,5** |
| **المجموع** | **32** | **%100** |

**الشكل البياني رقم (3-1): توزيع أفراد العينة حسب الجنس.**

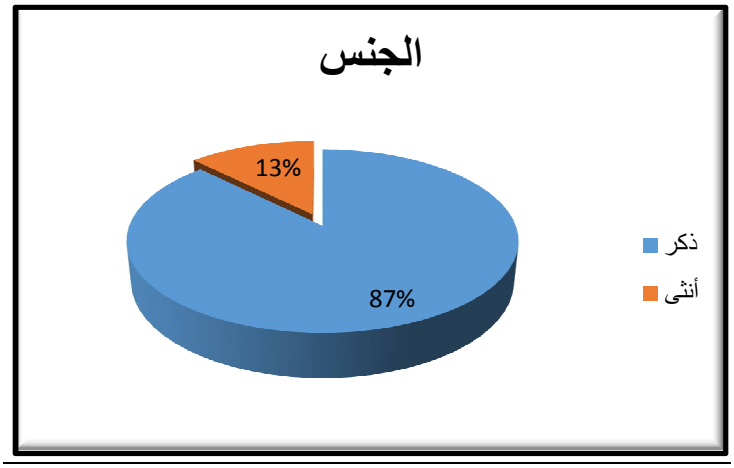


**المصدر:** من إعداد الطالبتين باستخدام نتائج Spss وبرنامج Excel

نلاحظ من الجدول والشكل أن النسبة العالية من أفراد العينة هي من الذكور حيث بلغ عددهم 28 ذكر أي ما يعادل % 87,5،في حين بلغ عدد الإناث 4 وبنسبة مقدارها12,5%.

**ثانيا:العمر**

يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من حيث العمر وفق ما يوضحه الجدول والشكل المواليين:

**الجدول رقم (3-18): توزيع عينة الدراسة حسب العمر**

| الفئة العمرية | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| أقل من 35 سنة | 10 | %31,3 |
| من 35 إلى 40 سنة | 10 | %31,3 |
| من 41 إلى 45 سنة | 7 | %21,9 |
| أكثر من 45 سنة | 5 | %15,6 |
| المجموع | 32 | %100 |

**الشكل البياني رقم (3-2): توزيع أفراد العينة حسب العمر.**

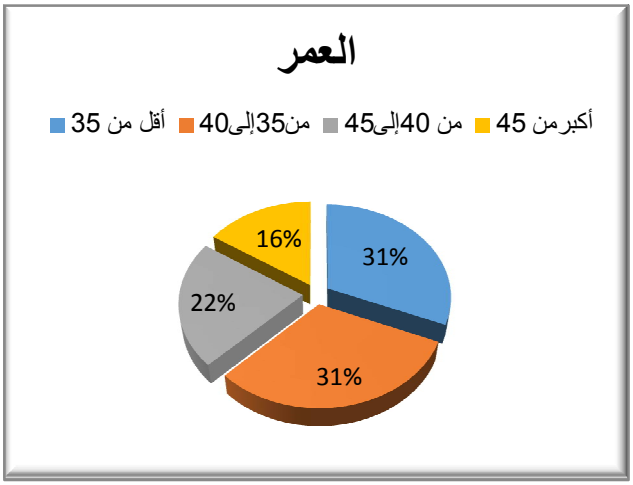


**المصدر**: من إعداد الطالبتين باستخدام نتائج Spss وبرنامج Excel

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن أغلب أفراد العينة هم من الفئة العمرية أقل من 35سنة والفئة العمرية من 35 سنة إلى40 سنة حيث بلغ عددهم 10 فردا وبنسبة مقدارها 31,3% في حين جاءت في المرتبة ما قبل الأخيرة الفئة العمرية من 41 إلى 45 سنة حيث قدر عددهم ب 7 أفراد أي بنسبة 21,9%،أما الفئة العمرية الأخيرة الأكثر من40 سنة فقد بلغ عددهم 5 أفراد بنسبة ,15%.

**ثالثا:الوظيفة**

يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من حيث الوظيفة وفق ما يوضحه الجدول والشكل المواليين:

**الجدول رقم (3-19): توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة.**

| الوظيفة | التكرارات | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| مدير مالي | 3 | 9,4% |
| محاسب | 12 | 37,5% |
| مراجع داخلي | 4 | 12,5% |
| مسير مالي | 12 | 37,5% |
| المجموع | 32 | 100% |

**الشكل البياني رقم (3-3): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة.**

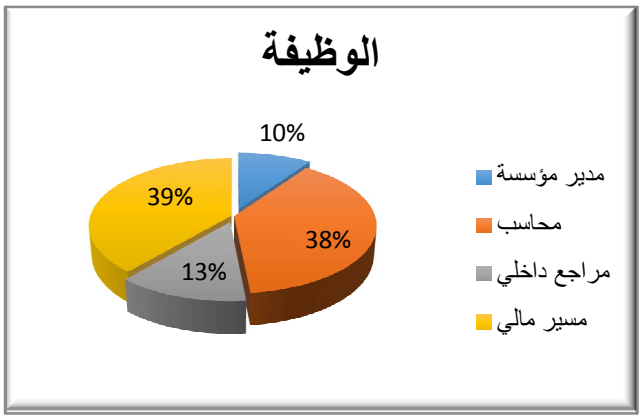

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن أغلب أفراد العينة هم من وظيفة محاسب ومسير المالي حيث بلغ عددهم 12 محاسب ومسير مالي وبنسبة مقدارها% 37,5ثم تليها وظيفة مراجع داخلي البالغ عددهم 4 وبنسبة مقدارها 12, 5%في حين جاءت وظيفة مدير مالي عددهم 3 أي بنسبة 9,4%.

**رابعا:عدد سنوات الخبرة المهنية:**

يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من حيث عدد سنوات الخبرة المهنية وفق ما يوضحه الجدول والشكل الموالي:

**الجدول رقم (3-20): توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة.**

| عدد سنوات الخبرة المهنية | التكرارات | النسبة المئوية% |
|---|---|---|
| أقل من 5 سنوات | 5 | %15 ,6 |
| من 5 إلى 10 سنوات | 15 | %46,9 |
| من 11 إلى 15 سنة | 3 | %9 ,4 |
| أكثر من 15 سنة | 9 | %28,1 |
| المجموع | 32 | %100 |

**الشكل البياني رقم (3-4): توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة.**

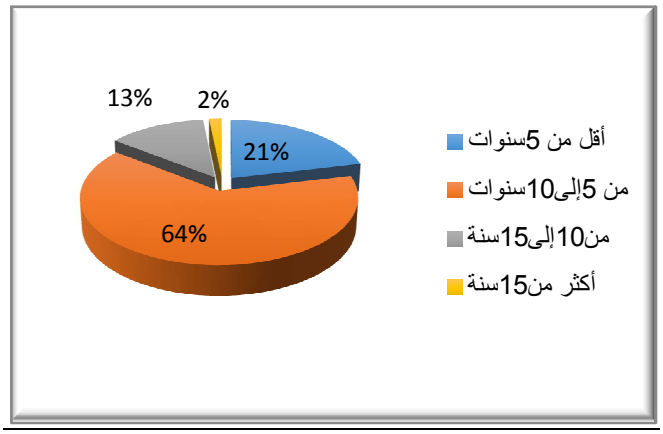


**المصدر**: من إعداد الطالبتين باستخدام نتائج Spss وبرنامج Excel

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن أغلب أفراد العينة هم الخبرة المهنية الأكثر من 5سنةإلى 10سنوات حيث بلغ عدد أفراد هذه الفئة 15 فردا وبنسبة مقدارها 46,9%،ثم تليها الخبرة المهنية أكثر 5 سنوات البالغ عددهم 9 أفراد و بنسبة 28,1%، أما الخبرة المهنية ما قبل الأخيرة هي الفئة الأقل من 5سنوات فقد بلغ عددهم 5 بنسبة15,6 %،وفي المرتبة الأخيرة هي الفئة من 11 إلى 15 سنة والبالغ عددهم 3 أفراد بنسبة 9,4% .

**خامسا:المؤهل العلمي**

يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي وفق ما يوضحه الجدول والشكل الموالين:

**الجدول رقم (3-21): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.**

| المؤهل العلمي | التكرارات | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| ثانوي | 0 | %0 |
| ليسانس | 24 | %75 |
| ماستر | 4 | %12 ,5 |
| ماجستير | 4 | %12,5 |
| دكتوراه | 0 | %0 |
| المجموع | 32 | %100 |

**الشكل البياني رقم (3-5): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي**

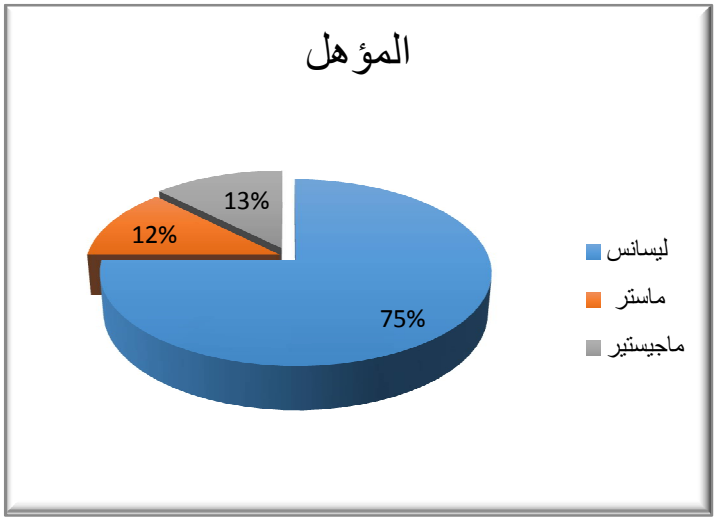


**المصدر**: من إعداد الطالبتين باستخدام نتائج Spss وبرنامج Excel

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن أغلب أفراد العينة هم فئة المؤهل العلمي ليسانس حيث بلغ عددهم 24 فردا وبنسبة 75%،ثم تليها فئة المؤهل العلمي ماجستير وماستر البالغ عددهم 4فراد وبنسبة12,5%، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة فئة المؤهل العلمي دكتوراه وثانوي بنسبة0% وكخلاصة لما تم عرضه حول خصائص عينة الدراسة ومن خلال تحليل البيانات المتعلقة بالقسم الأول من الإستبانة الخاصة بالبيانات العامة لفئة البحث،يمكن أن نستنتج بأن عينة الدراسة اتصفت بأن النسبة الأكبر ذكور،من دوي الفئة العمرية الأكثر من 45 سنة دو وظيفة محاسب وخبرة مهنية أكثر من 15سنة ومؤهل علمي ليسانس أي أن أغلب الموظفين في المؤسسات الاقتصادية من الفئة الكبيرة ذوي شهادة ليسانس والخبرة الكبيرة.

**المطلب الثالث: تحليل فقرات الاستبيان**

تم تحليل بيانات إجابة المبحوثين المتعلقة بمحاور الاستبيان باستخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت نتائج متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا وتم استخدام المتوسط الحسابي لمعرفة درجة القبول أو الرفض و النتائج تكون كما يلي:

**اولا: تحليل فقرات المحور الثاني: مدى توفر متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسة حسب النظام المحاسبي المالي**

**1. تحليل فقرات الجزء الأول(مدى توفر متطلبات الإفصاح المحاسبي الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي).**

**الجدول رقم(3-22):تحليل فقرات الجزءالأول من المحور الثاني**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | قيمة t | القيمة الإحتمالية |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تلتزم المؤسسة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي ضمن الميزانية في نهاية السنة بالمقارنة مع السنة الماضية | 4,53 | 0,915 | 9,464 | 0.000 |
| 2 | تعرض المؤسسة عناصر الأصول والخصوم في الميزانية على أساس أصول وخصوم جارية وغير جارية. | 4,66 | 0,602 | 15,574 | 0.000 |
| 3 | تقوم المؤسسة بتصنيف عناصر الخصوم في الميزانية على أساس درجة الإستحقاق المتزايد. | 4,53 | 0,671 | 12,904 | 0.000 |
| 4 | تقوم المؤسسة بتصنيف عناصر الأصول في الميزانية على أساس مبدأ السيولة المتزايدة. | 4 ,28 | 0,924 | 7,844 | 0.0000 |
| 5 | تقيم المؤسسة العناصر الموجودة في الميزانية بالقيمة الحقيقية لها. | 4,34 | 0,902 | 8,428 | 0.000 |
| 6 | تلتزم المؤسسة بالإفصاح عن الأصول الضريبية(أي الضرائب المؤجلة). | 4,53 | 0,621 | 13,940 | 0.000 |
| 7 | تقوم المؤسسة بالإفصاح عن القرض الإيجاري من عناصر الميزانية. | 4,28 | 0,729 | 9,944 | 0,000 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 8 | تتمتع المعلومات الموجودة داخل صلب الميزانية على الملائمة والموثوقية. | 4,41 | 0,712 | 11,171 | 0,000 |
| 9 | تلتزم المؤسسة بوصف طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات ضمن الميزانية. | 4,16 | 0,808 | 8 ,099 | 0,000 |
| 10 | تلتزم المؤسسة بالإفصاح عن التغيرات التي تطرأ على حسابات أسهم رأس المال خلال الفترة المحاسبية. | 4,41 | 0,756 | 10,522 | 0,000 |
| 11 | تفصح المؤسسة عن الجزء غير المدفوع من أسهم رأس المال. | 4,03 | 0,782 | 7,458 | 0,000 |
| 12 | تلتزم المؤسسة بالإفصاح عن الطريقة المتبعة في تقييم المخزون | 4,13 | 0,871 | 7,309 | 0 ,000 |
| 13 | تفصح المؤسسة عن صافي القيمة الدفترية للأصول الثابتة المعطلة مؤقتا. | 3,88 | 0 ,942 | 5,255 | 0,000 |

**المصدر :** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

**الفقرة الأولى:** في الفقرة رقم (1) بلغ الوسط الحسابي4,53 وهو ينتمي إلى المجال [4.2-5] كما بلغت قيمة tالمحسوبة9,464وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن"المؤسسة تلتزم بمتطلبات الإفصاح المحاسبي ضمن الميزانية في نهاية السنة بالمقارنة مع السنة الماضية ".

**الفقرة الثانية:** في الفقرة رقم (2) بلغ الوسط الحسابي**4,66** وهو ينتمي إلى المجال [4.2-5], **و** بلغت قيمة t المحسوبة 15,574 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المؤسسة تعرض عناصر الأصول والخصوم في الميزانية على أساس أصول وخصوم جارية وغير جارية ".

**الفقرة الثالثة:** في الفقرة رقم (3) بلغ الوسط الحسابي 4,53وهو ينتمي إلى المجال [4.2-5]كما بلغت قيمة t المحسوبة12,904 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,000

وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المؤسسة تقوم بتصنيف عناصر الخصوم في الميزانية على أساس درجة الاستحقاق المتزايد ".

**الفقرة الرابعة:** في الفقرة رقم (4) بلغ الوسط الحسابي 4,28 وهو ينتمي إلى المجال [4.2-5] كما بلغت قيمة t المحسوبة 7,844 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أنه" المؤسسة تقوم بتصنيف عناصر الأصول في الميزانية على أساس مبدأ السيولة المتزايدة".

**الفقرة الخامسة:** في الفقرة رقم (5) بلغ الوسط الحسابي4,34 وهو ينتمي إلى المجال [4.2-5] كما بلغت قيمة t المحسوبة8,428وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395والقيمة الاحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المؤسسة تقيم العناصر الموجودة في الميزانية بالقيمة الحقيقية لها".

**الفقرة السادسة:** في الفقرة رقم (6) بلغ الوسط الحسابي 4,53وهوينتمي إلى المجال [4.2-5] كما بلغت قيمة t المحسوبةوهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المؤسسة تقيم العناصر الموجودة في الميزانية بالقيمة الحقيقية لها".

**الفقرة السابعة:** في الفقرة رقم (7) بلغ الوسط الحسابي 4,28 وهو ينتمي إلى المجال [4.2-5] كما بلغت قيمة t المحسوبة9,944وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المؤسسة تقوم بالإفصاح عن القرض الإيجاري من عناصر الميزانية ".

**الفقرة الثامنة:** في الفقرة رقم (8) بلغ الوسط الحسابي4,41 وهو ينتمي إلى المجال [4.2-5] كما بلغت قيمة t المحسوبة 11,171وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المؤسسة تقيم العناصر الموجودة في الميزانية بالقيمة الحقيقية لها".

**الفقرة التاسعة:** في الفقرة رقم (9) بلغ الوسط الحسابي4,16 وهو ينتمي إلى المجال[3.40-4.2[ كما بلغت قيمة t المحسوبة 8 ,099 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المؤسسة تلتزم بوصف طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات ضمن الميزانية ".

**الفقرة العاشرة:** في الفقرة رقم (10) بلغ الوسط الحسابي4,41 وهو ينتمي إلى المجال [4.2-5] كما بلغت قيمة t المحسوبة10,522وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المؤسسة تلتزم بالإفصاح عن التغيرات التي تطرأ على حسابات أسهم رأس المال خلال الفترة المحاسبية ".

**الفقرة الحادي عشر**:في الفقرة رقم (11) بلغ الوسط الحسابي4,03 وهو ينتمي إلى المجال[3.40-4.2[كما بلغت قيمة t المحسوبة7,458وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الإحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المؤسسة تفصح عن الجزء غير المدفوع من أسهم رأس المال ".

**الفقرة الثاني عشر**: في الفقرة رقم (12) بلغ الوسط الحسابي4,13 وهو ينتمي إلى المجال-4.2[ كما بلغت قيمة t المحسوبة7,309وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الإحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" تلتزم المؤسسة بالإفصاح عن الطريقة المتبعة في تقييم المخزون ".

**الفقرة الثالث عشر**: في الفقرة رقم (13) بلغ الوسط الحسابي3,88 وهو ينتمي إلى المجال[3.40-4.2[ كما بلغت قيمة t المحسوبة 5,255وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المؤسسة تفصح عن صافي القيمة الدفترية للأصول الثابتة المعطلة مؤقتا ".

**2. تحليل فقرات الجزء الثاني( مدى متطلبات الإفصاح المحاسبي في جدول حسابات النتائج توفر حسب حسب النظام المحاسبي المالي)**

**الجدول رقم (3-23): تحليل فقرات الجزء الثاني من المحور الثاني**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | قيمة t | القيمة الإحتمالية |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تلتزم المؤسسة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي ضمن جدول حسابات النتائج في نهاية السنة بالمقارنة مع السنة الماضية. | 4,50 | 0,718 | 11,811 | 0,000 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 2 | تفصح المؤسسة في صلب جدول حسابات النتائج عن الأنشطة العادية والنواتج المالية، ونتيجة الأنشطة العادية وغير العادية. | 4,63 | 0,609 | 15,092 | 0,000 |
| 3 | تفصح المؤسسة عن مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية والعينية. | 4,69 | 0,535 | 17,841 | 0,000 |
| 4 | تعرض المؤسسة ضمن جدول حسابات النتائج الأعباء والنواتج وذلك حسب الطبيعة. | 4,44 | 0,840 | 9,680 | 0,000 |
| 5 | تعرض المؤسسة ضمن جدول حسابات النتائج الأعباء والنواتج وذلك حسب الوظيفة. | 3,84 | 1,139 | 4,190 | 0,000 |
| 6 | تحدد المؤسسة أرصدة التسيير الرئيسية،الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال. | 4,50 | 0,568 | 14,940 | 0,000 |
| 7 | تبرز المؤسسة النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع. | 4,50 | 0,622 | 13,638 | 0,000 |
| 8 | تفصح المؤسسة عن الخسائر الطارئة وتحملها إلى حساب الأرباح والخسائر. | 4,25 | 0,672 | 10,522 | 0,000 |
| 9 | تتميز المعلومات الموجودة داخل صلب جدول حسابات النتائج بالثقة وإمكانية الاعتماد عليها | 4,34 | 0,787 | 9,654 | 0,000 |
| 10 | تلتزم المؤسسة بالإفصاح عن نتيجة النشاط الذي قامت به خلال الفترة المالية. | 4,59 | 0,560 | 16,102 | 0,000 |

**المصدر :** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

**الفقرة الأولى:** في الفقرة رقم (1) بلغ الوسط الحسابي 4,50 وهو ينتمي إلى المجال [4.2-5] كما بلغت قيمة t المحسوبة 11,811 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية

تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المؤسسة تلتزم بمتطلبات الإفصاح المحاسبي ضمن جدول حسابات النتائج في نهاية السنة بالمقارنة مع السنة الماضية ".

**الفقرة الثانية:** في الفقرة رقم (2) بلغ الوسط الحسابي4,63 وهو ينتمي إلى المجال [4.2-5] كما بلغت قيمة tالمحسوبة 15,092 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المؤسسة تفصح في صلب جدول حسابات النتائج عن الأنشطة العادية والنواتج المالية، ونتيجة الأنشطة العادية وغير العادية ".

**الفقرة الثالثة:** في الفقرة رقم (3) بلغ الوسط الحسابي4,69 وهو ينتمي إلى المجال [4.2-5] كما بلغت قيمةt المحسوبة17,841وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المؤسسة تفصح عن مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية والعينية ".

**الفقرة الرابعة:** في الفقرة رقم (4) بلغ الوسط الحسابي 4,44 وهو ينتمي إلى المجال [4.2-5] كما بلغت قيمة tالمحسوبة 9,680 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المؤسسة تعرض ضمن جدول حسابات النتائج الأعباء والنواتج وذلك حسب الطبيعة".

**الفقرة الخامسة:**في الفقرة رقم (5) بلغ الوسط الحسابي 3,84 وهو ينتمي إلى المجال[3.40-4.2[ كما بلغت قيمة t المحسوبة 4,190 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المؤسسة تعرض ضمن جدول حسابات النتائج الأعباء والنواتج وذلك حسب الوظيفة ".

**الفقرة السادسة:** في الفقرة رقم (6) بلغ الوسط الحسابي4,50 وهو ينتمي إلى المجال [4.2-5] كما بلغت قيمة t المحسوبة 14,940وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,001 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المؤسسة تحدد أرصدة التسيير الرئيسية،الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال".

**الفقرة السابعة:** في الفقرة رقم (7) بلغ الوسط الحسابي4,50 وهو ينتمي إلى المجال [4.2-5] كما بلغت قيمة tالمحسوبة13,638 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,001 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المؤسسة تبرز النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع ".

**الفقرة الثامنة:** في الفقرة رقم (8) بلغ الوسط الحسابي4,25 وهو ينتمي إلى المجال [4.2-5] كما بلغت قيمة tالمحسوبة 10,522 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,001 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المؤسسة تفصح عن الخسائر الطارئة وتحملها إلى حساب الأرباح والخسائر ".

**الفقرة التاسعة:** في الفقرة رقم (9) بلغ الوسط الحسابي4,34 وهو ينتمي إلى المجال [4.2-5] كما بلغت قيمة tالمحسوبة 9,654 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,001 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المعلومات الموجودة داخل صلب جدول حسابات النتائج تتميز بالثقة وإمكانية الاعتماد عليها ".

**الفقرة العاشرة:** في الفقرة رقم (10) بلغ الوسط الحسابي4,59 وهو ينتمي إلى المجال [4.2-5] كما بلغت قيمة t المحسوبة16,102وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المؤسسة تلتزم بالإفصاح عن نتيجة النشاط الذي قامت به خلال الفترة المالية.".

**3. تحليل فقرات الجزء الثالث( مدى متطلبات الإفصاح المحاسبي في جدول سيولة الخزينة حسب النظام المحاسبي المالي)**

**الجدول رقم (3-24):تحليل فقرات الجزء الثالث من المحور الثاني**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | قيمة t | القيمة الإحتمالية |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تفصح المؤسسة ضمن قائمة التدفقات النقدية عن مداخيل ومخارج الموجودات المالية. | 4,50 | 0,508 | 16,703 | 0,000 |
| 2 | تفصح المؤسسة عن التغيرات الحاصلة خلال الفترة عن أرصدة المخزون والمدينين والدائنين والمتعلقة بالأنشطة التشغيلية. | 4,41 | 0,615 | 12,938 | 0,000 |
| 3 | تلتزم المؤسسة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة التدفقات النقدية في نهاية كل سنة بالمقارنة مع السنة الماضية. | 4,50 | 0,622 | 13,638 | 0,000 |
| 4 | تعرض المؤسسة قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة. | 4,28 | 0,851 | 8,513 | 0,000 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 5 | تعرض قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة. | 3,84 | 1,110 | 4,299 | 0,000 |
| 6 | تفصح المؤسسة عن التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود غير المادية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية حسب واقعها وكل منها على حدة. | 3,91 | 1,027 | 4,990 | 0,000 |
| 7 | تقدم المؤسسة تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملياتية إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة. | 4,00 | 0,950 | 5,952 | 0 ,000 |
| 8 | تستخدم المؤسسة جدول التدفقات النقدية كأساس لتقييم دقة التخطيط لأداءها. | 4,03 | 0,933 | 6,254 | 0,000 |
| 9 | تفصح المؤسسة عن السيولات التي تشمل الأموال في الصندوق والودائع عند الاطلاع. | 4,16 | 0,847 | 7,726 | 0 ,000 |
| 10 | تفصح المؤسسة عن أشباه السيولات المختارة قصد الوفاء بالتوظيفات المالية قصيرة الأجل. | 4,16 | 0,884 | 7,400 | 0,000 |
| 11 | تفصح المؤسسة عن معلومات حول مقدار التسهيلات والقروض غير المسحوبة والمتاحة للأنشطة والتشغيل والمستقبل. | 3,94 | 0,878 | 6,043 | 0,000 |

**المصدر :** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

**الفقرةا لأولى:**في الفقرة رقم (1) ) بلغ الوسط الحسابي4,50 وهو ينتمي إلى المجال [4.2-5] كما بلغت قيمة t المحسوبة 16,703 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المؤسسة تفصح ضمن قائمة التدفقات النقدية عن مداخيل ومخارج الموجودات المالية ".

**الفقرة الثانية:** في الفقرة رقم (2) ) بلغ الوسط الحسابي4,41 وهو ينتمي إلى المجال [4.2-5] كما بلغت قيمة t المحسوبة12,938 أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المؤسسة تفصح عن التغيرات الحاصلة خلال الفترة عن أرصدة المخزون والمدينين والدائنين والمتعلقة بالأنشطة التشغيلية ".

**الفقرة الثالثة:** في الفقرة رقم (3) ) بلغ الوسط الحسابي4,50 وهو ينتمي إلى المجال [4.2-5] كما بلغت قيمة t المحسوبة 13,638 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المؤسسة تلتزم بمتطلبات الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة التدفقات النقدية في نهاية كل سنة بالمقارنة مع السنة الماضية ".

**الفقرة الرابعة:**في الفقرة رقم (4) ) بلغ الوسط الحسابي 4,28وهو ينتمي إلى المجال [4.2-5] كما بلغت قيمة t المحسوبة 8,513 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,001 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المؤسسة تعرض قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة ".

**الفقرة الخامسة:**في الفقرة رقم (5) بلغ الوسط الحسابي 3,84وهو ينتمي إلى المجال[3.40-4.2[ كما بلغت قيمة t المحسوبة 4,299 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المؤسسة تعرض قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة ".

**الفقرة السادسة:** في الفقرة رقم (6) بلغ الوسط الحسابي 3,91 وهو ينتمي إلى المجال [4.2-5] كما بلغت قيمة t المحسوبة 4,990 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,001 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" تفصح المؤسسة عن التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود غير المادية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية حسب واقعها وكل منها على حدة ".

**الفقرة السابعة:** في الفقرة رقم (7) بلغ الوسط الحسابي4,00 وهو ينتمي إلى المجال[3.40-4.2[ كما بلغت قيمة t المحسوبة 5,952 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,001 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" تقدم المؤسسة تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملياتية إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ".

**الفقرة الثامنة:** في الفقرة رقم (8) بلغ الوسط الحسابي4,03 وهو ينتمي إلى المجال[3.40-4.2[ كما بلغت قيمة t المحسوبة 6,244 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,001 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" تستخدم المؤسسة جدول التدفقات النقدية كأساس لتقييم دقة التخطيط لأداءها".

**الفقرة التاسعة:** في الفقرة رقم (9) بلغ الوسط الحسابي 4,03 وهو ينتمي إلى المجال[3.40-4.2[ كما بلغت قيمة t المحسوبة 7,720 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية

تساوي0,001 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" تفصح المؤسسة عن السيولات التي تشمل الأموال في الصندوق والودائع عند الاطلاع ".

**الفقرة العاشرة:** في الفقرة رقم (9) بلغ الوسط الحسابي 4,16 وهو ينتمي إلى المجال[3.40-4.2[ كما بلغت قيمة t المحسوبة 7,400 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,001 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" تفصح المؤسسة عن أشباه السيولات المختارة قصد الوفاء بالتوظيفات المالية قصيرة الأجل ".

**الفقرة الحادي عشر:** في الفقرة رقم (10) بلغ الوسط الحسابي3,94 وهو ينتمي إلى المجال[3.40-4.2] كما بلغت قيمة t المحسوبة 6,043 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" تفصح المؤسسة عن معلومات حول مقدار التسهيلات والقروض غير المسحوبة والمتاحة للأنشطة والتشغيل والمستقبل ".

**4. تحليل فقرات الجزء الرابع( مدى متطلبات الإفصاح المحاسبي في قائمة تغيرات الأموال الخاصة حقوق حسب النظام المحاسبي المالي).**

**الجدول رقم (3-25):تحليل فقرات الجزء الرابع من المحور الثاني**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | قيمة t | القيمة الإحتمالية |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تلتزم المؤسسة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة تغيرات الأموال الخاصة في نهاية السنة. | 4,38 | 0,751 | 10,352 | 0,000 |
| 2 | تفصح المؤسسة عن عمليات الرسملة سواء الارتفاع، التسديد أو الانخفاض. | 4,28 | 0,813 | 8,920 | 0,000 |
| 3 | تفصح المؤسسة عن النتيجة الصافية للسنة المالية. | 4,52 | 0,677 | 12,473 | 0,000 |
| 4 | تبرز المؤسسة الإيرادات والأعباء المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء عامة. | 4,34 | 0,827 | 9,188 | 0,000 |
| 5 | تقدم المؤسسة التغيرات في الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة. | 4,22 | 0,975 | 7,721 | 0,000 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 6 | تظهر المؤسسة توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال الدورة المالية. | 4,25 | 0,916 | 7,721 | 0,000 |
| 7 | تقوم المؤسسة بالإفصاح عن المكاسب والخسائر المرتبطة مباشرة بحقوق الملكية. | 4,00 | 1,107 | 5,109 | 0,000 |

**المصدر :** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

**الفقرةالأولى:**في الفقرة رقم (1) ) بلغ الوسط الحسابي4,38 وهو ينتمي إلى المجال [4.2-5] كما بلغت قيمة tالمحسوبة 10,352وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المؤسسة تلتزم بمتطلبات الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة تغيرات الأموال الخاصة في نهاية السنة".

**الفقرة الثانية:** في الفقرة رقم (2) ) بلغ الوسط الحسابي 4,28 وهو ينتمي إلى المجال [4.2-5] كما بلغت قيمة t المحسوبة8,920 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المؤسسة تفصح عن عمليات الرسملة سواء الارتفاع، التسديد أو الانخفاض ".

**الفقرة الثالثة:** في الفقرة رقم (3) ) بلغ الوسط الحسابي 4,52 وهو ينتمي إلى المجال [4.2-5] كما بلغت قيمة t المحسوبة 12,473 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المؤسسة تفصح عن النتيجة الصافية للسنة المالية ".

**الفقرة الرابعة:** في الفقرة رقم (4) ) بلغ الوسط الحسابي4,34 وهو ينتمي إلى المجال [4.2-5] كما بلغت قيمة t المحسوبة 9,188 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,001 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" تبرز المؤسسة الإيرادات والأعباء المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء عامة ".

**الفقرة الخامسة:** في الفقرة رقم (5) بلغ الوسط الحسابي 4,22 وهو ينتمي إلى المجال[4.2-5] كما بلغت قيمة t المحسوبة 7,721 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" تقدم المؤسسة التغيرات في الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة ".

**الفقرة السادسة:** في الفقرة رقم (6) بلغ الوسط الحسابي 4,25 وهو ينتمي إلى المجال [4.2-5] كما بلغت قيمة t المحسوبة 7,721 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية

تساوي0,001 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" تظهر المؤسسة توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال الدورة المالية ".

**الفقرة السابعة:** في الفقرة رقم (7) بلغ الوسط الحسابي4,00 وهو ينتمي إلى المجال[3.40-4.2[ كما بلغت قيمة t المحسوبة 5,109 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,001 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" تقوم المؤسسة بالإفصاح عن المكاسب والخسائر المرتبطة مباشرة بحقوق الملكية ".

**ثانيا: تحليل فقرات المحور الثالث (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية).**

**1. تحليل فقرات الجزء الأول من المحور الثالث (الموثوقية).**

**الجدول رقم (3-26): تحليل فقرات الجزء الأول من المحور الثالث**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | قيمة t | القيمة الإحتمالية |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | المعلومات التي تعرضها المؤسسات تعبر بصدق عن العمليات المالية التي حدثت فيها. | 4,44 | 0,716 | 11,363 | 0,000 |
| 2 | المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسات تعبر بصدق عن الأحداث والظواهر التي يجب أن تعبر عنها. | 4,13 | 0,871 | 7,309 | 0,000 |
| 3 | القوائم المالية التي تعرضها المؤسسات تحتوي على كافة المعلومات الضرورية لفهم الأحداث التي تعبر عنها بما في ذلك المعلومات الوصفية والتوضيحية. | 3,78 | 0,975 | 4,533 | 0,000 |
| 4 | تحرص المؤسسات عند إعدادها للقوائم المالية على خاصية الحياد. | 4,09 | 0,893 | 6,929 | 0,000 |
| 5 | المعلومات المالية التي تفرضها المؤسسات لا تحتوي على أخطاء أو حذف في وصف وبيان الأحداث الاقتصادية. | 3,84 | 0,920 | 5,190 | 0,000 |
| 6 | المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسات | 3,44 | 1,105 | 2,239 | 0,032 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | **خالية من أخطاء المعالجة.** | | | | |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

**الفقرة الأولى:** في الفقرة رقم (1) ) بلغ الوسط الحسابي 4,44 وهو ينتمي إلى المجال [4.2-5]بلغت قيمة t المحسوبة 11,363 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المعلومات التي تعرضها المؤسسات تعبر بصدق عن العمليات المالية التي حدثت فيها".

**الفقرة الثانية:** في الفقرة رقم (2) ) بلغ الوسط الحسابي 4,13 وهو ينتمي إلى المجال[3.40-4.2[ بلغت قيمة t المحسوبة 7,309 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسات تعبر بصدق عن الأحداث والظواهر التي يجب أن تعبر عنها".

**الفقرة الثالثة:** في الفقرة رقم (3) ) بلغ الوسط الحسابي 3,78 وهو ينتمي إلى المجال[3.40-4.2[بلغت قيمة t المحسوبة 4,533 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" القوائم المالية التي تعرضها المؤسسات تحتوي على كافة المعلومات الضرورية لفهم الأحداث التي تعبر عنها بما في ذلك المعلومات الوصفية والتوضيحية".

**الفقرة الرابعة:** في الفقرة رقم (4) ) بلغ الوسط الحسابي4,09 وهو ينتمي إلى المجال[3.40-4.2[ كما بلغت قيمة t المحسوبة 6,929 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,001 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المؤسسات تحرص عند إعدادها للقوائم المالية على خاصية الحياد ".

**الفقرة الخامسة:** في الفقرة رقم (5) بلغ الوسط الحسابي 3,84 وهو ينتمي إلى المجال[3.40-4.2[ كما بلغت قيمة t المحسوبة 5,190 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المعلومات المالية التي تفرضها المؤسسات لا تحتوي على أخطاء أو حذف في وصف وبيان الأحداث الاقتصادية ".

**الفقرة السادسة:** في الفقرة رقم (6) بلغ الوسط الحسابي 3,44 وهو ينتمي إلى المجال[3.40-4.2[ كما بلغت قيمة t المحسوبة 2,239 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,032وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسات خالية من أخطاء المعالجة ".

**2.تحليل فقرات الجزء الثاني من المحور الثالث الملائمة**

**الجدول رقم (3-27): تحليل فقرات الجزء الثاني من المحور الثالث**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | قيمة t | القيمة الإحتملية |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تحرص المؤسسات على عرض معلومات مالية نافعة لمختلف متخذي القرار. | 4,22 | 0,975 | 7,071 | 0,000 |
| 2 | تعرضالمؤسسات الاقتصادية معلومات تؤثر على قرارات المستخدمين. | 4,09 | 0,733 | 7,568 | 0,000 |
| 3 | المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسات الاقتصادية صالحة للتنبؤ بالأحداث الاقتصادية المستقبلية لها. | 3,84 | 1,051 | 4,543 | 0,000 |
| 4 | المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسات الاقتصادية صالحة للتنبؤ بالأداء المتوقع لها. | 3,81 | 0,770 | 9,450 | 0,000 |
| 5 | المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسة تفر تغذية عكسية حول التنبؤات التي يقوم بها المستخدمون. | 3,81 | 0,896 | 5,131 | 0,000 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

**الفقرة الأولى:** في الفقرة رقم (1) بلغ الوسط الحسابي 4,22 وهو ينتمي إلى المجال [4.2-5] كما بلغت قيمة tالمحسوبة 7,071 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المؤسسات تحرص على عرض معلومات مالية نافعة لمختلف متخذي القرار.".

**الفقرة الثانية:** في الفقرة رقم (2) بلغ الوسط الحسابي09, 4 وهو ينتمي إلى المجال[3.40-4.2[ كما بلغت قيمة t المحسوبة 7,568 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المؤسسات الاقتصادية تعرض معلومات تؤثر على قرارات المستخدمين. ".

**الفقرة الثالثة:** الفقرة رقم (3) بلغ الوسط الحسابي3,84وهو ينتمي إلى المجال[3.40-4.2[ كما بلغت قيمة tالمحسوبة 4,543 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسات الاقتصادية صالحة للتنبؤ بالأحداث الاقتصادية المستقبلية لها ".

**الفقرة الرابعة:** في الفقرة رقم (4) بلغ الوسط الحسابي 3,81 وهو ينتمي إلى المجال[3.40-4.2[ بلغت قيمة t المحسوبة 9,450 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسات الاقتصادية صالحة للتنبؤ بالأداء المتوقع لها ".

**الفقرة الخامسة:** في الفقرة رقم (5) بلغ الوسط الحسابي3,81 وهو ينتمي إلى المجال[3.40-4.2[ كما بلغت قيمة t المحسوبة 5,131 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسة تفر تغذية عكسية حول التنبؤات التي يقوم بها المستخدمون ".

**3. تحليل فقرات الجزءالثالث من المحور الثالث( القابلية للفهم).**

**الجدول رقم (3-28):تحليل فقرات الجزء الثالث من المحور الثالث**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | قيمة t | القيمة الإحتمالية |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تعرض المؤسسات معلومات محاسبية خالية من التعقيد مما يسهل على المستثمر عملية اتخاذ القرارات. | 4,09 | 0,49013 | 11,547 | 0,000 |
| 2 | تحرص المؤسسات الاقتصادية على إصدار قوائم مالية تتضمن معلومات محاسبية واضحة. | 4,28 | 0,772 | 9,390 | 0,000 |
| 3 | تحرص المؤسسات الاقتصادية على إصدار قوائم مالية تتضمن معلومات محاسبية سهلة الفهم. | 4,28 | 0,729 | 9,944 | 0,000 |
| 4 | تحرص المؤسسات على عرض معلومات المالية المعقدة بذاتها وتبسيطها قدر | 4,22 | 0,870 | 7,924 | 0,000 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | **المستطاع.** | | | | |
| **5** | **تأخذ المؤسسات بعين الاعتبار مستوى المعرفة لدى مستخدمي المعلومات عند عرضها.** | **4,16** | **0,677** | **9,658** | **0,000** |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

**الفقرة الأولى:** في الفقرة رقم (1) بلغ الوسط الحسابي 4,09 وهو ينتمي إلى المجال [3.40-4.2[ كما بلغت قيمة t المحسوبة 11,547 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الإحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المؤسسات تعرض معلومات محاسبية خالية من التعقيد مما يسهل على المستثمر عملية اتخاذ القرارات".

**الفقرة الثانية:** في الفقرة رقم (2) بلغ الوسط الحسابي 4,28 وهو ينتمي إلى المجال[4.2-5]كما بلغت قيمة t المحسوبة 9,390 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن"تحرص المؤسسات الاقتصادية على إصدار قوائم مالية تتضمن معلومات محاسبية واضحة ".

**الفقرة الثالثة:** الفقرة رقم (3) بلغ الوسط الحسابي4,28 وهو ينتمي إلى المجال[4.2-5] كما بلغت قيمة t المحسوبة 9,944 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المؤسسات الاقتصادية تحرص على إصدار قوائم مالية تتضمن معلومات محاسبية سهلة الفهم ".

**الفقرة الرابعة:** في الفقرة رقم (4) بلغ الوسط الحسابي 4,22 وهو ينتمي إلى المجال [4.2-5] بلغت قيمة t المحسوبة 7,924 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المؤسسات تحرص على عرض معلومات المالية المعقدة بذاتها وتبسيطها قدر المستطاع ".

**الفقرة الخامسة:** في الفقرة رقم (5) بلغ الوسط الحسابي 4,16 وهو ينتمي إلى المجال[3.40-4.2[ كما بلغت قيمة t المحسوبة 9,658 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" تأخذ المؤسسات بعين الاعتبار مستوى المعرفة لدى مستخدمي المعلومات عند عرضها ".

**4. تحليل فقرات الجزء الرابع من المحور الثالث (القابلية للمقارنة).**

**الجدول رقم (3-29): تحليل فقرات الجزء الرابع من المحور الثالث**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | قيمة t | القيمة الإحتمالية |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | القوائم المالية التي تعرضها المؤسسات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة. | 4,56 | 0,619 | 14,281 | 0,000 |
| 2 | تحرص المؤسسات الاقتصادية عند تطبيق خاصية القابلية للمقارنة بالإفصاح عن كافة الطرق والبدائل المحاسبية في إعداد القوائم المالية. | 4,16 | 0,884 | 7,400 | 0,000 |
| 3 | المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة تسمح بزيادة كفاءة وفاعلية القوائم المالية للمؤسسة. | 4,38 | 0,707 | 11,000 | 0,000 |
| 4 | تحرص المؤسسات عند عرضها للمعلومات المالية ان تكون هذه المعلومات قابلة للمقارنة مع المعلومات التي تعرضها المؤسسات الأخرى. | 3,94 | 0,878 | 6,043 | 0,000 |

**الفقرة الأولى:** في الفقرة رقم (1) بلغ الوسط الحسابي 4,56 وهو ينتمي إلى المجال[4.2-5] كما بلغت قيمة tالمحسوبة 14,281 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" القوائم المالية التي تعرضها المؤسسات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة ".

**الفقرة الثانية:** في الفقرة رقم (2) بلغ الوسط الحسابي4,16 وهو ينتمي إلى المجال[3.40-4.2]كما بلغت قيمة t المحسوبة 7,400 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المؤسسات الاقتصادية تحرص عند تطبيق خاصية القابلية للمقارنة بالإفصاح عن كافة الطرق والبدائل المحاسبية في إعداد القوائم المالية ".

**الفقرة الثالثة:** الفقرة رقم (3) بلغ الوسط الحسابي 4,38 وهو ينتمي إلى المجال[4.2-5] كما بلغت قيمة t المحسوبة 11,00 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة تسمح بزيادة كفاءة وفاعلية القوائم المالية للمؤسسة".

**الفقرة الرابعة:** في الفقرة رقم (4) بلغ الوسط الحسابي 3,94 وهو ينتمي إلى المجال[3.40-4.2[ بلغت قيمة t المحسوبة 6,043 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395 والقيمة الاحتمالية

تساوي0,000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن" المؤسسات تحرص عند عرضها للمعلومات المالية أن تكون هذه المعلومات قابلة للمقارنة مع المعلومات التي تعرضها المؤسسات الأخرى."

## المبحث الثالث:اختبار الفرضيات وتحليل الفروق.

من أجل القيام بإختبار الفرضيات يتعين علينا استخدام**T** للعينة الواحدة، ولربط إجابات الأفراد بخصائصهم ارتأينا ضرورة القيام بإختبار ANOVA .

### المطلب الأول: إختبار الفرضيات.

نقوم باختبار الفرضيات باستعمال اختبار**T**للعينة الواحدة **(T_test)**، وهذا بالاعتماد على قاعدة القرار التالية:

- ❖ إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية نقبل الفرضية($H_1$)وبالتالي الفرضية البديلة ($H_0$)مرفوضة؛
- ❖ إذا كانت t المحسوبة أصغر منt الجدولية نرفض الفرضية ($H_1$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_0$).
- ❖ إذا كانت القيمة الاحتمالية(sig) الناتجة عن اختبار**T** للعينة الواحدة أصغر من مستوى الدلالة (sig)المعتمد (0.05) نقبل الفرضية($H_1$)؛
- ❖ إذا كانت القيمة الاحتمالية(sig) الناتج عن اختبارT للعينة أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)نرفض الفرضية ($H_1$).

**أولا: اختبار الفرضية الأولى: المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة ملتزمة بضوابط العرض و الإفصاح في قوائمها المالية.**

**$H_0$:** المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة غير ملتزمة بضوابط العرض والإفصاح في قوائمها المالية حسب النظام المحاسبي المالي.

**$H_1$:**المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة ملتزمة بضوابط العرض والإفصاح في قوائمها المالية حسب النظام المحاسبي المالي.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار**T** للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الأولى والمتعلقة بالمحور الثاني من الاستبانة:

**الجدول رقم (3-30):نتائج اختبارT_test لاختبار الفرضية الأولى**

| الفرضية | قيمةt المحسوبة | قيمة t الجدولية | القيمة الاحتمالية(sig-t) | القرار |
|---|---|---|---|---|
| $H_1$ | **17,103** | **2,0395** | **0,000** | قبول |
| درجة المعنوية المعتمدة:0.05 =α | | | | DF=N-1 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمةt المحسوبة تساوي17,103 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية**$H_1$**، أي أن:" **المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة ملتزمة بضوابط العرض و الإفصاح في قوائمها المالية**".

وهذه الفرضية تنقسم إلى أربع فرضيات جزئية وسيتم اختبارها فيما يلي:

**1. اختبار الفرضية الجزئية الأولى: المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة ملتزمة بضوابط العرض و الإفصاح في الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي**

**$H_0$**:المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة غير ملتزمة بضوابط العرض والإفصاح في الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي.

**$H_1$**:المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة ملتزمة بضوابط العرض والإفصاح في الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار**T** للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الجزئية الأولى والمتعلقة بالمحور الثاني من الاستبانة:

**الجدول رقم (3-31):نتائج اختبارT_testلاختبار الفرضية الجزئية الأولى**

| الفرضية | قيمةt المحسوبة | قيمة t الجدولية | القيمة الاحتمالية(sig-t) | القرار |
|---|---|---|---|---|
| $H_1$ | **16,335** | **2,0395** | **0,000** | قبول |
| درجة المعنوية المعتمدة:0.05 =α | | | | DF=N-1 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمةt المحسوبة تساوي **16,335**وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية**$H_1$**، أي أن:"المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة ملتزمة بضوابط العرض والافصاح في الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي ".

**2.اختبار الفرضية الجزئية الثانية: المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة ملتزمة بضوابط العرض و الإفصاح في جدول حسابات النتائج حسب النظام المحاسبي المالي.**

**$H_0$**:المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة غير ملتزمة بضوابط العرض والإفصاح في جدول حسابات النتائج حسب النظام المحاسبي المالي.

**$H_1$**: المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة ملتزمة بضوابط العرض والإفصاح في جدول حسابات النتائج حسب النظام المحاسبي المالي .

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار**T** للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الجزئية الثانية والمتعلقة بالمحور الثاني من الاستبانة.

**الجدول رقم (3-32): نتائج اختبارT_testلاختبار الفرضية الجزئية الثانية**

| الفرضية | قيمةt المحسوبة | قيمة t الجدولية | القيمة الاحتمالية(sig-t) | القرار |
|---|---|---|---|---|
| $H_1$ | **18,966** | **2,0395** | **0,000** | قبول |
| درجة المعنوية المعتمدة:α=0.05 | | | | DF=N-1 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمةt المحسوبة تساوي 18,966وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي2,0395 ، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية**$H_1$**، أي أن:" المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة ملتزمة بضوابط العرض و الإفصاح في جدول حسابات النتائج حسب النظام المحاسبي المالي ".

**3.اختبار الفرضية الجزئية الثالثة: المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة ملتزمة بضوابط العرض والإفصاح في جدول سيولة الخزينة حسب النظام المحاسبي المالي.**

**$H_0$**: المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة غير ملتزمة بضوابط العرض والإفصاح في جدول سيولة الخزينة حسب النظام المحاسبي المالي.

**$H_1$:** المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة ملتزمة بضوابط العرض والإفصاح في جدول سيولة الخزينة حسب النظام المحاسبي المالي.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبارT للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الجزئية الثالثة والمتعلقة بالمحور الثاني من الاستبانة:

**الجدول رقم (3-33):نتائج اختبارT_test لاختبار الفرضية الثالثة**

| الفرضية | قيمةt المحسوبة | قيمة t الجدولية | القيمة الاحتمالية(sig-t) | القرار |
|---|---|---|---|---|
| $H_1$ | **11,759** | **2,0395** | **0,000** | قبول |
| درجة المعنوية المعتمدة:α=0.05 | | | | DF=N-1 |

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمةt المحسوبة تساوي **11,759**وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية**$H_1$**، أي أن:" المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة ملتزمة بضوابط العرض و الإفصاح في جدول سيولة الخزينة حسب النظام المحاسبي المالي ".

**4. اختبار الفرضية الجزئية الرابعة: المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة ملتزمة بضوابط العرض والإفصاح في قائمة تغيرات الأموال الخاصة حسب النظام المحاسبي المالي.**

**$H_0$:** المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة غير ملتزمة بضوابط العرض والافصاح في قائمة تغيرات الأموال الخاصة حسب النظام المحاسبي المالي.

**$H_1$:** المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة ملتزمة بضوابط العرض والإفصاح في قائمة تغيرات الأموال الخاصة حسب النظام المحاسبي المالي.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبارT للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الجزئية الرابعة والمتعلقة بالمحور الثاني من الاستبانة:

**الجدول رقم (3-34): نتائج اختبارT_test لاختبار الفرضية الرابعة**

| الفرضية | قيمةt المحسوبة | قيمة t الجدولية | القيمة الاحتمالية(sig-t) | القرار |
|---|---|---|---|---|
| $H_1$ | **11,723** | **2,0395** | **0,000** | قبول |
| درجة المعنوية المعتمدة:α=0.05 | | | | DF=N-1 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمةt المحسوبة تساوي 11,723هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية**$H_1$**، أي أن:" المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة ملتزمة بضوابط العرض والإفصاح في قائمة التغييرات في الأموال الخاصة حسب النظام المحاسبي المالي ".

**ثانيا: اختبار الفرضية الثانية: المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة تتوفر على الخصائص النوعية لجودة المعلومات.**

**$H_0$**:المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة لا تتوفر على الخصائص النوعية لجودة المعلومات.

**$H_1$** : المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة تتوفر على الخصائص النوعية لجودة المعلومات.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار**T** للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الثانية والمتعلقة بالمحور الثالث من الاستبانة:

**الجدول رقم (3-35):نتائج اختبارT_test لاختبار الفرضية الثانية**

| الفرضية | قيمةt المحسوبة | قيمة t الجدولية | القيمة الاحتمالية(sig-t) | القرار |
|---|---|---|---|---|
| **$H_1$** | **10,029** | **2,0395** | **0,000** | قبول |
| درجة المعنوية المعتمدة:α= 0.05 | | | | DF=N-1 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمةt المحسوبة تساوي**10,029** وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية**$H_1$**، أي أن:" المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة تتوفر على الخصائص النوعية لجودة المعلومات".

وهذه الفرضية تنقسم إلى أربع فرضيات جزئية وسيتم اختبارها فيما يلي:

**1. اختبار الفرضية الجزئية الأولى: المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية العينة محل الدراسة تتوفر على خاصية الموثوقية.**

**$H_0$**:المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية العينة محل الدراسة لا تتوفر على خاصية الموثوقية.

**$H_1$:** المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية العينة محل الدراسة تتوفر على خاصية الموثوقية.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار **T** للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الجزئية الأولى والمتعلقة بالمحور الثالث من الاستبانة:

**الجدول رقم (3-36):نتائج اختبارT_testلاختبار الفرضية الجزئية الأولى**

| الفرضية | قيمةt المحسوبة | قيمة t الجدولية | القيمة الاحتمالية(sig-t) | القرار |
|---|---|---|---|---|
| $H_1$ | **7,719** | **2,0395** | **0,000** | قبول |
| درجة المعنوية المعتمدة:$\alpha$= 0.05 | | | | DF=N-1 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمةt المحسوبة تساوي**7,719** وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية**$H_1$**، أي أن:"المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية العينة محل الدراسة تتوفر على خاصية الموثوقية ".

**2. إختبار الفرضية الجزئية الثانية:المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية العينة محل الدراسة تتوفر على خاصية الملائمة.**

**$H_0$:** المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية العينة محل الدراسة لا تتوفر على خاصية الملائمة.

**$H_1$:** المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية العينة محل الدراسة تتوفر على خاصية الملائمة.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار **T** للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الجزئية الثانية والمتعلقة بالمحور الثالث من الاستبانة:

**الجدول رقم (3-37):نتائج اختبارT_testلاختبار الفرضية الجزئية الثانية**

| الفرضية | قيمةt المحسوبة | قيمة t الجدولية | القيمة الاحتمالية(sig-t) | القرار |
|---|---|---|---|---|
| $H_1$ | **7,553** | **2,0395** | **0,000** | قبول |
| درجة المعنوية المعتمدة:$\alpha$=0.05 | | | | DF=N-1 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمةt المحسوبة تساوي**7,553** وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي2,0395 ، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية**$H_1$**، أي أن:" المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية العينة محل الدراسة تتوفر على خاصية الملائمة "

**3. اختبار الفرضية الجزئية الثالثة : المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية العينة محل الدراسة تتوفر على خاصية القابلية للفهم.**

**$H_0$:** المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية العينة محل الدراسة لا تتوفر على خاصية القابلية للفهم.

**$H_1$:** المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية العينة محل الدراسة تتوفر على خاصية القابلية للفهم.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبارT للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الجزئية الثالثة والمتعلقة بالمحور الثالث من الاستبانة:

**الجدول رقم (3-38):نتائج اختبارT_test لاختبار الفرضية الجزئية الثالثة**

| الفرضية | قيمةt المحسوبة | قيمة t الجدولية | القيمة الاحتمالية(sig-t) | القرار |
|---|---|---|---|---|
| $H_1$ | **11,061** | **2,0395** | **0,000** | قبول |
| درجة المعنوية المعتمدة:α=0.05 | | | | DF=N-1 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمةt المحسوبة تساوي**11,061** وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية**$H_1$**، أي أن:" المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية العينة محل الدراسة تتوفر على خاصية القابلية للفهم".

**4. اختبار الفرضية الجزئية الرابعة: المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية العينة محل الدراسة تتوفر على خاصية القابلية للمقارنة.**

**$H_0$:** المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية العينة محل الدراسة لا تتوفر على خاصية القابلية للمقارنة.

**$H_1$:** المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية العينة محل الدراسة تتوفر على خاصية القابلية للمقارنة.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبارT للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الجزئية الرابعة والمتعلقة بالمحور الثالث من الاستبانة:

**الجدول رقم (3-39):نتائج اختبارT_test لاختبار الفرضية الجزئية الرابعة**

| الفرضية | قيمةt المحسوبة | قيمة t الجدولية | القيمة الاحتمالية(sig-t) | القرار |
|---|---|---|---|---|
| $H_1$ | **11,780** | **2,0395** | **0,000** | قبول |
| درجة المعنوية المعتمدة:α=0.05 | | | | DF=N-1 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمةt المحسوبة تساوي 11,780 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2,0395، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية**$H_1$**، أي أن:" المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية العينة محل الدراسة تتوفر على خاصية القابلية للمقارنة".

**المطلب الثاني: اختبار الفروق**

تم استخدام اختبار "تحليل التباين الأحادي**One Way Analysis of A NOVA** لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول "مدى إلتزام المؤسسات الإقتصادية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية حسب النظام المحاسبي المالي" تعزى إلى العوامل الديموغرافية عند مستوى دلالة 0.05 =α.

**أولا: اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الجنس**

**الجدول رقم (3-40): نتائج اختبارt لفروق المبحوثين حول مدى إلتزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية حسب (scf) بالنسبة للجنس.**

| | الجنس | العدد | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | قيمة t | القيمة الإحتمالية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **جميع** | ذكر | **28** | 4,2601 | 0,44048 | | |
| **المحاور** | أنثى | **4** | 4,0042 | 0,19118 | 2,019 | 0,075 |

**المصدر:**من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي0,075 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة يعزى لمتغير الجنس عند مستوى دلالة 0.05.

**ثانيا: اختبار الفروق بالنسبة لمتغير العمر**

يوضح الجدول رقم (3-41) نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير العمر:

**الجدول رقم(3-41): تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير العمر**

| العنوان | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة f | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مدى إلتزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الافصاح المحاسبي في قوائمها المالية حسبSCF | داخل المجموعات | 0,375 | 3 | 0,125 | 0,672 | 0,576 |
| | بين المجموعات | 5,203 | 28 | 0,186 | | |
| | المجموع | 5,578 | 31 | - | | |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي**0,576**وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة يعزى لمتغير العمر عند مستوى دلالة 0.05.

**ثالثا: اختبار الفروق بالنسبة لمتغير للخبرة**

يوضح الجدول رقم (3-42) نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير الخبرة:

**الجدول رقم(3-42): تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الخبرة**

| العنوان | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة f | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية حسبSCF | داخل المجموعات | 0,470 | 3 | 0,157 | 0,858 | 0,474 |
| | بين المجموعات | 5,108 | 28 | 0,182 | | |
| | المجموع | 5,578 | 31 | | | |

**المصدر:**من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي0,474 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة يعزى لمتغير الخبرة عند مستوى دلالة 0.05.

**رابعا: اختبار الفروق بالنسبة لمتغير المؤهل**

يوضح الجدول رقم (3-43) نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي :

**الجدول رقم(3-43): تحليل التباين الأحادي با.لنسبة لمتغير المؤهل العلمي**

| العنوان | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة f | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية حسب SCF | داخل المجموعات | 0,5450 | 2 | 0,273 | 1,571 | 0,225 |
| | بين المجموعات | 5,032 | 29 | 0,1740 | | |
| | المجموع | 5,578 | 31 | - | | |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي0,225 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة يعزى لمتغير المؤهل عند مستوى دلالة 0.05.

**خامسا: اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الوظيفة**

يوضح الجدول رقم (3-44) نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير الوظيفة:

**الجدول رقم(3-44): تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الوظيفة**

| العنوان | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة f | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مدى إلتزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الافصاح المحاسبي في قوائمها المالية حسبSCF | داخل المجموعات | 1,012 | 3 | 0,337 | 2,213 | 0,110 |
| | بين المجموعات | 4,114 | 27 | 0,152 | | |
| | المجموع | 5 ,166 | 30 | – | | |

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0,110 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة يعزى لمتغير الوظيفة عند مستوى دلالة 0.05

**خلاصة الفصل**

الفصل التطبيقي يشتمل على الدراسة الميدانية التي أجريت في إطار معرفة الإفصاح المحاسبي القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي (SCF) في المؤسسات الاقتصادية للعينة محل الدراسة وذلك في سياق الإجابة على الأسئلة التي تمثل مشكلة الدراسة وهدفها، وقد تضمن هذا الفصل وصفا لمجتمع وعينة الدراسة وحدودها المكانية والزمانية وكذلك الأداة المستخدمة في جمع البيانات الأولية وثباتها وصدقها والأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل النتائج المتوصل إليها بعد إدخالها للحاسب الآلي ومعالجتها ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، كما تضمن أيضا اختبار فرضيات الدراسة ومعنوية الفروق.

يحظى النظام المحاسبي المالي بالاهتمام من جميع الأطراف المعنية بتطبيقه، نظرا لما يتوقع منه تحقيقه في مجال إعداد المعلومات وتوفيرها بالكمية والنوعية اللازمة حسب ما نصت عليه معايير المحاسبة الدولية. فالنظام المحاسبي المالي أثر إيجابي على المؤسسات الاقتصادية من أهمها إمكانية الوصول إلى القيمة الحقيقية للمؤسسة وجعل الأطراف الداخلية والخارجية تستفيد من معلومات تتميز بالملائمة والموثوقية والقابلية للفهم والقابلية للمقارنة، حيث يركز أساسا على مبدأ الإفصاح في القوائم المالية، وعليه فإن كل هذه العوامل ستجعل من المؤسسات الاقتصادية تسعى للرفع من مستواها وتنافسيتها مع الأطراف الأخرى.

ولإبراز مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية حسب النظام المحاسبي المالي قمنا بهذه الدراسة التي مكنتنا من الوصول إلى بعض النتائج وتقديم بعض الاقتراحات.

**نتائج الدراسة النظرية:** في ضوء التحليلات النظرية للدراسة تم التوصل إلى نتائج التالية:

- ❖ الإفصاح المحاسبي هو من المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها الوظيفة المحاسبية حيث يعتبر الأداة الفعالة لإيصال البيانات المحاسبية و المعلومات المستخرجة في القوائم المالية؛
- ❖ كلما زاد الإفصاح في القوائم المالية زادت فعاليتها في ترشيد القرارات؛
- ❖ السياسة المحاسبية هي المبادئ المحددة في القواعد والأحكام والممارسات المتبعة من قبل المؤسسة في إعداد وعرض القوائم المالية المفصح عنها؛
- ❖ القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي هي ذات نظرة مالية، حيث أصبحت تهتم بالأحداث الماضية والأحداث المستقبلية للمؤسسة وذلك من خلال طرق القياس المستعملة؛
- ❖ تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرين والمقرضين والمحللين الماليين وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر المؤسسة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسة؛
- ❖ يتم الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي في الميزانية عن كافة الأحداث الاقتصادية الحالية والماضية،
- ❖ أما في جدول حسابات النتائج فيفصح عن الدخل والمصاريف، بينما في جدول تدفقات النقدية فيتم الإفصاح عن كافة التغيرات في حقوق الملكية باستثناء الخاصة بأصحاب الملكية، بالإضافة إلى جدول التغير في حقوق الملكية فيفصح عن التدفقات الواردة والصادرة من الأنشطة التشغيلية والتمويلية؛
- ❖ تكمن فعالية إعداد وعرض القوائم المالية في مدى ملائمة ومصداقية البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية المفصح عنها بحيث تستطيع المؤسسة تقديم صورة صادقة عن وضعها المالي، وقياس كفاءتها ومعرفة التغير في وضعيتها المالية؛

❖ يسعى النظام المحاسبي المالي إلى توفير المتطلبات اللازمة للإفصاح الكامل، ويشجع على تقديم إفصاحات إضافية للفئات المستخدمة ويعمل على تحسين مستوى الإفصاح وجودة القوائم المالية.

**نتائج الدراسة التطبيقية:** في ضوء الدراسة التي أجريت بالمؤسسات الاقتصادية على مستوى ولايتي جيجل وبجاية تم التوصل إلى النتائج التالية:

❖ تلتزم المؤسسات الاقتصادية بضوابط العرض والإفصاح المحاسبي في الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي وذلك من خلال:

✓ عرض المؤسسات عناصر الأصول والخصوم في الميزانية على أساس أصول وخصوم جارية وغير جارية؛

✓ تصنيف المؤسسات عناصر الخصوم في الميزانية على أساس درجة الاستحقاق المتزايد؛

✓ تصنيف المؤسسة عناصر الأصول في الميزانية على أساس مبدأ السيولة المتزايدة؛

✓ تقييم المؤسسات العناصر الموجودة في الميزانية بالقيمة الحقيقية لها؛

✓ التزام المؤسسات بالإفصاح على الطريقة المتبعة في تقيم المخزون.

❖ تلتزم المؤسسات الاقتصادية بضوابط العرض والإفصاح في جدول حسابات النتائج حسب النظام المحاسبي المالي:

✓ تفصح المؤسسة عن مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية والعينية؛

✓ تعرض المؤسسة ضمن جدول حسابات النتائج الأعباء والنواتج حسب الطبيعة وحسب الوظيفة؛

✓ تحدد المؤسسة أرصدة التسيير الرئيسية، الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.

❖ تلتزم المؤسسات الاقتصادية بضوابط العرض والإفصاح في جدول حسابات النتائج حسب النظام المحاسبي المالي من خلال:

✓ تفصح المؤسسة ضمن قائمة التدفقات النقدية عن مدا خيل ومخارج الموجودات المالية؛

✓ تفصح المؤسسة عن التغيرات الحاصلة خلال الفترة عن أرصدة المخزون والمدينين والدائنين والمتعلقة بالأنشطة التشغيلية؛

✓ تفصح المؤسسة عن التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود غير المادية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية حسب واقعها وكل منها على حدة؛

✓ تقدم المؤسسة تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملياتية إّما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.

❖ تلتزم المؤسسات الاقتصادية بضوابط العرض والإفصاح في قائمة التغير في حقوق الملكية حسب النظام المحاسبي المالي من خلال:

✓ تبرز المؤسسات الإيرادات والأعباء المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء عامة؛

✓ تقديم المؤسسات للتغيرات في الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة؛

✓ تظهر المؤسسات توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال الدورة المالية.

وعليه نثبت صحة الفرضية الأولى التي تنص على: **تلتزم المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة بضوابط العرض والإفصاح في قوائمها المالية حسب النظام المحاسبي المالي.**

❖ تتوفر المعلومات المالية المفصح عنها من طرف المؤسسات الاقتصادية على خاصية الموثوقية وذلك من خلال:

✓ تفرض المؤسسات معلومات تعبر بصدق عن المعلومات المالية التي حدثت فيها؛

✓ تفرض المؤسسات معلومات مالية لا تحتوى على أخطاء أو حذف في وصف وبيان الأحداث الاقتصادية.

❖ تتوفر المعلومات المالية المفصح عنها من طرف المؤسسات الاقتصادية على خاصية الملائمة وذلك من خلال:

✓ حرص المؤسسات على عرض معلومات مالية نافعة لمختلف متخذي القرار؛

✓ المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسات الاقتصادية صالحة للتنبؤ بالأداء المتوقع لها.

❖ تتوفر المعلومات المالية المفصح عنها من طرف المؤسسات الاقتصادية على خاصية القابلية للفهم وذلك من خلال:

✓ عرض المؤسسات معلومات محاسبية خالية من التعقيد مما يسهل على المستثمر عملية اتخاذ القرارات؛

✓ حرص المؤسسات على عرض معلومات المالية المعقدة بذاتها وتبسيطها قدر المستطاع.

❖ تتوفر المعلومات المالية المفصح عنها من طرف المؤسسات الاقتصادية على خاصية القابلية للمقارنة وذلك من خلال:

✓ القوائم المالية التي تعرضها المؤسسات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة؛

✓ لمعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة تسمح بزيادة كفاءة وفاعلية القوائم المالية للمؤسسة.

وعليه نثبت صحة الفرضية الثانية التي تنص على: **أن المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة تتوفر على الخصائص النوعية لجودة المعلومات.**

❖ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية للمتغيرات الديموغرافية على إجابات المستجوبين حول مدى التزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية حسب النظام المحاسبي المالي.

وبالتالي تنفى الفرضية الثالثة التي تنص على: **يوجد فروق ذات دلالة إحصائية للمتغيرات الديموغرافية على إجابات المستجوبين حول حول مدى التزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية حسب النظام المحاسبي المالي.**

**توصيات الدراسة**

على ضوء النتائج السابقة التي توصلت إليها هذه الدراسة يمكن تقديم مجموعة من توصيات تم حصرها فيما يلي:

❖ تشجيع المؤسسات الاقتصادية على تكييف نظمها المحاسبية مع ما تلزمه المعايير المحاسبية خصوصا ما يتعلق بطرق الإفصاح وتقديم القوائم المالية؛

❖ تحسين نوعية التعليم العالي، وكذلك التدريب عن طريق توثيق العلاقة بين الجانبين الأكاديمي والتطبيقي؛

❖ ضرورة إعطاء اهتمام كبير للإفصاح المحاسبي عن المعلومات عمّا له من فوائد كثيرة سواء داخل المؤسسة أو خارجها؛

❖ ضرورة تكييف الإطار القانوني والتشريعي مع المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي.

**أولا:الكتب**

1. أحمد نور، المحاسبة المالية، القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2004.

2. أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبية ( منظور التوافق الدولي)**، الدار الجامعية، مصر، 2005،

3. تركي محمود إبراهيم السلام، **تحليل التقارير المالية**، الطبعة الثانية، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1995.

4. جمال الجعارات **معايير التقارير المالية الدولية(IAS/IFRS)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر،الأردن، 2008.

5. حسين يوسف القاضى، سمير معذى الريشاني، **موسوعة المعايير المحاسبية الدولية: معايير إعداد التقارير المالية عرض البيانات المالية**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

6. الحيالي وليد ناجي، **المحاسبة المتوسطة، مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي**، دار حنين، الأردن، 1996.

7. خالد أمين عبد الله، صايل رمضان، **مبادئ المحاسبة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الأردن، 2009،

8. رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، **مبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.

9. سعود جايد العامري، **المحاسبة الدولية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

10. سليمان مصطفى الدلاهم، **مبادئ وأساسيات علم المحاسبة**، الطبعة الأولى، الوارق للنشر والتوزيع، الأردن،2007، ص136.

11. شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية**، جزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية، 2008.

12. الشيرازي ، مهدي عباس ، **نظرية المحاسبة** ، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 1991، ص 322 .

13. طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة، عرض القوائم المالية**، الجزء الأول، الدار الجامعية، مصر،2004.

14. عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي (المخطط الوطني الجديد)**، الطبعة الأولى، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2009.

15. عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد**، الطبعة الثانية، دار النشر جيطلي، الجزائر.

16. عبد السميع الدسوقي، **أساسيات المحاسبة المالية**، الجزء الأول، بدون طبعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

17. على عباس، **الإدارة المالية**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008

18. فايز سليم حداد، **المحاسبة المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن،2010.

19. كمال الدين الدهراوي، عبد الله هلال، المحاسبة المتوسطة، الدار المعرفة الجامعية، مصر، 2000

20. لخضر علاوي، **نظام المحاسبة المالية**، بدون طبعة، دار متيجة للطبع والنشر، الجزائر، 2010.

21. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، بدون طبعة، دار وائل للنشر، الأردن،2008.

22. محمد بن إبراهيم التويجري، **حوكمة الشركات وأسواق المال العربية**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدراية، مصر، 2007.

23. محمد عباس بدوي، عبد الوهاب نصر علي، **المحاسبة المالية مدخل نظم المعلومات**، المكتب الحديث، مصر، 2008.

24. محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية مشاكل الإعتراف والقياس والإفصاح، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، الأردن.

25. محمود عبد السلام البيومي، **المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية**، بدون طبعة، شركة الجلال للطباعة، مصر، 2003.

26. مفلح عقل، **مقدمة في الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

27. نبيه بن عبد الرحمان الجابر، محمد علاء الدين عبد المنعم، **المحاسبة الدولية**، بدون طبعة، إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة، الرياض، 1998.

28. هادي رضاء الصفار، **مبادئ المحاسبة المالية، القياس والاعتراف والإفصاح في التقارير المحاسبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن، 2009.

29. هوام جمعة، **المحاسبة المعمقة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010.

30. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، **المحاسبة المالية المتوسطة**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2000.

31. يونس حسن الشريف وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الرابعة، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1998.

**ثانيا:الرسائل والأطروحات**

**1.** بن عروج صبرينة، **أهمية انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، الجزائر،2012/2011،

**2.** سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر، 2005/2004.

**3.** ضيف الله محمد الهادي، **أثر تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالية الدولية على الإفصاح وجودة التقارير المالية**، أطروحة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2014.

**4.** عبد المنعم عطا العلول، **دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمبادلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة**، فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2008.

**5.** عثمان زياد عاشور، **مدى التزام الشركات الصناعية الفلسطينية بمتطلبات الافصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 01**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008 .

محمد لزعر، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2012/2011.

**6.** مداني بن بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسة في ظل أعمال التوحيد بالتطبيق على حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلومالاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر3، الجزائر،2004/2003.

**7.** مدحت فوزي، **أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007/2006.

**8.** مسعود راوي، **أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ضمن الماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2013/2012.

**9.** نوفان حامد محمد العليمات ،**القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الإجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية**، أطروحة دكتوراه ، جامعة دمشق، سوريا، 2010.

**ثالثا:الملتقيات**

**1.** أحمد طرطار، شوقي جباري، **الإفصاح المحاسبي في قائمة تدفقات الخزينة**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، المنعقد بالمركز الجامعي سوق أهراس 2010.

**2.** العايش ربيع بوصبيح، سردوك فاتح، عالي خليد، **أثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على الممارسة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول واقع أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي، الجزائر،05-06 ماي 2013.

**رابعا:المجلات**

**1.** زغدار أحمد وسفسر محمد، **خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولي ( IAS / IFRS)**، مجلة الباحث العدد السابع جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2009 /2010 . محمد العيد تجاني، رضوان عادل، **صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول **واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، المنعقد بجامعة الوادي، الجزائر، يومي 5-6 ماي2013.

**2.** علي خشارمة، **مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية الشابهة المندمجة في الأردن معيار المحاسبة الدولي رقم 30**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 17 رقم 01، جامعة الإمارات العربية المتحدة،2003.

**3.** كتوش عاشور، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2009.

**4.** لطفي زيود وآخرون، **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد رقم 29 العدد رقم 01، سوريا، 2007.

**خامسا:القوانين**

**1.** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد74، الصادر بتاريخ 25نوفمبر2007، قانون 11/07 والمتضمن النظام المحاسبي المالي.

**2.** القرار المؤرخ في 23رجب 1429 الموافق ل26 جويلية 2008 المتضمن القواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، 2009.

**3.** المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429هـ الموافق ل26 ماي2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد27.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، المؤرخ ب25 مارس 2009. **القانون 11/07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي.**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**وزارة التعليم العالي و البحث العلمي**

**جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل –**

**كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير**

**قسم : العلوم التجارية**

**السنة : الثانية ماستر**

**تخصص : دراسات محاسبية و جبائية معمقة**

## استبيان البحث

في إطار تحضير مذكرة التخرج المقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر حول موضوع **" مدى إلتزام المؤسسات الإقتصادية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا النظام المحاسبي المالي SCF** و حتى نتوصل إلى نتائج دراسة موضوعية تمكننا من تقديم التوصيات المناسبة، نرجو من سيادتكم مشاركتكم معنا في هذا الاستبيان و ذلك بالإجابة على الأسئلة المدونة في هذه الاستمارة.

ونحيطكم علما أن جميع البيانات التي سنحصل عليها من خلال إجابتكم ستعامل بكل سرية وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

**الطالبتان: حنك مريم**

**قدور خليدة**

**يرجى وضع علامة (×) في الخانة المناسبة .**

**المحور الأول: معلومات ديموغرافية عن عينة الدراسة**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **1- الجنس:** | ذكر | | أنثى | |
| **2- العمر :** | أقل من 35 سنة | | من 35إلى 40 سنة | |
| | من 40 إلى 45 سنة | | أكبر من 45 سنة | |
| **3- الوظيفة الحالية** | مدير المؤسسة | | محاسب | |
| | مراجع داخلي | | مسير مالي | |
| **4- الخبرة المهنية** | أقل من 5 سنوات | | من 5 إلى 10 سنوات | |
| | من 10 إلى 15 سنة | | أكثر من 15 سنة | |
| **5- المؤهل العلمي** | ثانوي | | ماجستير | |
| | ليسانس | | ماستر | |
| | دكتوراه | | | |

**ثانيا :أسئلة الإستبيان**

**المحور الثاني: مدى توفر متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسة**

| الرقم | العبارة | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الجزء الأول: الميزانية** | | | | | | |
| 1 | تلتزم المؤسسة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي ضمن الميزانية في نهاية السنة بالمقارنة مع السنة الماضية | | | | | |
| 2 | تعرض المؤسسة عناصر الأصول والخصوم في الميزانية على أساس أصول وخصوم جارية وغير جارية. | | | | | |
| 3 | تقوم المؤسسة بتصنيف عناصر الخصوم في الميزانية على أساس درجة الإستحقاق المتزايد. | | | | | |
| 4 | تقوم المؤسسة بتصنيف عناصر الأصول في الميزانية على أساس مبدأ السيولة المتزايدة. | | | | | |
| 5 | تقيم المؤسسة العناصر الموجودة في الميزانية بالقيمة الحقيقية لها. | | | | | |
| 6 | تلتزم المؤسسة بالإفصاح عن الأصول الضريبية(أي الضرائب المؤجلة). | | | | | |
| 7 | تقوم المؤسسة بالإفصاح عن القرض الإيجاري من عناصر الميزانية. | | | | | |
| 8 | تتمتع المعلومات الموجودة داخل صلب الميزانية على الملائمة والموثوقية. | | | | | |
| 9 | تلتزم المؤسسة بوصف طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات ضمن الميزانية. | | | | | |
| 10 | تلتزم المؤسسة بالإفصاح عن التغيرات التي تطرأ على حسابات أسهم رأس المال خلال الفترة | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المحاسبية. | | | | | |
| 11 | تفصح المؤسسة عن الجزء غير المدفوع من أسهم رأس المال. | | | | | |
| 12 | تلتزم المؤسسة بالإفصاح عن الطريقة المتبعة في تقييم المخزون. | | | | | |
| 13 | تفصح المؤسسة عن صافي القيمة الدفترية للأصول الثابتة المعطلة مؤقتا. | | | | | |
| **الجزء الثاني: جدول حسابات النتائج** | | | | | | |
| 14 | تلتزم المؤسسة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي ضمن جدول حسابات النتائج في نهاية السنة بالمقارنة مع السنة الماضية. | | | | | |
| 15 | تفصح المؤسسة في صلب جدول حسابات النتائج عن الأنشطة العادية والنواتج المالية، ونتيجة الأنشطة العادية وغير العادية. | | | | | |
| 16 | تفصح المؤسسة عن مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية والعينية. | | | | | |
| 17 | تعرض المؤسسة ضمن جدول حسابات النتائج الأعباء والنواتج وذلك حسب الطبيعة. | | | | | |
| 18 | تعرض المؤسسة ضمن جدول حسابات النتائج الأعباء والنواتج وذلك حسب الوظيفة. | | | | | |
| 19 | تحدد المؤسسة أرصدة التسيير الرئيسية،الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال. | | | | | |
| 20 | تبرز المؤسسة النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع. | | | | | |
| 21 | تفصح المؤسسة عن الخسائر الطارئة وتحملها إلى حساب الأرباح والخسائر. | | | | | |
| 22 | تتميز المعلومات الموجودة داخل صلب جدول | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | حسابات النتائج بالثقة وإمكانية الاعتماد عليها | | | | | |
| 23 | تلتزم المؤسسة بالإفصاح عن نتيجة النشاط الذي قامت به خلال الفترة المالية. | | | | | |
| **الجزء الثالث: قائمة التدفقات النقدية** | | | | | | |
| 24 | تفصح المؤسسة ضمن قائمة التدفقات النقدية عن مداخيل ومخارج الموجودات المالية. | | | | | |
| 25 | تفصح المؤسسة عن التغيرات الحاصلة خلال الفترة عن أرصدة المخزون والمدينين والدائنين والمتعلقة بالأنشطة التشغيلية. | | | | | |
| 26 | تلتزم المؤسسة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة التدفقات النقدية في نهاية كل سنة بالمقارنة مع السنة الماضية. | | | | | |
| 27 | تعرض المؤسسة قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة. | | | | | |
| 28 | تعرض قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة. | | | | | |
| 29 | تفصح المؤسسة عن التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود غير المادية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية حسب واقعها وكل منها على حدة. | | | | | |
| 30 | تقدم المؤسسة تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملياتية إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة. | | | | | |
| 31 | تستخدم المؤسسة جدول التدفقات النقدية كأساس لتقييم دقة التخطيط لأداءها. | | | | | |
| 32 | تفصح المؤسسة عن السيولات التي تشمل الأموال في الصندوق والودائع عند الاطلاع. | | | | | |
| 33 | تفصح المؤسسة عن أشباه السيولات المختارة قصد الوفاء بالتوظيفات المالية قصيرة الأجل. | | | | | |
| 34 | تفصح المؤسسة عن معلومات حول مقدار | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | التسهيلات والقروض غير المسحوبة والمتاحة للأنشطة والتشغيل والمستقبل. | | | | | |
| **الجزء الرابع: قائمة التغير في حقوق الملكية** | | | | | | |
| 35 | تلتزم المؤسسة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي ضمن قائمة تغيرات الأموال الخاصة في نهاية السنة. | | | | | |
| 36 | تفصح المؤسسة عن عمليات الرسملة سواء الارتفاع، التسديد أو الانخفاض. | | | | | |
| 37 | تفصح المؤسسة عن النتيجة الصافية للسنة المالية. | | | | | |
| 38 | تبرز المؤسسة الإيرادات والأعباء المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء عامة. | | | | | |
| 39 | تقدم المؤسسة التغيرات في الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة. | | | | | |
| 40 | تظهر المؤسسة توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال الدورة المالية. | | | | | |
| 41 | تقوم المؤسسة بالإفصاح عن المكاسب والخسائر المرتبطة مباشرة بحقوق الملكية. | | | | | |

**المحور الثالث: الخصائص النوعية للمعلومات المفصح عنها في القوائم المالية.**

| الرقم | العبارة | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | **الجزء الأول: الموثوقية** | | | | | |
| 1 | المعلومات التي تعرضها المؤسسات تعبر بصدق عن العمليات المالية التي حدثت فيها. | | | | | |
| 2 | المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسات تعبر بصدق عن الأحداث والظواهر التي يجب أن تعبر عنها. | | | | | |
| 3 | القوائم المالية التي تعرضها المؤسسات تحتوي على كافة المعلومات الضرورية لفهم الأحداث التي تعبر عنها بما في ذلك المعلومات الوصفية والتوضيحية. | | | | | |
| 4 | تحرص المؤسسات عند إعدادها للقوائم المالية على خاصية الحياد. | | | | | |
| 5 | المعلومات المالية التي تفرضها المؤسسات لا تحتوي على أخطاء أو حذف في وصف وبيان الأحداث الاقتصادية. | | | | | |
| 6 | المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسات خالية من أخطاء المعالجة. | | | | | |
| | **الجزء الثاني: الملائمة** | | | | | |
| 7 | تحرص المؤسسات على عرض معلومات مالية نافعة لمختلف متخذي القرار. | | | | | |
| 8 | تعرض المؤسسات الاقتصادية معلومات تؤثر على قرارات المستخدمين. | | | | | |
| 9 | المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسات الاقتصادية صالحة للتنبؤ بالأحداث الاقتصادية المستقبلية لها. | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 10 | المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسات الاقتصادية صالحة للتنبؤ بالأداء المتوقع لها. | | | | | |
| 11 | المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسة تفر تغذية عكسية حول التنبؤات التي يقوم بها المستخدمون. | | | | | |
| **الجزء الثالث: القابلية للفهم** | | | | | | |
| 12 | تعرض المؤسسات معلومات محاسبية خالية من التعقيد مما يسهل على المستثمر عملية اتخاذ القرارات. | | | | | |
| 13 | تحرص المؤسسات الاقتصادية على إصدار قوائم مالية تتضمن معلومات محاسبية واضحة. | | | | | |
| 14 | تحرص المؤسسات الاقتصادية على إصدار قوائم مالية تتضمن معلومات محاسبية سهلة الفهم. | | | | | |
| 15 | تحرص المؤسسات على عرض معلومات المالية المعقدة بذاتها وتبسيطها قدر المستطاع. | | | | | |
| 16 | تأخذ المؤسسات بعين الاعتبار مستوى المعرفة لدى مستخدمي المعلومات عند عرضها. | | | | | |
| **الجزء الرابع: القابلية للمقارنة** | | | | | | |
| 17 | القوائم المالية التي تعرضها المؤسسات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة. | | | | | |
| 18 | تحرص المؤسسات الاقتصادية عند تطبيق خاصية القابلية للمقارنة بالإفصاح عن كافة الطرق والبدائل المحاسبية في إعداد القوائم المالية. | | | | | |
| 19 | المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة تسمح بزيادة كفاءة وفاعلية القوائم المالية للمؤسسة. | | | | | |
| 20 | تحرص المؤسسات عند عرضها للمعلومات المالية ان تكون هذه المعلومات قابلة للمقارنة مع المعلومات التي تعرضها المؤسسات الأخرى. | | | | | |

## النتائج بعد استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية

### 1- دراسة الصدق من خلال معامل الارتباط

**معامل الإرتباط للمحور الثاني**

**معامل الارتباط للجزء الأول من المحور الثاني**

| | | A11 | A12 | A13 | A14 | A15 | A16 | A17 | A18 | A19 | A110 | A111 | A112 | A113 | totala1 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | Corrélation de Pearson | 1 | ,401* | ,103 | ,352* | ,280 | ,339 | ,156 | ,450** | ,015 | ,237 | ,021 | ,035 | ,117 | ,471** |
| A11 | Sig. (bilatérale) | | ,023 | ,573 | ,048 | ,121 | ,058 | ,395 | ,010 | ,935 | ,191 | ,909 | ,847 | ,524 | ,007 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| | Corrélation de Pearson | ,401* | 1 | ,547** | ,528** | ,344 | ,591** | ,448* | ,261 | ,181 | ,104 | ,161 | ,085 | ,206 | ,611** |
| A12 | Sig. (bilatérale) | ,023 | | ,001 | ,002 | ,054 | ,000 | ,010 | ,149 | ,323 | ,570 | ,380 | ,645 | ,257 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| | Corrélation de Pearson | ,103 | ,547** | 1 | ,739** | ,328 | ,307 | ,542** | ,276 | ,437* | ,133 | ,397* | -,007 | -,045 | ,601** |
| A13 | Sig. (bilatérale) | ,573 | ,001 | | ,000 | ,067 | ,087 | ,001 | ,126 | ,012 | ,468 | ,024 | ,970 | ,808 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| | Corrélation de Pearson | ,352* | ,528** | ,739** | 1 | ,461** | ,349* | ,501** | ,458** | ,415* | ,385* | ,434* | -,005 | ,153 | ,756** |
| A14 | Sig. (bilatérale) | ,048 | ,002 | ,000 | | ,008 | ,050 | ,003 | ,008 | ,018 | ,029 | ,013 | ,978 | ,403 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| | Corrélation de Pearson | ,280 | ,344 | ,328 | ,461** | 1 | ,527** | ,094 | ,328 | ,367* | -,022 | ,121 | ,313 | ,090 | ,568** |
| A15 | Sig. (bilatérale) | ,121 | ,054 | ,067 | ,008 | | ,002 | ,611 | ,067 | ,039 | ,904 | ,508 | ,081 | ,624 | ,001 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| | Corrélation de Pearson | ,339 | ,591** | ,307 | ,349* | ,527** | 1 | ,372* | ,371* | ,279 | ,144 | ,297 | ,350* | ,503** | ,702** |
| A16 | Sig. (bilatérale) | ,058 | ,000 | ,087 | ,050 | ,002 | | ,036 | ,036 | ,122 | ,432 | ,099 | ,049 | ,003 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| | Corrélation de Pearson | ,156 | ,448* | ,542** | ,501** | ,094 | ,372* | 1 | ,456** | ,416* | ,254 | ,437* | -,210 | ,100 | ,571** |
| A17 | Sig. (bilatérale) | ,395 | ,010 | ,001 | ,003 | ,611 | ,036 | | ,009 | ,018 | ,160 | ,012 | ,249 | ,587 | ,001 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| | Corrélation de Pearson | ,450** | ,261 | ,276 | ,458** | ,328 | ,371* | ,456** | 1 | ,615** | ,522** | ,382* | ,280 | ,222 | ,739** |
| A18 | Sig. (bilatérale) | ,010 | ,149 | ,126 | ,008 | ,067 | ,036 | ,009 | | ,000 | ,002 | ,031 | ,121 | ,221 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| | Corrélation de Pearson | ,015 | ,181 | ,437* | ,415* | ,367* | ,279 | ,416* | ,615** | 1 | ,421* | ,503** | ,247 | ,154 | ,660** |
| A19 | Sig. (bilatérale) | ,935 | ,323 | ,012 | ,018 | ,039 | ,122 | ,018 | ,000 | | ,016 | ,003 | ,174 | ,401 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| | Corrélation de Pearson | ,237 | ,104 | ,133 | ,385* | -,022 | ,144 | ,254 | ,522** | ,421* | 1 | ,523** | ,067 | ,210 | ,524** |
| A110 | Sig. (bilatérale) | ,191 | ,570 | ,468 | ,029 | ,904 | ,432 | ,160 | ,002 | ,016 | | ,002 | ,714 | ,250 | ,002 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| | Corrélation de Pearson | ,021 | ,161 | ,397* | ,434* | ,121 | ,297 | ,437* | ,382* | ,503** | ,523** | 1 | ,041 | ,531** | ,637** |
| A111 | Sig. (bilatérale) | ,909 | ,380 | ,024 | ,013 | ,508 | ,099 | ,012 | ,031 | ,003 | ,002 | | ,822 | ,002 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| A112 | Corrélation de Pearson | ,035 | ,085 | -,007 | -,005 | ,313 | ,350* | -,210 | ,280 | ,247 | ,067 | ,041 | 1 | ,177 | ,327 |

| | | | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | Sig. (bilatérale) | ,847 | ,645 | ,970 | ,978 | ,081 | ,049 | ,249 | ,121 | ,174 | ,714 | ,822 | | ,332 | ,068 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| | Corrélation de Pearson | ,117 | ,206 | -,045 | ,153 | ,090 | ,503** | ,100 | ,222 | ,154 | ,210 | ,531** | ,177 | 1 | ,465** |
| A113 | Sig. (bilatérale) | ,524 | ,257 | ,808 | ,403 | ,624 | ,003 | ,587 | ,221 | ,401 | ,250 | ,002 | ,332 | | ,007 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| | Corrélation de Pearson | ,471** | ,611** | ,601** | ,756** | ,568** | ,702** | ,571** | ,739** | ,660** | ,524** | ,637** | ,327 | ,465** | 1 |
| totala1 | Sig. (bilatérale) | ,007 | ,000 | ,000 | ,000 | ,001 | ,000 | ,001 | ,000 | ,000 | ,002 | ,000 | ,068 | ,007 | |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

## معامل الإرتباط للجزء الثاني من المحور الثاني

| | | A21 | A22 | A23 | A24 | A25 | A26 | A27 | A28 | A29 | A210 | totala2 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| A21 | Corrélation de Pearson | 1 | ,221 | ,336 | ,374* | ,177 | ,474** | ,361* | ,067 | -,143 | ,040 | ,469** |
| | Sig. (bilatérale) | | ,224 | ,060 | ,035 | ,331 | ,006 | ,042 | ,716 | ,436 | ,828 | ,007 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| A22 | Corrélation de Pearson | ,221 | 1 | ,718** | ,583** | ,145 | ,280 | ,511** | ,394* | ,210 | ,296 | ,676** |
| | Sig. (bilatérale) | ,224 | | ,000 | ,000 | ,427 | ,121 | ,003 | ,026 | ,248 | ,100 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| A23 | Corrélation de Pearson | ,336 | ,718** | 1 | ,816** | ,182 | ,318 | ,581** | ,224 | ,110 | ,316 | ,719** |
| | Sig. (bilatérale) | ,060 | ,000 | | ,000 | ,319 | ,076 | ,000 | ,217 | ,549 | ,078 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| A24 | Corrélation de Pearson | ,374* | ,583** | ,816** | 1 | ,242 | ,406* | ,494** | ,200 | ,009 | ,184 | ,695** |
| | Sig. (bilatérale) | ,035 | ,000 | ,000 | | ,181 | ,021 | ,004 | ,272 | ,960 | ,313 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| A25 | Corrélation de Pearson | ,177 | ,145 | ,182 | ,242 | 1 | ,324 | ,023 | ,137 | ,026 | ,100 | ,475** |
| | Sig. (bilatérale) | ,331 | ,427 | ,319 | ,181 | | ,070 | ,902 | ,455 | ,888 | ,588 | ,006 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| A26 | Corrélation de Pearson | ,474** | ,280 | ,318 | ,406* | ,324 | 1 | ,548** | ,423* | ,397* | ,456** | ,740** |
| | Sig. (bilatérale) | ,006 | ,121 | ,076 | ,021 | ,070 | | ,001 | ,016 | ,025 | ,009 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| A27 | Corrélation de Pearson | ,361* | ,511** | ,581** | ,494** | ,023 | ,548** | 1 | ,694** | ,428* | ,509** | ,785** |
| | Sig. (bilatérale) | ,042 | ,003 | ,000 | ,004 | ,902 | ,001 | | ,000 | ,015 | ,003 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |

| | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| A28 | Corrélation de Pearson | ,067 | ,394* | ,224 | ,200 | ,137 | ,423* | ,694** | 1 | ,442* | ,364* | ,617** |
| | Sig. (bilatérale) | ,716 | ,026 | ,217 | ,272 | ,455 | ,016 | ,000 | | ,011 | ,040 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| A29 | Corrélation de Pearson | -,143 | ,210 | ,110 | ,009 | ,026 | ,397* | ,428* | ,442* | 1 | ,473** | ,461** |
| | Sig. (bilatérale) | ,436 | ,248 | ,549 | ,960 | ,888 | ,025 | ,015 | ,011 | | ,006 | ,008 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| A210 | Corrélation de Pearson | ,040 | ,296 | ,316 | ,184 | ,100 | ,456** | ,509** | ,364* | ,473** | 1 | ,563** |
| | Sig. (bilatérale) | ,828 | ,100 | ,078 | ,313 | ,588 | ,009 | ,003 | ,040 | ,006 | | ,001 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| totala2 | Corrélation de Pearson | ,469** | ,676** | ,719** | ,695** | ,475** | ,740** | ,785** | ,617** | ,461** | ,563** | 1 |
| | Sig. (bilatérale) | ,007 | ,000 | ,000 | ,000 | ,006 | ,000 | ,000 | ,000 | ,008 | ,001 | |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

## معامل الإرتباط للجزء الثالث من المحور الثاني

| | | A31 | A32 | A33 | A34 | A35 | A36 | A37 | A38 | A39 | A310 | A311 | totala3 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| A31 | Corrélation de Pearson | 1 | ,568** | ,714** | ,709** | ,429* | ,587** | ,134 | ,443* | ,263 | ,323 | ,362* | ,711** |
| | Sig. (bilatérale) | | ,001 | ,000 | ,000 | ,014 | ,000 | ,466 | ,011 | ,147 | ,071 | ,042 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| A32 | Corrélation de Pearson | ,568** | 1 | ,464** | ,576** | ,238 | ,215 | -,110 | ,427* | ,370* | ,473** | ,288 | ,563** |
| | Sig. (bilatérale) | ,001 | | ,008 | ,001 | ,190 | ,236 | ,547 | ,015 | ,037 | ,006 | ,110 | ,001 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| A33 | Corrélation de Pearson | ,714** | ,464** | 1 | ,700** | ,444* | ,328 | ,164 | ,417* | ,337 | ,205 | ,236 | ,640** |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,008 | | ,000 | ,011 | ,067 | ,371 | ,018 | ,059 | ,260 | ,193 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| A34 | Corrélation de Pearson | ,709** | ,576** | ,700** | 1 | ,526** | ,547** | ,279 | ,517** | ,474** | ,497** | ,542** | ,852** |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,001 | ,000 | | ,002 | ,001 | ,122 | ,002 | ,006 | ,004 | ,001 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |

| | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| A35 | Corrélation de Pearson | ,429* | ,238 | ,444* | ,526** | 1 | ,241 | ,611** | ,316 | ,439* | ,289 | ,420* | ,706** |
| | Sig. (bilatérale) | ,014 | ,190 | ,011 | ,002 | | ,183 | ,000 | ,078 | ,012 | ,109 | ,017 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| A36 | Corrélation de Pearson | ,587** | ,215 | ,328 | ,547** | ,241 | 1 | ,066 | ,407* | ,351* | ,336 | ,423* | ,622** |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,236 | ,067 | ,001 | ,183 | | ,719 | ,021 | ,049 | ,060 | ,016 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| A37 | Corrélation de Pearson | ,134 | -,110 | ,164 | ,279 | ,611** | ,066 | 1 | ,109 | ,120 | -,038 | ,309 | ,405* |
| | Sig. (bilatérale) | ,466 | ,547 | ,371 | ,122 | ,000 | ,719 | | ,552 | ,512 | ,835 | ,085 | ,021 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| A38 | Corrélation de Pearson | ,443* | ,427* | ,417* | ,517** | ,316 | ,407* | ,109 | 1 | ,566** | ,698** | ,357* | ,719** |
| | Sig. (bilatérale) | ,011 | ,015 | ,018 | ,002 | ,078 | ,021 | ,552 | | ,001 | ,000 | ,045 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| A39 | Corrélation de Pearson | ,263 | ,370* | ,337 | ,474** | ,439* | ,351* | ,120 | ,566** | 1 | ,527** | ,708** | ,719** |
| | Sig. (bilatérale) | ,147 | ,037 | ,059 | ,006 | ,012 | ,049 | ,512 | ,001 | | ,002 | ,000 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| A310 | Corrélation de Pearson | ,323 | ,473** | ,205 | ,497** | ,289 | ,336 | -,038 | ,698** | ,527** | 1 | ,429* | ,653** |
| | Sig. (bilatérale) | ,071 | ,006 | ,260 | ,004 | ,109 | ,060 | ,835 | ,000 | ,002 | | ,014 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| A311 | Corrélation de Pearson | ,362* | ,288 | ,236 | ,542** | ,420* | ,423* | ,309 | ,357* | ,708** | ,429* | 1 | ,712** |
| | Sig. (bilatérale) | ,042 | ,110 | ,193 | ,001 | ,017 | ,016 | ,085 | ,045 | ,000 | ,014 | | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| totala3 | Corrélation de Pearson | ,711** | ,563** | ,640** | ,852** | ,706** | ,622** | ,405* | ,719** | ,719** | ,653** | ,712** | 1 |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,001 | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 | ,021 | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 | |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

## معامل الإرتباط للجزء الرابع من المحور الثاني

| | | A41 | A42 | A43 | A44 | A45 | A46 | A47 | totala4 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | Corrélation de Pearson | 1 | ,509** | ,246 | ,253 | ,061 | ,375* | ,349 | ,540** |
| A41 | Sig. (bilatérale) | | ,003 | ,181 | ,162 | ,742 | ,034 | ,050 | ,001 |
| | N | 32 | 32 | 31 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| | Corrélation de Pearson | ,509** | 1 | ,499** | ,379* | ,327 | ,336 | ,466** | ,691** |
| A42 | Sig. (bilatérale) | ,003 | | ,004 | ,032 | ,068 | ,060 | ,007 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 31 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| | Corrélation de Pearson | ,246 | ,499** | 1 | ,606** | ,517** | ,364* | ,332 | ,689** |
| A43 | Sig. (bilatérale) | ,181 | ,004 | | ,000 | ,003 | ,044 | ,068 | ,000 |
| | N | 31 | 31 | 31 | 31 | 31 | 31 | 31 | 31 |
| | Corrélation de Pearson | ,253 | ,379* | ,606** | 1 | ,584** | ,394* | ,563** | ,761** |
| A44 | Sig. (bilatérale) | ,162 | ,032 | ,000 | | ,000 | ,026 | ,001 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 31 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| | Corrélation de Pearson | ,061 | ,327 | ,517** | ,584** | 1 | ,334 | ,508** | ,690** |
| A45 | Sig. (bilatérale) | ,742 | ,068 | ,003 | ,000 | | ,062 | ,003 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 31 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| | Corrélation de Pearson | ,375* | ,336 | ,364* | ,394* | ,334 | 1 | ,700** | ,727** |
| A46 | Sig. (bilatérale) | ,034 | ,060 | ,044 | ,026 | ,062 | | ,000 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 31 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| | Corrélation de Pearson | ,349 | ,466** | ,332 | ,563** | ,508** | ,700** | 1 | ,830** |
| A47 | Sig. (bilatérale) | ,050 | ,007 | ,068 | ,001 | ,003 | ,000 | | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 31 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| | Corrélation de Pearson | ,540** | ,691** | ,689** | ,761** | ,690** | ,727** | ,830** | 1 |
| totala4 | Sig. (bilatérale) | ,001 | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 | |
| | N | 32 | 32 | 31 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

## معامل الإرتباط للمحور الثاني

## معامل الإرتباط للجزء الاول من المحور الثالث

| | | B11 | B12 | B13 | B14 | B15 | B16 | totalaB1 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| B11 | Corrélation de Pearson | 1 | ,634** | ,465** | ,540** | ,548** | ,444* | ,763** |
| | Sig. (bilatérale) | | ,000 | ,007 | ,001 | ,001 | ,011 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| B12 | Corrélation de Pearson | ,634** | 1 | ,565** | ,690** | ,347 | ,478** | ,797** |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | | ,001 | ,000 | ,051 | ,006 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| B13 | Corrélation de Pearson | ,465** | ,565** | 1 | ,617** | ,392* | ,451** | ,766** |
| | Sig. (bilatérale) | ,007 | ,001 | | ,000 | ,026 | ,010 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| B14 | Corrélation de Pearson | ,540** | ,690** | ,617** | 1 | ,372* | ,382* | ,774** |
| | Sig. (bilatérale) | ,001 | ,000 | ,000 | | ,036 | ,031 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| B15 | Corrélation de Pearson | ,548** | ,347 | ,392* | ,372* | 1 | ,641** | ,725** |
| | Sig. (bilatérale) | ,001 | ,051 | ,026 | ,036 | | ,000 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| B16 | Corrélation de Pearson | ,444* | ,478** | ,451** | ,382* | ,641** | 1 | ,766** |
| | Sig. (bilatérale) | ,011 | ,006 | ,010 | ,031 | ,000 | | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| totalaB1 | Corrélation de Pearson | ,763** | ,797** | ,766** | ,774** | ,725** | ,766** | 1 |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 | |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

## معامل الإرتباط للجزء الثاني من المحور الثالث

| | | B21 | B22 | B23 | B24 | B25 | totalaB2 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | Corrélation de Pearson | 1 | ,540** | ,601** | ,667** | ,233 | ,790** |
| B21 | Sig. (bilatérale) | | ,001 | ,000 | ,000 | ,199 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| | Corrélation de Pearson | ,540** | 1 | ,581** | ,577** | ,289 | ,757** |
| B22 | Sig. (bilatérale) | ,001 | | ,000 | ,001 | ,109 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| | Corrélation de Pearson | ,601** | ,581** | 1 | ,789** | ,413* | ,882** |
| B23 | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,000 | | ,000 | ,019 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| | Corrélation de Pearson | ,667** | ,577** | ,789** | 1 | ,330 | ,867** |
| B24 | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,001 | ,000 | | ,065 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| | Corrélation de Pearson | ,233 | ,289 | ,413* | ,330 | 1 | ,580** |
| B25 | Sig. (bilatérale) | ,199 | ,109 | ,019 | ,065 | | ,001 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| | Corrélation de Pearson | ,790** | ,757** | ,882** | ,867** | ,580** | 1 |
| totalaB2 | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 | ,001 | |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

## معامل الارتباط للجزء الثالث من المحور الثالث

| | | B31 | B32 | B33 | B34 | B35 | totalaB3 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | Corrélation de Pearson | 1 | ,447* | ,628** | ,621** | ,586** | ,842** |
| B31 | Sig. (bilatérale) | | ,010 | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| | Corrélation de Pearson | ,447* | 1 | ,543** | ,386* | ,469** | ,714** |
| B32 | Sig. (bilatérale) | ,010 | | ,001 | ,029 | ,007 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| | Corrélation de Pearson | ,628** | ,543** | 1 | ,612** | ,562** | ,842** |
| B33 | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,001 | | ,000 | ,001 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| | Corrélation de Pearson | ,621** | ,386* | ,612** | 1 | ,433* | ,791** |
| B34 | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,029 | ,000 | | ,013 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| B35 | Corrélation de Pearson | ,586** | ,469** | ,562** | ,433* | 1 | ,754** |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,007 | ,001 | ,013 | | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| | Corrélation de Pearson | ,842** | ,714** | ,842** | ,791** | ,754** | 1 |
| totalaB3 | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 | |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

## معامل الارتباط للجزء الرابع من المحور الثالث

| | | B41 | B42 | B43 | B44 | totalaB4 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | Corrélation de Pearson | 1 | ,424* | ,461** | ,245 | ,635** |
| B41 | Sig. (bilatérale) | | ,016 | ,008 | ,177 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| | Corrélation de Pearson | ,424* | 1 | ,626** | ,595** | ,874** |
| B42 | Sig. (bilatérale) | ,016 | | ,000 | ,000 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| | Corrélation de Pearson | ,461** | ,626** | 1 | ,455** | ,805** |
| B43 | Sig. (bilatérale) | ,008 | ,000 | | ,009 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| | Corrélation de Pearson | ,245 | ,595** | ,455** | 1 | ,777** |
| B44 | Sig. (bilatérale) | ,177 | ,000 | ,009 | | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| | Corrélation de Pearson | ,635** | ,874** | ,805** | ,777** | 1 |
| totalaB4 | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 | |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

## 2- صدق الإتساق البنائي للمحور الثاني

### صدق الاتساق البنائي للمحور الثاني

| | | totala1 | totala2 | totala3 | totala4 | totalaA |
|---|---|---|---|---|---|---|
| totala1 | Corrélation de Pearson | 1 | ,698** | ,629** | ,560** | ,864** |
| | Sig. (bilatérale) | | ,000 | ,000 | ,001 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| totala2 | Corrélation de Pearson | ,698** | 1 | ,633** | ,526** | ,828** |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | | ,000 | ,002 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| totala3 | Corrélation de Pearson | ,629** | ,633** | 1 | ,698** | ,886** |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,000 | | ,000 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| totala4 | Corrélation de Pearson | ,560** | ,526** | ,698** | 1 | ,806** |
| | Sig. (bilatérale) | ,001 | ,002 | ,000 | | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| totalaA | Corrélation de Pearson | ,864** | ,828** | ,886** | ,806** | 1 |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 | |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

### صدق الاتساق البنائي للمحور الثالث

| | | totalaB1 | totalaB2 | totalaB3 | totalaB4 | totalaB |
|---|---|---|---|---|---|---|
| totalaB1 | Corrélation de Pearson | 1 | ,843** | ,814** | ,651** | ,928** |
| | Sig. (bilatérale) | | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| totalaB2 | Corrélation de Pearson | ,843** | 1 | ,853** | ,795** | ,959** |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | | ,000 | ,000 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| totalaB3 | Corrélation de Pearson | ,814** | ,853** | 1 | ,675** | ,920** |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,000 | | ,000 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| totalaB4 | Corrélation de Pearson | ,651** | ,795** | ,675** | 1 | ,828** |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,000 | ,000 | | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |
| totalaB | Corrélation de Pearson | ,928** | ,959** | ,920** | ,828** | 1 |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 | |
| | N | 32 | 32 | 32 | 32 | 32 |

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

## صدق الإتساق البنائي لجميع محاور الاستبيان

| | | totalaA | totalaB | totalaT |
|---|---|---|---|---|
| totalaA | Corrélation de Pearson | 1 | ,526** | ,918** |
| | Sig. (bilatérale) | | ,002 | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 |
| totalaB | Corrélation de Pearson | ,526** | 1 | ,820** |
| | Sig. (bilatérale) | ,002 | | ,000 |
| | N | 32 | 32 | 32 |
| totalaT | Corrélation de Pearson | ,918** | ,820** | 1 |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,000 | |
| | N | 32 | 32 | 32 |

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

## 3- دراسة الثبات من خلال معامل ألفا كرونباخ

**ألفا كرونباخ للمحورالثالث**

| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
|---|---|
| ,947 | 20 |

**ألفا كرونباخ للمحورالثاني**

| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
|---|---|
| ,934 | 41 |

**ألفا كرونباخ الكلي**

**Statistiques de fiabilité**

| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
|---|---|
| ,954 | 61 |

## 4- اختبار التوزيع الطبيعي

**Tests de normalité**

| | Kolmogorov-Smirnov[a] | | | Shapiro-Wilk | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | Statistique | ddl | Signification | Statistique | ddl | Signification |
| totalT | ,111 | 32 | ,200* | ,966 | 32 | ,387 |

*. Il s'agit d'une borne inférieure de la signification réelle.

a. Correction de signification de Lilliefors

## 5- تحليل خصائص عينة الدراسة

**الجنس**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | ذكر | 28 | 87,5 | 87,5 | 87,5 |
| | أنثى | 4 | 12,5 | 12,5 | 100,0 |
| | Total | 32 | 100,0 | 100,0 | |

**العمر**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | سنة 35 من أقل | 10 | 31,3 | 31,3 | 31,3 |
| | سنة 40 إلى 35 من | 10 | 31,3 | 31,3 | 62,5 |
| | سنة 45 إلى40 من | 7 | 21,9 | 21,9 | 84,4 |
| | سنة 45 من أكبر | 5 | 15,6 | 15,6 | 100,0 |
| | Total | 32 | 100,0 | 100,0 | |

**الوظيفة**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | المؤسسة مدير | 3 | 9,4 | 9,7 | 9,7 |
| | محاسب | 12 | 37,5 | 38,7 | 48,4 |
| | داخلي مراجع | 4 | 12,5 | 12,9 | 61,3 |
| | مالي مسير | 12 | 37,5 | 38,7 | 100,0 |
| | Total | 31 | 96,9 | 100,0 | |
| Manquante | Système manquant | 1 | 3,1 | | |
| Total | | 32 | 100,0 | | |

**الخبرة**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | سنوات 5 من أقل | 5 | 15,6 | 15,6 | 15,6 |
| | سنوات 10 إلى 5 من | 15 | 46,9 | 46,9 | 62,5 |
| | سنة 15إلى 10 من | 3 | 9,4 | 9,4 | 71,9 |
| | سنة 15 من أكثر | 9 | 28,1 | 28,1 | 100,0 |
| | Total | 32 | 100,0 | 100,0 | |

**المؤهل**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | ليسانس | 24 | 75,0 | 75,0 | 75,0 |
| | ماستر | 4 | 12,5 | 12,5 | 87,5 |
| | ماجستير | 4 | 12,5 | 12,5 | 100,0 |
| | Total | 32 | 100,0 | 100,0 | |

## 6- إختبار t لتحليل فقرات محاور الدراسة

### قيمة t للمحور الثاني

| | Valeur du test = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | t | ddl | Sig. (bilatérale) | Différence moyenne | Intervalle de confiance 95% de la différence | |
| | | | | | Inférieure | Supérieure |
| A11 | 9,464 | 31 | ,000 | 1,531 | 1,20 | 1,86 |
| A12 | 15,574 | 31 | ,000 | 1,656 | 1,44 | 1,87 |
| A13 | 12,904 | 31 | ,000 | 1,531 | 1,29 | 1,77 |
| A14 | 7,844 | 31 | ,000 | 1,281 | ,95 | 1,61 |
| A15 | 8,428 | 31 | ,000 | 1,344 | 1,02 | 1,67 |
| A16 | 13,940 | 31 | ,000 | 1,531 | 1,31 | 1,76 |
| A17 | 9,944 | 31 | ,000 | 1,281 | 1,02 | 1,54 |
| A18 | 11,171 | 31 | ,000 | 1,406 | 1,15 | 1,66 |
| A19 | 8,099 | 31 | ,000 | 1,156 | ,87 | 1,45 |
| A110 | 10,522 | 31 | ,000 | 1,406 | 1,13 | 1,68 |
| A111 | 7,458 | 31 | ,000 | 1,031 | ,75 | 1,31 |
| A112 | 7,309 | 31 | ,000 | 1,125 | ,81 | 1,44 |
| A113 | 5,255 | 31 | ,000 | ,875 | ,54 | 1,21 |
| A21 | 11,811 | 31 | ,000 | 1,500 | 1,24 | 1,76 |
| A22 | 15,092 | 31 | ,000 | 1,625 | 1,41 | 1,84 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| A23 | 17,841 | 31 | ,000 | 1,688 | 1,49 | 1,88 |
| A24 | 9,680 | 31 | ,000 | 1,438 | 1,13 | 1,74 |
| A25 | 4,190 | 31 | ,000 | ,844 | ,43 | 1,25 |
| A26 | 14,940 | 31 | ,000 | 1,500 | 1,30 | 1,70 |
| A27 | 13,638 | 31 | ,000 | 1,500 | 1,28 | 1,72 |
| A28 | 10,522 | 31 | ,000 | 1,250 | 1,01 | 1,49 |
| A29 | 9,654 | 31 | ,000 | 1,344 | 1,06 | 1,63 |
| A210 | 16,102 | 31 | ,000 | 1,594 | 1,39 | 1,80 |
| A31 | 16,703 | 31 | ,000 | 1,500 | 1,32 | 1,68 |
| A32 | 12,938 | 31 | ,000 | 1,406 | 1,18 | 1,63 |
| A33 | 13,638 | 31 | ,000 | 1,500 | 1,28 | 1,72 |
| A34 | 8,513 | 31 | ,000 | 1,281 | ,97 | 1,59 |
| A35 | 4,299 | 31 | ,000 | ,844 | ,44 | 1,24 |
| A36 | 4,990 | 31 | ,000 | ,906 | ,54 | 1,28 |
| A37 | 5,952 | 31 | ,000 | 1,000 | ,66 | 1,34 |
| A38 | 6,254 | 31 | ,000 | 1,031 | ,69 | 1,37 |
| A39 | 7,726 | 31 | ,000 | 1,156 | ,85 | 1,46 |
| A310 | 7,400 | 31 | ,000 | 1,156 | ,84 | 1,47 |
| A311 | 6,043 | 31 | ,000 | ,938 | ,62 | 1,25 |
| A41 | 10,352 | 31 | ,000 | 1,375 | 1,10 | 1,65 |
| A42 | 8,920 | 31 | ,000 | 1,281 | ,99 | 1,57 |
| A43 | 12,473 | 30 | ,000 | 1,516 | 1,27 | 1,76 |
| A44 | 9,188 | 31 | ,000 | 1,344 | 1,05 | 1,64 |
| A45 | 7,071 | 31 | ,000 | 1,219 | ,87 | 1,57 |
| A46 | 7,721 | 31 | ,000 | 1,250 | ,92 | 1,58 |
| A47 | 5,109 | 31 | ,000 | 1,000 | ,60 | 1,40 |

**قيمة t للمحور الثالث**

| | Valeur du test = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | t | ddl | Sig. (bilatérale) | Différence moyenne | Intervalle de confiance 95% de la différence | |
| | | | | | Inférieure | Supérieure |
| B11 | 11,363 | 31 | ,000 | 1,438 | 1,18 | 1,70 |
| B12 | 7,309 | 31 | ,000 | 1,125 | ,81 | 1,44 |
| B13 | 4,533 | 31 | ,000 | ,781 | ,43 | 1,13 |
| B14 | 6,929 | 31 | ,000 | 1,094 | ,77 | 1,42 |
| B15 | 5,190 | 31 | ,000 | ,844 | ,51 | 1,18 |
| B16 | 2,239 | 31 | ,032 | ,438 | ,04 | ,84 |
| B21 | 7,071 | 31 | ,000 | 1,219 | ,87 | 1,57 |
| B22 | 7,568 | 31 | ,000 | 1,094 | ,80 | 1,39 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| B23 | 4,543 | 31 | ,000 | ,844 | ,46 | 1,22 |
| B24 | 5,351 | 31 | ,000 | ,813 | ,50 | 1,12 |
| B25 | 5,131 | 31 | ,000 | ,813 | ,49 | 1,14 |
| B31 | 7,227 | 31 | ,000 | 1,094 | ,79 | 1,40 |
| B32 | 9,390 | 31 | ,000 | 1,281 | 1,00 | 1,56 |
| B33 | 9,944 | 31 | ,000 | 1,281 | 1,02 | 1,54 |
| B34 | 7,924 | 31 | ,000 | 1,219 | ,91 | 1,53 |
| B35 | 9,658 | 31 | ,000 | 1,156 | ,91 | 1,40 |
| B41 | 14,281 | 31 | ,000 | 1,563 | 1,34 | 1,79 |
| B42 | 7,400 | 31 | ,000 | 1,156 | ,84 | 1,47 |
| B43 | 11,000 | 31 | ,000 | 1,375 | 1,12 | 1,63 |
| B44 | 6,043 | 31 | ,000 | ,938 | ,62 | 1,25 |

## 7- اختبار فرضيات الدراسة

### اختبار t-test للفرضيات الرئيسية

**Test sur échantillon unique**

| | Valeur du test = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | t | ddl | Sig. (bilatérale) | Différence moyenne | Intervalle de confiance 95% de la différence | |
| | | | | | Inférieure | Supérieure |
| totalAT | 17,103 | 31 | ,000 | 1,29564 | 1,1411 | 1,4501 |
| totalBT | 10,029 | 31 | ,000 | 1,07813 | ,8589 | 1,2974 |

### اختبار t-test للفرضيات الفرعية

**Test sur échantillon unique**

| | Valeur du test = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | t | ddl | Sig. (bilatérale) | Différence moyenne | Intervalle de confiance 95% de la différence | |
| | | | | | Inférieure | Supérieure |
| totalA1 | 16,335 | 31 | ,000 | 1,31971 | 1,1549 | 1,4845 |
| totalA2 | 18,966 | 31 | ,000 | 1,42813 | 1,2746 | 1,5817 |
| totalA3 | 11,759 | 31 | ,000 | 1,15625 | ,9557 | 1,3568 |
| totalA4 | 11,723 | 31 | ,000 | 1,28051 | 1,0577 | 1,5033 |

**Test sur échantillon unique**

| | Valeur du test = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | t | ddl | Sig. (bilatérale) | Différence moyenne | Intervalle de confiance 95% de la différence | |
| | | | | | Inférieure | Supérieure |
| totalB1 | 7,719 | 31 | ,000 | ,95313 | ,7013 | 1,2050 |
| totalB2 | 7,553 | 31 | ,000 | ,95625 | ,6981 | 1,2144 |
| totalB3 | 11,061 | 31 | ,000 | 1,20625 | ,9838 | 1,4287 |
| totalB4 | 11,780 | 31 | ,000 | 1,25781 | 1,0400 | 1,4756 |

## 8- اختبار أنفوفا لمعرفة معنوية الفروق

### اختبار انوفا للجنس

| | الجنس | N | Moyenne | Ecart-type | Erreur standard moyenne |
|---|---|---|---|---|---|
| totalT | ذكر | 28 | 4,2601 | ,44048 | ,08324 |
| | أنثى | 4 | 4,0042 | ,19118 | ,09559 |

### اختبار انوفا للعمر

totalT

| | Somme des carrés | ddl | Moyenne des carrés | F | Signification |
|---|---|---|---|---|---|
| Inter-groupes | ,375 | 3 | ,125 | ,672 | ,576 |
| Intra-groupes | 5,203 | 28 | ,186 | | |
| Total | 5,578 | 31 | | | |

### اختبار انوفا للوظيفة

totalT

| | Somme des carrés | ddl | Moyenne des carrés | F | Signification |
|---|---|---|---|---|---|
| Inter-groupes | 1,012 | 3 | ,337 | 2,213 | ,110 |
| Intra-groupes | 4,114 | 27 | ,152 | | |
| Total | 5,126 | 30 | | | |

## اختبار انوفا الخبرة المهنية

totalT

| | Somme des carrés | ddl | Moyenne des carrés | F | Signification |
|---|---|---|---|---|---|
| Inter-groupes | ,470 | 3 | ,157 | ,858 | ,474 |
| Intra-groupes | 5,108 | 28 | ,182 | | |
| Total | 5,578 | 31 | | | |

## اختبار انوفا للمؤهل العلمي

totalT

| | Somme des carrés | ddl | Moyenne des carrés | F | Signification |
|---|---|---|---|---|---|
| Inter-groupes | ,545 | 2 | ,273 | 1,571 | ,225 |
| Intra-groupes | 5,032 | 29 | ,174 | | |
| Total | 5,578 | 31 | | | |

## Résumé

Cette étude démontre l'engagement des entreprises économique vis –à- vis des obligations en matière de divulgation dans ses états financiers suivant le système comptable financier.

Nous avons en premier lieu définit la divulgation comptable, son intérêt, et le type d'informations sujet de cette pratique en se référant au système comptable financier, comme on a aussi mis l'accent sur le degré d'engagement des entreprises économiques vis-à-vis des obligations de divulgation dans ses états financiers suivant le système comptable financier .

Nous avons conforté l'étude théorique par une étude terrain qui a pris pour échantillon un ensemble d'entreprises économique dans la wilaya de Jijel et de Bejaia, via l'administration d'un questionnaire sur le sujet de recherche.

L'analyse des résultats de recherche via SPSS nous a permis la confirmation de tous les hypothèses avancées auparavant, comme a pu constater l'engagement des entreprises étudier vis-à-vis des obligations de divulgation dans ses états financiers suivant le système comptable financier, toute on signalant que ses états financiers sont aux normes de la qualité de l'information comptable.

**Mots clés** : divulgation comptable, système comptable financier, états financiers

**ملخص الدراسة:**

توضح هذه الدراسة مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الإفصاح في قوائمها المالية حسب النظام المحاسبي المالي، فقمنا بالأول بالتعرف على الإفصاح المحاسبي وإبراز أهميته في المؤسسات الاقتصادية، وكذلك التركيز على المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية وذلك وفق النظام المحاسبي المالي و الوقوف على مدى التزام للمؤسسات الاقتصادية بضوابط العرض والإفصاح في قوائمها المالية حسب النظام المحاسبي المالي.

وقد تم تدعيم هذه الدراسة النظرية بدراسة تطبيقية أجريت على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولايتي جيجل وبجاية وذلك بتوزيع استبيان عليهم، واستخدم برنامج التحليل الإحصائي (spss) في تحليل البيانات واختبار الفرضيات وبعد الدراسة تم التوصل إلى إثبات صحة جميع الفرضيات المطروحة من خلال إثبات التزام المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بمتطلبات العرض والإفصاح في قوائمهما المالية حسب النظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى توفر قوائمها المالية على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية.

**الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، النظام المحاسبي المالي(SCF)، القوائم المالية.**